


مقومات
الجملة العربية





د. علي أبو المكارم



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشئون الفنية

أبو المكارم، على

مقومات الجملة العربية/ إعداد على أبو المكارم . – ط١ . – القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

٢١٦ص : سم

تدمك: ٠ ٩٠٩ ٢١٥ ٩٧٧

١ – البلاغة العربية

٤١٤

الكتاب : مقومات الجملة العربية

المؤلف : د. على أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/ ١٩٣٠٢

تاريخ النشر : ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I. S. N. 977 - 215 - 909 - 0

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

صدق الله العظيم

(الممتحنة : ٤)

إهـــداء

إلى أمجد .. تحية لجيل مجتهد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة نظرية عن الجملة العربية ، دراسة لا تتطرق إلى الأحكام الجزئية التفصيلية إلا بقدر ما تسهم به فى تحديد الأطر الكلية لمفهوم الجملة وخصائص هذا المفهوم ومكونات الجملة والعناصر المحورية لهذه المكونات . وبالرغم من أن لفظ الجملة قد نشأ مبكرا فى النحو العربى على يد (الخليل بن أحمد) غالبًا فإنه لم يكن مقصودا به معناه الاصطلاحى الذى تحدد له من بعد ، بل كان يقصد به تناول مجموعة القواعد الجزئية المنظمة للأحكام النحوية ملخصة بحيث يستطاع استيعابها ومن ثم الاستفادة العملية التطبيقية منها. وحين تطور البحث النحوى كان من الطبيعى أن تتطور معه الألفاظ والدلالات وأن تتحول إلى مصطلحات . وهكذا نجد لفظ (الجملة) يصبح مصطلحا محدد الدلالة والخصائص فى مرحلة لاحقة من تاريخ النحو العربى ، ومن الثابت عندى أن (محمد بن يزيد المبرد) قد استخدم لفظ الجملة للدلالة على « الفعل وفاعله » و«المبتدأ وخبره» وهكذا ارتاد الطريق نحو محاولة تقديم رؤية دقيقة لمصطلح آذن أن يتخلص من دلالته اللغوية ليخلص لهذه الدلالة الاصطلاحية الجديدة . ويحاول هذا الكتاب تتبع دلالة هذا المصطلح وما أصابها من تطور ، كما يحاول أن يقف على العوامل المؤثرة فيها وفى التطور الذى لحقها ، لينطلق من ذلك إلى تقديم دراسة موضوعية عن مفهوم الجملة كما انتهى إليه الدرس النحوى ، وما يتصل بهذا المفهوم من بحث عناصره المحورية ، وروابطه الجوهرية ، وما ينتج عن هذا كله من آثار عملية فى تشكيل أنماط الجملة العربية .

لقد تطلب تحديد هدف الكتاب على هذا النحو تناول ما يتصل بالجملة فى التراث النحوى فى إطار أربعة فصول كلية ، يتناول أولها بالبحث والاستقصاء دراسة مفهوم الجملة فى التراث النحوى ، ويعرض فى هذا المجال لنشأة هذا المصطلح وما له من دلالة وما لهذه الدلالة ، من مقومات وما أسلمت إليه من نتائج ، ويعرض ثانيها لحجم الجملة فى هذا التراث وما يتصل بهذا الحجم من تحديد حد أدنى لمكوناته وبيان العوامل المؤثرة فيه وما تطرق إليه هذا كله من تحديد اتجاهات دراسة الأشكال النمطية لحجم الجملة فى العربية . وبهذين الفصلين أصبح الطريق ممهدًا لدراسة الأشكال النمطية لحجم الجملة فى النحو العربى ، وتحديد أنماطها وأشكالها ، وهكذا كان الفصل الثالث الذى بدأ بتحديد أسس تقسيم الجملة فى التراث النحوى ، لينتقل من ذلك إلى تحليل الاعتبارات الموضوعية التى حكمت التقسيمات النوعية ، ليستخلص من هذا كله أنواع الجملة العربية ومقومات كل نوع وخصائصه . وفى ضوء هذا الاستيعاب الدقيق توصل البحث إلى وجود خمسة أنواع متميزة من الجملة فى العربية ، وهذه الأنواع هى :

١- الجملة الفعلية .

٢- الجملة الاسمية .

٣- الجملة الظرفية .

٤- الجملة الوصفية .

٥- الجملة الشرطية .

وبهذه النتيجة أمكن التخلص من تلك المقولة التى ظلت مسيطرة على الفكر النحوى طوال ثلاثة عشر قرنًا . وحصلت باستمرارها وسيطرتها على حصانة لا معنى لها فى البحث العلمى ، الذى يجب أن يعيد النظر فى كثير من المسلمات التى لا سند لها إلا ما تحظى به من شيوع وذيوع وانتشار واستقرار ، وهى جميعًا أمور غير مسلمة وإن اتبعها الكثيرون ، وأخذ بها الباحثون .

وختم هذا الكتاب بالفصل الرابع الذى وقف بأناة على العلاقات التى تربط هذه الأنواع من الجمل بعضها ببعض ، وقد اهتم بخاصة بعرض ضوابط هذه

العلاقات وتحديد نتائجها ، ثم بيان مواقف هذه الجمل من حيث مواقعها الإعرابية والتقسيم الثنائى لها إلى جمل لها محل إعرابى وأخرى ليس لها من الإعراب محل.

لقد اقتضت هذه الدراسة وفقًا للخطة الموضوعة لها استقراء ما ورد فى التراث النحوى من أحكام وآراء واتجاهات . لاستخلاص ما وراءها من أسس واعتبارات وما يتصل بذلك كله من مقولات ، ولقد كان الوقوف على الجزئيات المتناثرة والمبعثرة فى هذا التراث ضرورة للتوصل إلى النظرية الكلية التى تقدم بناءً متماسكًا مترابطًا ليس قائمًا على الافتراضات الذهنية أو التصورات العقلية، بل يستند إلى الحقائق العلمية الثابتة . وأحسب أن الذين يعملون فى هذا المجال قادرون على أن يعرفوا أن من أشق مراحل البحث العلمى تحقيق المعادلة الصعبة بين الجزئيات والكليات ، والدقة فى استخلاص الأسس الكلية وعناصرها الجوهرية دون السقوط فى وهدة السرد الجزئى التفصيلى وما يسلم إليه من فقدان الرؤية الشاملة .

بقى أن أقرر فى ختام هذه المقدمة أن هذا الكتاب دراسة فى نطاق نحو الجملة ، فهو لا يمس نحو النص ، ومرد ذلك إلى أننى من الذين يرون أن نحو النص أقرب إلى ما يسمى بالعلوم البينية ، فهو علم يقع على الحافة بين النحو والبيان ، وليس صحيحًا عندى ما يراه بعض معاصرينا الذين نعتز بهم من أن نحو النص جزء مكمل لنحو الجملة ، وحلقة ممتدة منه ، فبينهما من الفروق ما لا حصر له ، أبرزها عندى اختلاف وظيفة كل منهما واختلاف النتائج العلمية بينهما ، فوظيفة نحو الجملة تدور حول الصواب والخطأ ، والصواب والخطأ نقطة البدء الأساسية فى البناء اللغوى ، وهو لذلك ينتمى إلى مجموعة العلوم التصويبية التى تحدد المواصفات الصحيحة للبناء اللغوى صوتيًا وصرفيًا ونحويًا . والتى فى نطاقها نقطع بأن أى مخالفة لضوابطها تسلم بالضرورة إلى الخطأ مهما كانت دوافع هذه المخالفة حتى لو كان وراءها دوافع فنية أو قيم جمالية . أما نحو النص فإنه يفترض أنه يبدأ من حيث انتهت ضوابط الصواب والخطأ فى الجملة ، وهو يحاول تفسير النص اللغوى الذى يعرض له بالتحليل ، وقد يستخدم فى هذا الشأن بعض أدوات نحو الجملة ولكنه لا يجعل منها – وحدها – أساسًا معياريًا وحيدًا ، بل

يضيف إليها أدوات مستعارة من علم البيان ، وأخرى من معطيات النقد الأدبى الإبداعى ، وأقصى ما يمكن أن يقدمه هو بيان العلاقات المختلفة التى يستوحيها من النص ، إنه فى هذا الشأن أقرب إلى العمل الإبداعى لا التقعيدى ، ولا مجال فى مثل هذه الحال إلى القول بوجود خطأ لا مجال لإساغته ، فالخطأ فى الأعمال الإبداعية أمر نسبى ، وقد يكون عند بعض المبدعين مقصودًا وموظفًا فنيًا وجماليًا، بحيث يمكن القول بأنه لا خطأ فى الفن ، وكل شىء فيه سائغ ، وعلى الناقد - أو القارئ إذا أراد إلغاء دور الناقد - أن يحاول تفسير ما قد يراه من أخطاء لاستكشاف أبعادها واستكناه دلالاتها .

نحو الجملة علم تصويبى محكم ، يتسم بالانضباط ، ونتائجه حتمية لا تقبل الاختلاف ، ومن ثم فإنه لا مجال إلى ادعاء ابتكار من نوع ما فى مادته أو مقولاته أو ضوابطه أو أحكامه ، وإنما الابتكار من نصيب مبدع النص القادر على توظيف أحكام نحو الجملة وليس على الخروج عليها ، وعلى سبيل المثال فإن نحو الجملة يمنح مرونة فى ترتيب الكلمات فى الجملة فى حالات بعينها ، فيجيز تقدم الخبر على المبتدأ كما يجيز تقدم المفعول على الفاعل أو الفعل ، ومبدع النص المتمكن هو الذى يستثمر هذه الإجازات فى تقديم عمل فنى جدير بتأمله واستبطانه للوقوف على ما أراده بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر ، لكن ذلك يبقى فى النهاية فى نطاق التفسير الذى لا يحتمل القول بالصواب والخطأ .

وليس معنى هذا كله أن النحو العربى القائم على الجملة قد فقد القدرة على تقديم الجديد فيه ، فإن الباحث المتخصص يجد فيه مجالات كثيرة قابلة للدراسة والبحث واستكشاف ما بينها من علاقات يمكن أن تعيد النظر فى كثير من ضوابطه ومقولاته ، وفى يقينى أن أبرز هذه المجالات تتمثل فى أمرين : **الأول :** الخلط الشائع منذ بدايات النحو العربى فى تحديد مفهوم اللغة التى يتم التقعيد لها، واعتبار كل ما ورد من لغات العرب حجة يُعتد بها فى بناء القواعد ، وهذا ضرب من الخطأ الذى يجب أن تبذل جهود كثيرة لجلائه واستخلاص ما ينتمى إلى ما يمكن وصفه بالعربية المشتركة بين القبائل وليس « العربيات » القبلية بما لها من خصائص صوتية وبنيوية وتركيبية . **والأمر الثانى :** الاضطراب الذى شهده التقعيد

النحوى نظرًا لعدم الاتفاق على أسس كمية لبناء القواعد عليها ، وتعدد المصطلحات المستعملة فى هذا المجال بالرغم من الإدراك شبه الفطرى لوجود مجموعتين متقابلتين فيها ، تتمثل الأولى فى مصطلحات القبول مثل : المطرد والشائع والكثير، وتتمثل الثانية فى مصطلحات الرفض مثل : القليل والنادر والشاذ. وضرورة التخلص من هذا الاضطراب بتكاتف جهود الباحثين لتبيان ما وراء هذه المصطلحات من أسس كمية كان لها تأثيرها فى القبول أو الرفض ، والانفلات من أسر الدلالات الضبابية الهلامية الفضفاضة التى ما زال النحو العربى يقع أسيرًا لها . ومازال الباحثون إلى يومنا هذا يجترونها .

أرجو أن يفتح هذا العمل بابًا لإضافة إلى نحو الجملة ، تحسن قراءة تراث هذا النحو ، وتحسن فهمه ، وتأخذ منه وتعطيه ، وتقدم جديدًا فيه .

هذا .. وبالله التوفيــق .

د. على أبو المكارم

الفصل الأول

مفهوم الجملة فى التراث النحوى

- أهمية دراسة الجملة .
- نشأة مصطلح الجملة .
- دلالة مصطلح الجملة .
- مقومات هذه الدلالة .

توشك كثير من الدراسات النفسية أن تنتهى إلى تقرير وجود رابطة وثيقة بين «التفكير الواعى» ، و « اللغة » ، حتى إنه ليمكن القول بأن هذا التفكير نوع من «الكلام الصامت» ، إذ يخضع لما يخضع له «الكلام المنطوق» من ضوابط ونظم . وتسلم هذه النتيجة – بدورها – إلى أمرين :

أولهما : أن ثمة نوعا من التفكير لا سبيل إلى تحديده لغويًا ، وهو « التفكير غير الواعى » ، ذلك أن موضوعات هذا التفكير ، ومواده، وأدواته ، وأساليبه ، وغاياته ، أوسع دائرة من إطار اللغة وقوالبها ونظمها وأهدافها ، ومن المؤكد أن لهذا التفكير لغته ، بيد أنه لا مجال – حتى الآن – لاستكشاف طبيعة هذه اللغة ومقوماتها وخصائصها . ومن ثم فإن أى حديث عنها يعد ضربا من الفرض الذى لا يستند لغير الخيال [1] .

وثانيهما : أن لغة التفكير الواعى مرتبطة ارتباطًا حيويًا بالجمل ، فهى وسيلته التي لا وسيلة له غيرها ، وهذا النمط من التفكير ، حتى وإن تناول الجزئيات ، يتعذر فيه الوعى بهذه الجزئيات من غير ربطها بأنماط متنوعة من العلاقات ، وهى العلاقات التى تنهض « الجمل » بتجسيدها تعبيرًا عنها ، وتصويرًا لها .

---

(١) من اللغويين من رأى أن التفكير يكون بجمل ، غير مفرق بين التفكير الواعى والتفكير فى عالم اللاوعى ، ومن هؤلاء فندريس الذى قرر ذلك فى كتابه : (اللغة) ص ١٠٤ ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلى والدكتور محمد القصاص، وتبعه الدكتور محمود السعران فى كتابه : (علم اللغة – مقدمة للقارئ العربى) ص ٢٢٣ . وقد رأينا أن لا نأخذ بهذا الاتجاه لما فيه من تجوز ، إذ من الحقائق العلمية الثابتة أن من التفكير ما يمتد بعيدًا عن عالم الوعى ، وأن التفكير الواعى محدود بحدود الموضوعات والأحداث التى تستلفت النظر وتدعو إلى اليقظة وتثير الانتباه ، أما ما عداها من موضوعات وأحداث فإنها تترسب فى اللاشعور وتصبح فيه مادة لتفكير غير معروف مداه وطبيعته وأدواته حتى الآن، الأمر الذى يوجب قصر التفكير الذى يمكن صياغته لغويًا على مجال الوعى وفى نطاقه .

ويكاد يكون من المقرر - إن لم يكن من البدهى - أن أهم وسائل التعبير عن التفكير الواعى ، وأوسعها دائرة ، وأكثرها شمولا ، وأعمقها أثرا ، اللغة . ومن المؤكد أن التعبير اللغوى ينهض بدوره على «الجمل» ، فهى الإطار الذى يحتوى ما عداه من الوحدات ، والمحور الذى تدور حوله سائر العناصر ، والبنية التى تنعكس عليها معظم المؤثرات ومن ثم فإن الإنسان حين ينتقل من مرحلة « التفكير الواعى» إلى ميدان « التعبير الاجتماعى اللغوى » لا يتحول من لغة إلى لغة ، وإنما ينتقل فى نطاق اللغة الواحدة من أسلوب إلى أسلوب ، أو من مرحلة إلى مرحلة ، مستخدمًا فى الأسلوبين معًا أو فى المرحلتين جميعًا القوالب ذاتها كما قررتها اللغة وصاغها تراثها .

ومن الثابت - علميا - أن الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتصل بالجملة ونظمها ، بدءا من تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها ، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها، وضبط صورها ، وانتهاء بتقنين هذا كله فى شكل قواعد تهدى إلى فهم وتفسير ما أثر منها، فى الوقت نفسه الذى تُلْزَمُ فيه بغية اكتساب القدرة على التعبير الدقيق عند استخدامها .

ولقد كان مقتضى هذا كله أن تحتل البحوث المتصلة بالجملة فى التراث العربى دورًا عظيم الأهمية ، يتفق - أو يتساوق - مع ما للجمل من أهمية فى الفكر واللغة والنحو جميعًا، بيد أن الملحوظ أن بحوث الجملة فى هذا التراث - إذا استثنينا بعض المؤلفات المعدودة ، وبعض الموضوعات المحدودة - قاصرة فيه إلى حد جد بعيد، ولكننا مضطرون - برغم هذا القصور - إلى أن نحاول أن ننسج مما أثر فى هذا التراث من شذرات ، رداء الجملة كما يقدمها النحو العربى ، ونرجو ألا يكون ذلك ضربا من خداع النفس بالأمنيات ، أو مخاطرة ضلت طريقها بما فقدت من مؤشرات .

* * *

تشير بعض الدلائل إلى أن لفظى (الجملة) و (الجمل) قد استخدما فى عنوانات عدد من المؤلفات النحوية التى قصد منها تقديم ملخصات لأهم قواعده

تحقيقا لأهداف تعليمية ، قبل استعمال أى منهما مصطلحا محدد الدلالة فى بحوث النحو وقضاياه التفصيلية .

وأقدم من ينسب إليه وضع مؤلف يحمل عنوان (الجمل) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، المتوفى سنة ١٧٤ هـ ، كما يقرر ياقوت صراحة [١] . فى حين نجد تلميذه سيبويه : أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المتوفى سنة ١٨٠ هـ لا يستخدم هذا المصطلح ، وإن أشار فى غير موضع إلى فكرة (الإسناد) مستخدما بالفعل مصطلحين من مادته للدلالة على طرفيه : المسند ، والمسند إليه ، يقول : « هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يغنى واحد منهما من الاخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر، فى الابتداء » [٢] ، فالإسناد عنده يستلزم تركيبا ، والعناصر المركبة اثنان ، يطلب كل منهما الآخر ، ولا مناص للمتكلم من الوفاء فى نتاجه اللغوى بهما حتى يتحقق ما يتغياه هذا التركيب من فوائد .

---

(١) معجم الأدباء ، لياقوت الحموى ٧٤/١١.

وقد استخدم لفظ «الجمل » فى عنوان عدد كبير من المولفات النحوية ، من بعد ، أهمها:

١- كتاب الجمل ، لابن السراج : محمد بن السرى ، المتوفى ٣١٦ هـ.

٢- كتاب الجمل فى النحو ، للزجاجى : أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، المتوفى ٣٣٧ أو ٣٣٩ هـ .

٣- كتاب الجمل فى النحو ، لابن خالويه : حسين بن أحمد ، المتوفى ٣٧٠ هـ .

٤- كتاب الجمل فى النحو ، لعبد القاهر الجرجانى ، المتوفى ٤٧٤ هـ .

٥- كتاب الجمل فى النحو ، لابن هشام : أبى عبد الله محمد بن أحمد ، المتوفى ٥٧٠ هـ.

٦- كتاب الجمل فى الكلام ، للإمام فخر الدين الرازى ، المتوفى ٦٠٦ هـ .

ولابن الأنبارى : أبى البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى ٥٧٧ هـ . كتاب يحمل عنوان « الجمل فى الجدل» .

وقد حظيت بعض هذه المؤلفات بشهرة واسعة ، ودارت حولها شروح ودراسات متعددة ، ولعل أكثرها أهمية من حيث كثرة عدد الشراح وتنوع طرائقهم فى شرحها وتناولها كتابا الزجاجى ، وعبد القاهر الجرجانى .

(٢) كتاب سيبويه ٢٣/١.

ولا نكاد نجد من يستخدم مصطلح (الجملة) أو (الجمل) فى القضايا النحوية قبل محمد بن يزيد المبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، حين يستعمل هذين المصطلحين للإشارة إلى : الفعل وفاعله ، أو : المبتدأ وخبره . ومن ذلك قوله : « الأفعال مع فاعليها جمل » [١] ، وقوله: « ومثل هذا من الجمل قولك : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت فى موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة فى موضع حال ، فعلى هذا تجرى الجمل » [٢] . فهو يستعمل اللفظين فى مجال تقرير الحقيقة النحوية القائلة إن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، دون أن يتجاوز نطاق هذا النمط من التناول الجزئى للجملة إلى رحاب التصور الشامل لمفهومها .

ويمضى نحاة القرن الرابع فى هذا الاتجاه لا يكاد يشذ منهم إلا اثنان ، يحاول كل منهما – منفردا – تقديم هذا التصور للجملة العربية، وتحديد مقوماتها ، وبيان غاياتها .

أما أولهما : فأبو الحسن على بن عيسى الرمانى ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، الذى يقرر فى رسالته فى الحدود النحوية أن «الجملة : هى المبنية من موضوع ومحمول للفائدة » [٣] . فيقرر بهذا الإيجاز البالغ أن الجملة تقتضى بالضرورة تركيبا ، وأن تركيبها يستلزم عنصرين هما: الموضوع ، أى المحكوم عليه ، والمتحدث عنه . والمحمول ، أى المحكوم به عليه والمتحدث به عنه . وأن هذا التركيب – بعنصريه – لابد أن يحقق غاية هى الفائدة منه ، المنوطة به . وليس من شك فى أن الرمانى قد استوحى نص سيبويه ، الذى سبقت الإشارة إليه ، بيد أنه قد استطاع – بماله من قدرة عقلية على التحليل – أن يقدمه بصورة تتسم بقدر من وضوح العلاقات كبير ، وإن شابها ما كان للمنطق عليه من تأثير .

---

(١) المقتضب ، للمبرد ١٢٣/٤.

(٢) المقتضب ١٢٥/٤.

(٣) كتاب الحدود ، للرمانى ٣٩ .

وأما ثانيهما : فأبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، الذى لجأ إلى تحديد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والمقارنة بينها وبين عدد من المصطلحات الأخر ، على رأسها مصطلحا : (الكلام) و(القول) .

«أما (الكلام) فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذى يسميه النحويون (الجمل) ، نحو : زيد أخوك ، وقام محمد ، وضُرِبَ سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء عاء فى الأصوات. وحسّ، ولبّ ، وأفّ ، وأوه ، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو (كلام) » [1] .

فهو يوّحد - كما ترى - بين مصطلحى (الكلام) و (الجملة) فى دلالتهما على « اللفظ المستقل المفيد » بيد أنه لم يحدد معنى (الاستقلال) و(الفائدة) ، ولعله اكتفى فى تحديد معناهما بما ساق من أمثلة ، فإنها جميعًا تلتقى فى عدم حاجتها تركيبيًا إلى بقية ، وعدم حاجتها من حيث المعنى إلى إضافة، وكأن (الاستقلال) عنده يشير إلى مبنى الجملة ، أما الفائدة فإنها وصف لمعناها . وابن جنى - كما ترى - لا يلتفت إلى فكرة الإسناد ، تلك التى كانت محور تصور الرمانى ، وإنما ركز همه على خصيصتى : الاستقلال والفائدة .

ثم يؤكد هذا المعنى حين يقارن بين مفهوم الكلام والجملة - وهما عنده متفقان فى الدلالة كما فى النص السابق - بمفهوم القول ، حين يقول : «وأما (القول) فأصله أنه لفظ مذل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا ، فالتام هو المفيد ، أعنى (الجملة) وما كان فى معناها من نحو : صه، وإيه . والناقص ما كان بضد ذلك، نحو : زيد ، ومحمد ، وإن، وكان أخوك - إذا كانت الزمانية لا الحدثية - فكل كلام قول ، وليس كل قول كلامًا » [2] . ثم يكرر المعنى نفسه فيقول : « إن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وإن القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ولم تكن كلاما»[3] . وهكذا يؤكد مرة بعد أخرى

---

(١) الخصائص ، لابن جنى ١٧/١.
(٢) الخصائص ١٧/١.
(٣) الخصائص ١٩/١.

أن محور التفرقة بين (الكلام) و (الجملة) من ناحية ، و (القول) من ناحية ثانية يدور حول (الاستقلال) و(الفائدة) . بيد أن ابن جني لا يزيد الأمر وضوحا ، بل لعل نصه الأخير يوقع فى لبس يزيد الموقف غموضا ، فماذا يعنى بالجمل المستقلة بأنفسها؟ وهل الاستقلال وصف كاشف للجمل أم قيد فيها ؟ وهل يقتضى ذلك وجود جمل غير مستقلة بأنفسها ؟ وما مفهوم الجملة حينئذ ؟

إنه برغم هذا الغموض تتآزر نصوص ابن جنى على تأكيد النقاط الآتية :

١- التوحيد بين مصطلحى (الكلام) و (الجملة) .

٢- دلالة الجملة على «القول المستقل المفيد».

٣- عدم الربط بين مفهوم الجملة والإسناد .

ولقد تكون هذه النقطة الأخيرة أخطر نقاط الاختلاف بين ابن جنى والرمانى، فإن ابن جنى - برغم اعتداده بما أسماه (استقلال) الجملة - لم يشر إلى أن هذا الاستقلال يستلزم (الإسناد) ، فضلا عن أن من الأمثلة التى ذكرها مالا يتضمن إسنادًا .

وهكذا يمكن - مع شىء من التجوز يسير - أن نجعل كلا من الرمانى وابن جنى ممثلا لاتجاه محدد فى فهم (الجملة) .

أولهما : يربط مفهومها بالإسناد ، ويستلزم وجود طرفيه فيها .

والثانى : يجعل محورها الفائدة ، بغض النظر عن توافر عناصر الإسناد بها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كلا من الرمانى ، وابن جنى ، فى الحقيقة لم يغفل الجانب الآخر إغفالا تاما ، ومن ثم لا يمكن اعتبارهما ممثلين لاتجاهين متقابلين تماما ، بل لعل النظرة الفاحصة لما أثر عنهما تكتشف وجود عناصر مشتركة بينهما، فالرمانى يصرح بأن غاية الجملة (الفائدة) فيقترب بذلك من ابن جنى ، الذى يعترف - بدوره - (باستقلال) الجملة الذى يمكن تفسيره على نحو يقربه بدوره من موقف الرمانى ، بيد أن من المحتم مع ذلك الاعتراف بأنهما معًا لا يمكن

سلكهما فى نطاق اتجاه واحد برغم هذا الذى يبدو من تشابه ، إذ إن (الفائدة) التى لحظها الرمانى (كالاستقلال) الذى اعتد به ابن جنى لا يتسم أى منهما بوضوح قاطع الدلالة عند كليهما ، فالفائدة عند الرمانى تحتمل فى تفسيرها أن تكون تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع ، وأن تكون غير تامة فى حاجة إلى إضافة من المتكلم أو السامع . والاستقلال يحتمل أن يؤول عند ابن جنى بغنى الجملة عن غيرها لوجود عناصر الحكم فيها ، أى لتضمنها طرفى الإسناد المعتد بهما ، وأن يقصد به عدم حاجة الجملة إلى غيرها بغض النظر عن تحقق الإسناد وعدم تحققه فيها، ولعل هذا التوجيه أقرب إلى نص ابن جنى من الاحتمال الأول ، وإذا كانت النصوص تحتمل هذه الأوجه المتباينة من التفسير ، فإن القطع ببعضها بدون بعض من غير قرائن مرجحة نوع من التعسف الذى ينبغى الاحتراز منه .

بيد أنه ابتداء من القرن الخامس فما بعده ، نجد النحاة يذهبون فى تحديدهم لمفهوم (الجملة) مذاهب متباينة أوضح ما يكون التباين ، فهم لم يلجئوا إلى استكشاف الأرضية المشتركة بين اتجاهى الرمانى وابن جنى ، بل على العكس من ذلك فصموا ما بينهما من صلة وأزالوا ما بينهما من اشتراك ، وهكذا نجد أهم الاتجاهات فى تحديد مفهوم الجملة عند هؤلاء النحاة تتمثل فى مذهبين :

الأول : يحدد مفهومها بتحقق الإسناد فيها دون اعتبار قط للفائدة منها .

والثانى : يأخذ بفكرة «تحقق الفائدة» منها ، من غير نظر إلى الإسناد .

* * *

أما الذاهبون إلى ربط مفهوم الجملة بالفائدة وحدها فقلة نادرة ، يأتى في الطليعة منها ابن برهان عبد الواحد بن عمر بن على المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، الذى يقرر أن الكلام – ومثله الجملة – «ما يفيد وحده»[1] ، ويمثل لذلك بنحو : « زيد منطلق ، وهذا مركب من اسمين ، أو : قام زيد ، وهذا مركب من فعل واسم ، أو : يا زيد ، وهذا

(١) اللمع ، لابن برهان ، ورقة ٢ أ .

مركب من حرف معنى واسم فى النداء »[1] ، وهكذا يتضمن تمثيله مالا إسناد فيه فى اللفظ، لإفادته من حيث المعنى ، وهو تركيب النداء .

وابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المتوفى سنة ٥٦٧هـ ، الذى يصل إلى نحو ما وصل إليه ابن بَرْهان ولكن عن طريق التصور العقلى لإمكانات التركيب اللغوى ومكوناته ، يقول : « إن الكلم الثلاث - وهى الاسم والفعل والحرف - إذا ألف بعضها مع بعض حصل من ذلك ستة تآليف : اثنان منها مفيدان إفادة مطردة ، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه، وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد .

والقسمان الأولان : الاسم مع الاسم ، كقولك : زيد منطلق ، والله إلهنا .

والفعل مع الاسم ، كقولك : قام زيد ، وانطلق بشر .

والثالث المخصوص هو الحرف مع الاسم في النداء خاصة ، كقولك : يا زيد»[2] .

ويصدق على هذه الأنواع الثلاثة عنده تعريف (الجملة) (والكلام) يقول :

« الواحد من هذه الأنواع الثلاثة - يقصد : الاسم ، والفعل ، والحرف - يسمى كلمة ، وهى الجزء الواحد ، والائتلاف المفيد منها - إذا ألفت - يسمى (كلاما) عند النحويين ، و (جملة) ، والجملة : كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها »[3] .

* * *

أما النحاة القائلون بالربط بين مفهوم الجملة والإسناد فكثرة غالبة فى التراث النحوى ، وقد اتجه هؤلاء - فى مجموعهم - اتجاهين : رأى أصحاب الاتجاه

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ٢٧ .

(٣) المصدر السابق ٣٤٠.

الأول منهما أن يجعل العلاقة بين مصطلحى (الجملة) و(الكلام) علاقة ترادف ، ومن ثم أن يطابق بين مفهوميهما «إما بإسقاط شرط الإفادة من الكلام كما هو رأى بعضهم ، وإما باشتراط الإفادة فى حد الجملة » [1] . وذهب أصحاب الاتجاه الثانى إلى التفرقة بين الجملة والكلام، واعتبار الجملة أوسع دائرة من الكلام ، «لأن الكلام يزيد على الجملة بشرط الإفادة . فتتفرد الجملة بصدقها فى جملة الشرط وحدها ، أو جملة الجواب وحدها ، أو جملة الصلة وحدها ، أو ما أشبه ذلك من الجمل التى لم تقصد لذواتها ، فلا تفيد الفائدة التى يحسن السكوت عليها » [2]. وهكذا تكون العلاقة بين مفهوميهما العموم والخصوص .

ويأتى على رأس القائلين بالترادف بين الجملة والكلام عبد القاهر الجرجانى، المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، إذ يقرر فى «جمل» أن « الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فصاعدا فأفادا نحو : خرج زيد ، سمى كلاما، وسمى جملة » [3] . وإذا كان عبد القاهر لم يستخدم هنا مصطلح الإسناد، ومن ثم لم يحدد طبيعة الصلة بين الكلمات المؤلفة فى هذا الموضع ، فقد حددها بوضوح قاطع فى كتابه « دلائل الإعجاز » حين قال : « ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لابد من مسند ومسند إليه ، وكذلك السبيل فى كل حرف رأيته يدخل على جملة » [4] فهو يقطع بأن الكلام - وأيضًا الجملة - لابد أن يحتوى على طرفى الإسناد ، وحين يعرض له تركيب النداء فإنه يلجأ - شأنه شأن أصحاب هذا الاتجاه من النحاة - إلى اعتباره جملة عن طريق التأويل ، حتى يتحقق فيه وجود الإسناد ، يقول : « وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم ، إلا فى النداء ، نحو : يا عبد الله ، وذلك أيضا إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذى هو (أعنى) ، و(أريد)، و(أدعو) و(يا) دليل عليه ، وعلى قيام معناه فى النفس » [5] .

(١) شرح اللامية المجرادية ، للزيانى ٢٤.
(٢) شرح اللامية المجرادية ١٩.
(٣) الجمل ، لعبد القاهر الجرجانى ٤٠ .
(٤) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر ٥.
(٥) دلائل الإعجاز ٦.

ثم الزمخشرى : أبو القاسم محمود بن عمر ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، الذى يعرف الكلام بأنه « المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا فى اسمين : أو فى فعل واسم» (١) . ثم يقول : « ويسمى الجملة » (٢) . فيقطع بتطابقهما، ومراعاة تحقق الإسناد فيهما .

ويأتى فى طليعة الذاهبين إلى التفرقة بين الجملة والكلام ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ، المتوفى سنة ٦٤٦هـ ، وشارحه الرضىّ : رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى، المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، إذ يقول أولهما : إن (الكلام) « ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين أو فى فعل واسم » . (٣) ويفسر ثانيهما فكرة الإسناد بأنها علاقة تتحمل - فى ذاتها - صورا ، وتقبل - بطبيعتها - أشكالا ، فثمة الإسناد الأصلى والإسناد غير الأصلى ، وثمة الإسناد المقصود لذاته وغير المقصود لذاته، و(الكلام) شأنه شأن (الجملة) يتضمن إسنادا ، بيد أن الإسناد فى الجملة يختلف عن الإسناد الذى فى الكلام ، فإسناد الكلام لابد أن يكون أصليًا مقصودا لذاته ، وإسناد الجملة وإن اشترط فيه الأصالة فإن من الممكن أن يكون مقصودا لذاته وغير مقصود . يقول الرضى مستدركا ما فى نص ابن الحاجب من عموم حين عرف الكلام بأنه : ما تضمن كلمتين بالإسناد : « وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلى المقصود ما تركب به لذاته . ليخرج بالأصلى : إسناد المصدر ، واسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ... وليخرج بقوله : المقصود ما تركب به لذاته : الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، وفي الصفة والحال ، والمضاف إليه ، إذا كانت كلها جملا » (٤) . ثم ينتهى من ذلك إلى أن « الفرق من بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى ، سواء كانت مقصودة

(١) المفصل ، للزمخشرى ٢٠/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كتاب الكافية فى النحو ، لابن الحاجب ٧/١.

(٤) شرح الكافية ، للرضى ٨/١.

لذاتها أو لا ، كالجملة التى هى خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس»[1] .

وهذه الفكرة القائلة بتنوع علاقات الإسناد وتعددها ، هى التي بنى عليها ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ - وهو معاصر للرضي - موقفه فى تحرير مفهوم كل من (الكلام) و (الجملة) من ناحية ، وتحديد ما بينهما من علاقة من ناحية ثانية ، ففى كل من الجملة والكلام إسناد ، بيد أن الإسناد فى كل منهما يختلف عن الإسناد فى الآخر ، فهو يقرر فى « تسهيل الفوائد» أن الكلام «ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته»[2] ويحدد فى « شرح التسهيل » الغاية من ذكر شرط « المقصود لذاته » بما يخرج الجملة ، لأنها وإن تضمنت إسنادا فإن إسنادها قد يكون مقصود الغيره ، يقول : « واحترز بأن قيل (مقصود لذاته) من المقصود لغيره ، كإسناد الجملة الموصول بها ، والمضاف إليها ، فإنه إسناد لم يقصد هو ، ولا ما تضمنه ، لذاته ، بل قصد لغيره ، فليس كلاما ، بل جزء كلام ، وذلك نحو : (قاموا) ، من قولك : رأيت الذين قاموا ، وقمت حين قاموا » [3] .

فهو يقطع بأن الإسناد فى الكلام لا يكون إلا مقصودا لذاته ، فى حين أن الإسناد فى الجملة أوسع دائرة ، إذ قد يتضمن ما لم يقصد لذاته ، بما اصطلح عليه بالمقصود لغيره ، وذلك كالإسناد الذى تضمنته الجمل الواقعة صلة أو مضافا إليها .

وقد استقرت هذه الأفكار عند التالين من النحويين :

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ٣.

(٣) شرح التسهيل ، لابن مالك ٦/١.

فابن هشام : أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، يقرر أن (الكلام) هو « القول المفيد بالقصد »[1]، وأن (الجملة) عبارة عن : « الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره ، كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرِب اللصُّ ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما »[2] ، ويخلص من ذلك إلى أنه بهذا التحديد لمفهوم الجملة والكلام «يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ... والصواب أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما »[3] .

والشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، المتوفى سنة ٩٠٥هـ ، يقول فى شرحه لقواعد الإعراب الذى أسماه : « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » : « إن اللفظ المركب الإسنادى يكون مفيدا كقام زيد ، وغير مفيد نحو : إن قام زيد ، وإن غير المفيد يسمى جملة فقط ، وإن المفيد يسمى كلاما لوجود الفائدة ، ويسمى جملة لوجود التركيب الإسنادى »[4] ، وينتهى من ذلك إلى أنه « بين الجملة والكلام عموم مطلق ، وذلك أن الجملة أعم من الكلام ؛ لصدقها بدونه ، وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادى ، ولا ينعكس ، أى ليس كل جملة كلاما ؛ لأنه معتبر فيه الإفادة بخلافها ، ألا ترى أن جملة الشرط نحو : (قام زيد)

---

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ٤٣/٢ - ٤٤ وقد أكد ابن هشام هذه الفكرة فى أكثر من كتاب من كتبه ، يقول فى « الجامع الصغير فى النحو » ص ١٠ : « الكلام قول مفيد » ، ويقول فى « شرح شذور الذهب » ص ٢٧ : « للكلام معنيان : اصطلاحى ولغوى ، فأما معناه فى الاصطلاح فهو القول المفيد ... والمراد بالقول : اللفظ الدال على معنى ... أما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه » ، ويقول فى « أوضح المسالك » ص ٥ : « الكلام فى اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة ، والمراد باللفظ : الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا ، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه » ويقول فى « شرح قطر الندى » : « الكلام عبارة عن اللفظ المفيد ، ونعنى باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو فى قوة ذلك ... ونعنى بالمفيد ما يصح الاكتفاء به » .

(٢) مغنى اللبيب ٢/ ٤٣ - ٤٤ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٥ .

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهرى ، مخطوط غير مرقم.

من قولك: إن قام زيد قام عمرو ، تسمى جملة ؛ لاشتماله على المسند والمسند إليه ، ولا تسمى كلاما ؛ لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه »[1] .

ويكرر السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، المتوفى سنة ٩١١هـ ، هذا المعنى فيقول : « ذهبت طائفة إلى أن (الجملة) و(الكلام) مترادفان ، وهو ظاهر قول الزمخشرى فى «المفصل» ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى الجملة ، والصواب أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفادة ، بخلافها »[2].

ويردد الفاكهى : عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن على ، جمال الدين ، المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، هذه الأفكار أيضًا ، حين يقول فى رسالته فى «الحدود» : « حد (الكلام) : قول مفيد مقصود لذاته ، وترادفه الجملة عند قوم ، والصحيح أنها أعم منه ، بل قيل إنه الصواب ، وعليه فحدها : القول من المركب من الفعل وفاعله ، أو المبتدأ مع خبره ، أو ما نزل منزلة أحدهما كُضرِب الزيدان ، وما قائم الزيدان » [3] ، ولا يختلف كلامه فى « مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، عن ذلك إلا من حيث حرصه على شرح عناصر تعريف الكلام، ومن بينها عنصر الإفادة، الذى يفسره بأنه الدلالة « على معنى يحسن السكوت عليه ، بحيث لا يصبح السامع منتظرا لشىء آخر ، لأن الفائدة التامة حيث وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة ، أى التركيبية ، لا الناقصة التى هى الإفرادية ، إذ هى غير معتد بها فى نظرهم » [4] . ثم ينتهى من ذلك إلى القطع بأن « الأصح أن الجملة أعم منه »[5] ، أى من الكلام ، فالفارق إذًا بين الكلام والجملة فارق من فى

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) همع الهوامع ، للسيوطى ١/١٢ – ١٣ ، والحق أن الوقوف بنسبة القول بالترادف بين (الجملة) و (الكلام) عند الزمخشرى دون الصعود به إلى صاحبه الأصلى وهو ابن جنى يلفت النظر ، وبخاصة أن السيوطى لا يمكن الزعم بأنه لم يقف على آراء ابن جنى .

(٣) حدود النحو ، للفاكهى ١١ – ١٢ ، والرسالة منشورة ضمن كتيب : (الحدود فى ثلاث رسائل) ، للفاكهى ، وإخوان الصفا ، وابن سينا .

(٤) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/ ٨٨ – ٨٩ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٩١ .

الإفادة ، أى أنه فارق وظيفى وليس كميا ، فإن فى كل منهما إسنادا ، وفى كل منهما فائدة ، بيد أن فائدة الكلام لابد أن تكون تامة ، أما فى الجملة فيمكن أن تكون ناقصة ، وفى ضوء هذه النصوص القاطعة الدلالة نرى أن الزعم بأن حد الجملة بأنه « ما تركب من ثلاث كلمات أفاد أو لم يفد »[1] خطأ محض مرده فيما نحسب إلى عدم الدقة من الناشر ، فإن المحور الكمى لم يراع فى تعريفات النحاة إلا عند تناولهم لمصطلح (الكلم)[2] .

ولا يضيف **الزيانى** : أبو على الحسن بن يوسف بن مهدى ، فى شرحه للأمية المجرادية - وهى المنظومة التى ألفها فى الجمل أبو عبد الله محمد بن المجراد - جديدًا إلى ما استقر عند متأخرى النحاة ، من ربط مفهوم الجملة بالإسناد دون اعتبار لتمام الفائدة التى يجب تحققها فى (الكلام) ، ومن ثم اعتبار الجملة أوسع دائرة منه ، يقول : «(الجملة) عبارة عما تركب من مبتدأ وخبر ، نحو : زيد قائم ، أو فعل وفاعل نحو : قام زيد ، أو ما نزل منزلة أحدهما نحو : ضُرب اللصُّ ، وأقائم الزيدان ؟ وكان زيد قائمًا ، وظننته قائمًا »[3] «وأما (الكلام) فهو لفظ مركب مفيد بالوضع ، وإن شئت قلت : عبارة عما اجتمع فيه اللفظ والإفادة ، وإن شئت قلت : القول المفيد بالقصد ... والمراد بالفائدة التي يحسن السكوت عليها بحيث تركد نفس السامع عند ذلك عن التشوف لبقاء شيء ، وتسكن عن الترقب ، وتذوق المعنى فيما سمعت »[4] . وهكذا ينتهى إلى ما انتهى إليه سابقوه من أن « بين (الكلام) و (الجملة) العموم المطلق ، فالجملة أعم أبدا من الكلام ؛ لأن التركيب لابد منه فيهما ، وزاد الكلام على الجملة بشرط الإفادة .... فتنفرد الجملة بصدقها فى جملة الشرط وحدها ،أو جملة الجواب وحدها ، أو جملة الصلة وحدها ، أو ما أشبه ذلك من الجمل التى لم تقصد لذواتها فلا تفيد الفائدة التى يحسن السكوت عليها»[5] .

---

(١) حدود النحو ١٢ .

(٢) يكاد يستقر عند النحاة ربط مفهوم الكلم بعدد الكلمات فى التركيب دون اعتبار لأصالة الإسناد أو تمام الإفادة . انظر تعريف (الكلم) فى المصادر النحوية .

(٣) شرح اللامية المجرادية ، للزيانى ١٨ .

(٤) المصدر السابق ١٩ .

(٥) المصدر نفسه .

ويكاد **الشيخ حسن العطار** يكرر هذه العبارات فى تحديد العلاقة بين (الكلام) و (الجملة) ، لأنها قد صارت من الشيوع بحيث لم يعد لدى متأخرى النحاة أدنى شك فيها ، ومن ثم نراه يقرر – دون تحفظ – أن «بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق ؛ لأنها مسند ومسند إليه ولو لم يفد ، كجملة الشرط ، والجملة غير المقصودة بالفائدة ، كالصلة والصفة ، فإنها إنما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف ، فهذه كلها يقال لها جملة ، ولا يقال لها كلام »[1] ، إذ إن الكلام لابد فيه من « الإفادة التامة » [2] .

ومثله **الشيخ محمود العالم** صاحب ، «أنوار الربيع» ، إذ يقول : «المركب الإسنادى إن أفاد فائدة تامة مقصودة يحسن السكوت عليها سمى كلامًا وجملة ، نحو : العلم نور ، والأدب مشكور ، ونحو : تأدب تأدب . وإن أفاد فائدة غير مقصودة سمى جملة لا كلاما ، كجملة الشرط فى نحو : إن تأدبت ، وجملة الصلة فى نحو : الذى يجتهد»[3].

وهذا التصور للعلاقة بين الجملة والكلام هو الذى فهمه أصحاب موسوعات المصطلحات أيضا ، يقول التهانوى : محمد على الفاروقى صاحب «كشاف اصطلاحات الفنون» : « الجملة عند بعض النحاة هى الكلام ، والمشهور أنها أعم منه ؛ فإن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلى المقصود لذاته ، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كان مقصودًا لذاته أو لا »[4].

ويقول **القاضى عبد النبى الأحمدى نجرى** صاحب «دستور العلماء»: « الجملة أعم مطلقا من الكلام ، من جهة أنها عبارة عن كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد فائدة تامة كقولك : زيد قائم ، أو لم يفد كقولك : إن يكرمنى زيد ، فإن جملته لا تفيد إلا بعد مجئ الجواب ، وليس بكلام ، فتكون الجملة حينئذ أعم من الكلام مطلقا »[5].

---

(١) حاشية الشيخ حسن العطار على الأزهرية ١٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أنوار الربيع للشيخ محمود العالم ٥٩ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ، ١/ ٣٥٠.

(٥) جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون ، الملقب بدستور العلماء ٣/ ١٣٠ – ١٣١.

وبالرغم من هذه الوفرة فى النصوص التى استقرت على الربط بين الجملة والإسناد ، دون رعاية لتمام الفائدة ، فى مقابل تلك النصوص التى آثرت مراعاة الفائدة وإن لم تعن بتوافر عنصرى الإسناد ، فإن فى التراث النحوى اتجاهًا ثالثًا حاول الجمع بينهما ، وإن شابت هذه المحاولة بعض شوائب التلفيق من عدم التحقيق حينا ، وإغفال ما لا يصح إغفاله حينا .

ويتمثل هذا الاتجاه فى محاولة ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، التى تأثرت بعاملين : **أولهما** مفهوم الجملة عند ابن جنى ، **وثانيهما** رأى الزمخشرى فيها . ومن خلال محاولة ابن يعيش التوفيق بين موقفى ابن جنى والزمخشرى تحددت معالم هذا الاتجاه على النحو الآتى :

أولا : يرى ابن يعيش أن علاقة الجملة بالكلام علاقة ترادف ، وليست علاقة عموم وخصوص ، ومقتضى كونها علاقة ترادف أن (الكلام) يطابق (الجملة) ، وهو بذلك يأخذ برأى ابن جنى . الذى لا يناقض - فى هذه الجزئية - موقف الزمخشرى . يقول ابن يعيش : «الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة» (١).

ثانيًا : بيد أن ابن يعيش لا يتابع ابن جنى متابعة مطلقة فى الربط بين مفهوم الجملة والفائدة ، مهملا فكرة الإسناد ، بل يأخذ باتجاه الزمخشرى الذى يربط هذا المفهوم بالإسناد ، ومن ثم يشترط وجود عنصريه الأساسيين فى تركيبها. يقول : « الكلام - ومثله بالضرورة الجملة لمساواتها إياه - المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى » (٢).

ثالثا : لم يجد ابن يعيش مفرا ، وقد التزم بهاتين المقدمتين ، من أن يتناول بالتأويل نص الزمخشرى حتى يتحقق لديه ما ذهب إليه ، وكانت أهم النقاط التي اضطر إلى تأويلها حتى يتسق له ما وافق عليه فكرة الإسناد ، تلك التى ساقها

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ١/ ٢٠.

(٢) المصدر نفسه .

الزمخشرى خلوا من كل قيد ، ومن ثم تصلح بإطلاقها لتناول الفائدة تامة وغير تامة، ولكن ابن يعيش لم يجد بدًا من أن يقيد الإسناد بتحقق الفائدة التامة ، يقول : « وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ، فعرفك بقوله : (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى ، على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة » (١).

فى ضوء هذه الحقائق الثلاث يمكن أن نجد فى موقف ابن يعيش محاولة جادة لتفسير بعض جوانب القصور فى رأى ابن جنى ، وأهمها قضية (استقلال) الجملة ، تلك القضية التى لم يشأ ابن جني أن يحددها بوضوح ، ولكن بوسعنا أن نجد فى موقف ابن يعيش تفسيرًا موضوعيًا لها ؛ إذ يربط الاستقلال بتوافر عنصرى الإسناد من مسند ومسند إليه . ثم قضية تحديد مدى (الفائدة) التي لم يتناولها ابن جنى بالذكر أيضًا وإن كان من الممكن استخلاصها من واقع ما ذكر من أمثلة لها ، ولكن ابن يعيش لم يكتف بما توحيه الأمثلة بل قطع بما لا مجال معه لتردد بأن المقصود من الفائدة تلك التى تتسم بالتمام .

بيد أن هذه المحاولة - برغم ما تتسم به من ذكاء - تتصف بأمرين لا نجد محيصا من الإشارة إليهما :

الأمـــــر الأول : أنها قفزت فوق المقدمات التى بدأ منها ابن جنى والزمخشرى، برغم محاولتها الجمع بين معطياتها . فلقد التزم ابن جني بتناول (الجملة) من واقع (الأشكال التطبيقية) لها ، ومن بين هذه الأشكال «النداء» ، فإنه يفيد شأنه شأن بقية الأشكال التطبيقية للجملة العربية ، ومن ثم فقد وجب عنده رعايتها فى التعريف ، وهكذا اضطر إلى عدم الاعتداد بفكرة الإسناد لعدم وجود عنصريه فيها .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ٢/١.

وأما الزمخشرى فإنه انطلق من (النظر العقلى) الذى بدأ منه تيار (الإسناد) كله ، ومحوره أن الجملة - أيا كان شكلها - حكم ، وهذا الحكم يتطلب بالضرورة عنصريه لا مجال لإغفال أى منهما : المحكوم عليه ، وقد اصطلح عليه بالمسند إليه ، ثم المحكوم به ، وقد اصطلح عليه بالمسند ،ومتى تضمن التركيب اللغوى هذين العنصرين أصبح بالضرورة جملة بغض النظر عن مدى ما يقدمه من فائدة ، وهكذا لا سبيل إلى الاعتداد بالنداء فى الجمل لخلوه من عنصر الإسناد وإن أفاد فائدة تامة .

لقد قفز ابن يعيش فوق الواقع اللغوى فأغفل الأشكال التطبيقية كما وردت فى التراث دون تأويل ، كما أهمل المنطلق العقلى النظرى الذى لا يرى إلا ما يقدمه التصور الذهنى ، وبدأ من منطلقه الخاص ، وهو صب الأشكال التطبيقية فى قوالبها العقلية ، ومن ثم تصور هذه الأشكال من خلال الرؤية العقلية لها ، وليس على نحو ما هى عليه ، الأمر الذى اضطر معه إلى تأويلها حتى تتسق صورها مع نماذجها .

والأمر الثانى : أن هذه المحاولة لم تنج من بعض الغموض الذى أسلم إلى شىء من الاضطراب فى تحديد المفاهيم وتوضيح العلاقات ، ولو عدنا مثلا إلى ما ذكره ابن يعيش فى مجال التفرقة بين (الكلام) و(القول) و (الكلم) لوجدنا نمطا من الأحكام التى توشك أن تهز ما حاوله ابن يعيش من توضيح ما غمض عند ابن جنى، إذ تراه يقول : «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له »[1] ، فهو يتحدث من جديد كما تحدث ابن جنى من قبل عن الجمل المفيدة ، فهل الإفادة هنا قيد فى الجملة أم وصف مساوٍ لها ؟ فما الداعى إذن لذكرها ؟ وهل يعنى ذلك وجود جمل لا فائدة فيها ؟ فكيف يتسق مع ما استقر عنده من ضرورة اشتمال الجملة على الإسناد واحتوائها لعنصريه وتحقيقها الغاية المرجوة منه وهى الفائدة التامة . بحيث لا تكون جملة إذا خلت منها .

(١) المصدر السابق ٢١/١.

ولعل وقوع هذه المحاولة فى هذين الخطأين كانا من الأسباب التى حالت دون أن تحظى بما تستحقه من تناول فى التراث النحوى ، حتى إنه ليمكن الزعم بأننا لا نكاد نجد لها فى هذا التراث صدى . وإن لفتت - بنتائجها - أنظار الدارسين المعاصرين ، بحيث نستطيع أن نرجع إليها عددا من الآثار الواضحة في نتاج هؤلاء الدارسين .

ولعل أهم هذه الآثار تتلخص فى أمور ثلاثة :

أولها : ما أخذ به الأستاذ عباس حسن - رحمه الله - من القول بتطابق (الكلام) و(الجملة) ، فى دلالة كل منهما على المركب الإسنادى المفيد ، يقول : « الكلام أو الجملة ، هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل ، مثل : أقبل ضيف ، فاز طالب نبيه، لن يهمل عاقل واجبا ، فلابد فى الكلام من أمرين معا ، هما : (التركيب) و(الإفادة المستقلة) فلو قلنا : أقل ، فقد أو : فاز ، فقط لم يكن هذا كلاما ؛ لأنه غير مركب . ولو قلنا : أقبل صباحا .. أو فاز يوم الخميس ، أو : لن يهمل واجبه ... لم يكن هذا كلاما ، لأنه على الرغم من تركيبه غير مفيد فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع »[1] .

وبالرغم من أن الأستاذ عباس حسن لم يستخدم فى تعريف الكلام والجملة مصطلح (الإسناد) ، فإن من المؤكد أن الإسناد عنده محور التركيب فيهما . ودليلنا على ذلك أمران :

الأول : أن الأمثلة التي ذكرها تقطع برعايته لعنصر الإسناد فى الجملة بالإضافة إلى الفائدة التامة فيها، الأمر الذى حدا به إلى الأخذ بفكرة التأويل المعتمد على التقدير لاستيقاء عنصرى الإسناد فى التراكيب التى تخلو من بعض عناصره طالما تحقق فيها شرط الإفادة ، يقول : «وليس من اللازم فى التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين فى النطق ، بل يكفى أن تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة كأن تقول للضيف : تفضل ، فهذا الكلام مركب من كلمتين :

(١) النحو الوافى ، لعباس حسن ١/١٥ - ١٦ .

إحداهما ظاهرة ، وهى تفضل ، والأخرى مستترة ، وهى أنت . ومثل أسافر ، أو نشكر، أو نخرج ... وكثير غيرها مما يعد فى الواقع كلاما وإن كان ظاهره أنه مفرد»(١) .

والثانى : أنه حين تناول الجملة بالتقسيم جعل فكرة الإسناد متضمنة فى كل قسم ، وربط الأقسام بنوع المسند فيها ، قال : « إن الجملة ثلاثة أنواع :

(أ) الجملة الأصلية : وهى التى تقتصر على ركنى الإسناد (أى : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر . أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل « صحته : ما ينوب عن الفاعل»).

(ب) الجملة الكبرى : وهى ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ، نحو : الزهر رائحته طيبة ، أو الزهر طابت رائحته .

(جـ) الجملة الصغرى : وهى الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبر المبتدأ »(٢) .

ثانيها : ما قدمه الدكتور مهدى المخزومى – حفظه الله – من تصور لمفهوم الجملة متأثرا باتجاه ابن يعيش فى الربط بين عنصرى : الإسناد والإفادة، فهو يقطع بأن الجملة « إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدى إلى إحداث فكرة تامة»(٣)، وهو من أجل ذلك يرفض اعتبار بعض التراكيب جملا وإن أفادت فائدة تامة لفقدانها عنصر الإسناد ، كتركيب النداء ، فنحو : (يا عبد الله) لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى ، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التى تؤدى ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة ، مثل: (ألا) التى للتنبيه، و (ها) التى للتنبيه أيضا، وغيرهما إلا فى أنه مركب لفظى لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضا »(٤) .

(١) المصدر السابق ١٦/١.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فى النحو العربى : نقد وتوجيه ٥٣ .

(٤) المصدر السابق ٥٣ – ٥٤ .

الجملة إذًا لابد أن تكون مركبا يتضمن عناصر الإسناد ويفيد فائدة تامة . بيد أن عناصر الإسناد عنده ثلاثة لا اثنان الأول : المسند إليه ، أو المتحدث عنه ، أو المبنى عليه . والثانى : المسند الذى يبنى على المسند إليه ، ويتحدث به عنه . والثالث : الإسناد ، أو ارتباط المسند بالمسند إليه »(١) . فهو يضيف إلى عنصرى الإسناد المأثورين فى التراث النحوى . ثالثا : هو تلك العلاقة الذهنية التي تربط بينهما ، فنحو : (هب النسيم) مثلا : جملة تامة تعبر عما تم فى الذهن من صورة تامة قوامها : المسند إليه وهو (النسيم) ، والمسند هو (هب) ، ثم إسناد الهبوب للنسيم ، والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه ، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم »(٢) . وجلى أن هذا العنصر الثالث الذى أضافه الدكتور المخزومى لا وجود له من الناحية الواقعية فى بناء الجملة العربية ، وإن التمس له بعض الجذور التاريخية ، الأمر الذى يقف بنا -عمليًا- فى إطار المأثورات التراثية.

ثالثها : ما اتجه إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب من تقرير العلاقة بين الكلام والجملة على نحو يخالف المأثور فى التراث النحوى كله ما عدا ابن يعيش وحده ، فالنحاة ، فى مجموعهم - إذا استثنينا ابن يعيش - يرون أن العلاقة بين الجملة والكلام إما علاقة ترادف ، أو علاقة عموم وخصوص مطلق ، أى أن الجملة إما أن تكون مساوية للكلام ومطابقة له، أو أنها أعم منه حيث ينفرد بدلالته على المفيد فائدة تامة فى حين لا يشترط فيها تمام الفائدة . أما ابن يعيش فإنه وإن اشترط فى الجملة الشروط التى وجبت رعايتها فى الكلام من الفائدة التامة والإسناد معا فإنه نظر إلى الكلام من ناحية أخرى على أنه مجموع العبارات المفيدة التى تقال فى الموقف اللغوى ، وهو بذلك يمكن أن يكون أعم من الجملة . قال : «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له ، يصدق إطلاقه عليها ، كما أن الكلمة جنس للمفردات ،

(١) فى النحو العربى : نقد وتوجيه ٣١ .

(٢) المصدر نفسه .

فيصح أن يقال: كل (زيد قائم) كلام ، ولا يقال : كل كلام (زيد قائم) ، وكذلك مع الجملة الفعلية »[1] .

وقد أخذت بذلك الدكتور أيوب ، فقرر أن الكلام «يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل »[2] ، وهكذا انتهى إلى ما لاحظه ابن يعيش من قبل من أن «الكلام إذًا أعم من الجملة بهذا الاعتبار»[3] .

* * *

نحسب أن من الضروري – بعد هذا العرض للاتجاهات المختلفة فى التراث النحوى فى تحديد مفهوم الجملة– أن نشير إلى عدد من القضايا التى تطرق إليها البحث النحوى ، استكمالا لتوضيح مقومات الجملة فى التراث من ناحية ، واستكشافا للآفاق التى امتدت إليها الدراسات النظرية لها من ناحية أخرى .

ولعل من المفيد أن نقرر – بادئ بدء – أن كثيرا من هذه القضايا قد دار حول محورى : « الفائدة » و« الإسناد » ، وهما المحوران اللذان روعيا معا، أو اعتد بواحد منهما مفردا ، فى تحديد مفهوم الجملة عند النحاة .

وفيما يتصل بالفائدة ، نسجل أهم القضايا التى أثيرت حولها فيما يأتى :

أولا : طبيعة الفائدة ، ونعنى بطبيعة الفائدة الخصائص التى تتسم بها تماما أو نقصا ، ولقد وجدنا النحاة فيما يتصل بهذه القضية فريقين: أولهما يقول بتمام الفائدة ، والآخر لا يشترط هذا التمام . ثم إن الذين ذهبوا إلى القول بتمام الفائدة منهم من اكتفى بها محورا للجملة مغفلا الإسناد ، ومنهم من جعلها أحد عنصرين لها أو مقومين فيها ، وأما الثانى فهو الإسناد . وأما الذين قالوا بعدم التمام فقد اتفقوا على أن محور الجملة – بالضرورة هو الإسناد وحده .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ٢١/١ .

(٢) دراسات نقدية فى النحو العربى ، للدكتور أيوب ١٢٥ .

(٣) المصدر السابق .

لكن .. ما معنى كون الفائدة تامة أو ناقصة ، إن تمام الفائدة – عند النحويين، لا يكاد يشذ منهم أحد – يعنى أن يحمل التركيب معني يحسن السكوت عليه . ولكن سكوت من ؟ هل هو سكوت المتكلم بحيث لا يجد نفسه فى حاجة إلى إضافة ، أو سكوت السامع حتى لا يحس برغبة فى استفسار ؟ ثمة اتجاهان فى هذه المسألة ، ومن الحق أن نشير فيما يتصل بهما إلى أمرين :

١- أن كثيرًا من النحويين يجعلون تمام الفائدة مرتبطا بالمتكلم دون السامع[١] ، بمعنى أن الذى يحسن سكوته هو المتكلم وليس السامع ، فالعبرة إذًا بإرادة المتكلم وحده ، رعاية – من جهة – للتوافق بين مصدرى « الكلام » و«السكوت» ، إذا ما دام الكلام صادرا من المتكلم فقد حسن أن يكون السكوت منه ، ثم تقديرا – من جهة أخرى – لبعض الظروف التي قد تدفع المتكلم إلى تقديم فائدة محدودة بغية حث السامع على استيضاح جوانب القصور فيها أو الغموض بها .

٢- أن لحظ الناحية العملية فى بناء الجملة فى إطار الموقف اللغوى ينتهى إلى إقرار عدم وجود صلة ضرورية بين الفائدة من جانب، وفكرة الإسناد من جانب آخر ، فقد يخلو المفيد من التراكيب من الإسناد، كأسلوب النداء ، وبعض أساليب التمنى . وقد لا يفيد ما تضمن عناصر الإسناد فائدة تامة ، فضلا عن أن تمام الفائدة قد يستدعى وجود عناصر أخر فى التركيب لا علاقة لها مباشرة بعناصر الإسناد كالحال ، والتمييز ونحوهما مما اصطلح عليه عند الجمهور بالمكملات. الأمر الذى يسلم إلى القول باختلاف النماذج النمطية المفيدة فائدة تامة عن تلك النماذج النمطية الإسنادية اختلافا وظيفيا ، وغائيا ، وكميا أيضًا .

ثانيا : غاية الفائدة ، ويقصد بالغاية تلك الخصائص التى تسم دورها فى الربط بين المتكلم والسامع ، وقد أثار متأخرو النحاة فى هذا المجال – بدءا من ابن مالك – موضوع «القصد» [٢] ، حيث ذهب فريق كبير من هؤلاء النحاة إلى

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٠.

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ٣ ، وشرح التسهيل ١/٦.

اشتراط كون الفائدة مقصودة «من المتكلم» بحيث لا يصح أن تتحقق الفائدة بصورة عرضية ، أو بطريقة تلقائية أو عشوائية ، انطلاقا من اليقين بأن التعبير اللغوى فى جوهره يمثل علاقة حية بين المتكلم والسامع ، وهذه العلاقة يجب أن تنهض على أساس من الوعى بوظيفة التركيب اللغوى وغايته ، بحيث يصدر التركيب عن هذا الوعى ، ويصوره فى مبناه ومعناه معا . بيد أن فريقا آخر من هؤلاء النحاة ذهب إلى عدم اشتراط «القصد» فى الفائدة ، لاعتبارات عديدة ، أهمها أن « القصد » يصدر عن النوايا ويصورها ، والبحث فى النوايا بحث فى الدوافع ، وليس فى الظواهر ، ودراسة النحو فى محورها مرتبطة باللغة باعتبارها ظاهرة ، وليس بها باعتبارها تلبية لدوافع نفسية أو نزعات روحية أو استجابة سلوكية ، إن النحوى لا يتناول بنية اللغة لاستكشاف الحوافز والحاجات ، أو الميول والنزعات،أو العواطف والرغبات ، أو البواعث أو غيرها مما يمكن أن تكون اللغة - فى بعض جوانبها - تعبيرا سلوكيا لفظيا عنها [1]، فإن ذلك ليست مهمة النحوى ، وإنما مهمته المباشرة هى تحليل مبنى اللغة فى مستوى بعينه من مستوياتها ، وهو مستوى الجملة دون غيرها.

ولقد ترتب على هذا الاختلاف تعدد مواقف النحاة بالنسبة للتراكيب التي تتضمن فوائد تامة ولكن احتمال عدم القصد فيها وارد فى بعض الأحيان ، والقطع به -لأسباب موضوعية لا صلة لها بالنوايا - وارد فى أحيان أخر. كما فى الأحاديث التى تصدر عن النائم ، والساهى ، والسكران ، والمجنون ، والمتكلم منفردا أو فى خلوة ، ونحوهم ممن يمكن أن يقال إن قصد الإفادة عندهم غير موجود . وقد رأى الذين اشترطوا «القصد» عدم الاعتداد بما يصدر عن هؤلاء وإن أفاد بالفعل ، فإذا أخبر النائم - مثلا - بخبر « فإنه لا يفيد شيئا ، وكذلك المجنون ، إذ هو كالهذيان ، وأصوات الحيوانات ، ولو فرض إفادته ، كما لو قال : (قام زيد) ووافق ذلك قيامه ، فالفائدة لم تحصل من إخباره ، بل إنما حصلت من خارج » [2]. أما الذين قالوا بعدم اشتراط «القصد» فإنهم اعتدوا بما يصدر عن هؤلاء واعتبروها جملا متى

---

(١) انظر : المسلك اللغوى ومهاراته ٢٣ وما بعدها .

(٢) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٤٤/٢.

تضمنت « الإسناد » عند المعتدين به ، أو بدونه اكتفاء بالفائدة وحدها، لأن وظيفة النحوى عندهم تحليل ، «البنية» كما هى ، بغض النظر عن الظروف الخارجة عنها .

ثالثاً : مدى الفائدة ، ويراد بالمدى لحظ نتائج الفائدة فى داخل الموقف اللغوى ، فهل ينبغى أن يلحظ تحققها الفعلى أو يكتفى بأن يكون من شأن التركيب الإفادة بغض النظر عن تحققها فعلا ، من النحاة من ذهب إلى ضرورة تحقق الفائدة فعلا ، ومن ثم رفض الاعتداد بالتراكيب التي لا تحقق فى الموقف اللغوى فوائد فعلية ، إما لأنها تحمل معلومات بدهية يعرفها كل عاقل ، نحو : الكل أعظم من الجزء، والجزء أصغر من الكل ، والثلج بارد ، والنار حارة ، ومثلها : الشمس تشرق من الشرق ، وتغرب فى الغرب ، والسماء فوقنا والأرض تحتنا . وإما لأنها تحمل معلومات سبق إدراكها وإن لم تكن أمرا بدهيا، كما لو أخبر إنسان آخر بخبر ثم أخبره به مرة أخرى ، فهو فى المرة الأولى يستفيد فائدة فعلية أما فى الثانية ونحوها فإنه لم يستفد تلك الفائدة . وقد رفض كثير من النحويين الاعتداد بهذا الشرط ، مكتفيا في الفائدة بكونها ممكنة فحسب بصرف النظر عن تحققها بالفعل، ومرد إمكانها إلى بنية التركيب ذاتها وليس إلى عوامل خارجية تحيط بها ، فالتحقيق عند هؤلاء النحاة «جعل مثل : السماء فوقنا ، والأرض تحتنا، كلاما فى اصطلاح النحاة - أى الاعتداد بما يتضمنه من فائدة - لأنهم إنما يبحثون عن الألفاظ ... فالوجه أن كل كلام أتت كلماته فى تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الإعرابية حكم بأنه كلام ، ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولاً »[1] . ويستند هؤلاء النحاة إلي أنه «اشتراط تحقق الفائدة بالفعل قد يسلم إلى شىء من التناقض ، فيكون الشيئ الواحد - أى التركيب اللغوى - مفيدا وغير مفيد ، يكون مفيدا إذا خوطب به من يجهله حيث يستفيد معنى جديدا ، وغير مفيد حين يخاطب به من يعرفه أو من سبق خطابه به ، فإنه آنئذ لن يفيد منه شيئا لسبق معرفته بمضمونه »[2].

---

(١) انظر : حاشية الشيخ حسن العطار على الأزهرية ١٢ .

(٢) انظر : الجملة الفعلية ٢٣ ومصادرها .

ومن الجلى أن هذه القضايا الثلاث - بما حوته من مسائل تفصيلية - قد نتجت كلها عن النظر إلى (الجملة) باعتبارها (حدثا لغويا) ، أى من خلال كونها عنصرا تعبيرا أو مسلكا لغويا حيا ، وهكذا كان الحديث عن الفائدة تامة أو ناقصة ، ومقصودة أو غير مقصودة ، وموجودة بالفعل أو غير موجودة ، وما تفرع عن هذه القضايا من مناقشات مفصلة عمن يستحسن سكوته : المتكلم الذى يصدر عنه الكلام أو السامع الذى يتلقاه ، وإلى أى مدى يعتد بكلام النائم والساهى والسكران والمجنون والمتكلم منفردا أو المحدث نفسه ، وهل تعتبر المركبات التى تحمل بدهيات لا سبيل إلى ادعاء الجهل بها أو لا اعتبار لها ، إلى غير ذلك من المسائل التى تنظر إلى (الجملة) من خلال مشاركتها فى موقف لغوى حى . أى باعتبارها (حدثا لغويا) «والحدث اللغوى - كما هو مقرر - لا يتكون من كلمات فحسب ؛ إذ تشترك فيه عناصر أخر لا سبيل إلى إغفالها ، حتى إنه ليمكن القول بأنه مجموعة من النظم المتآزرة للكلمات ، والنبر ، والتنغيم . ومن ثم فإن الجملة فيه ليست نظاما للكلمات فحسب ، كما يفهم من تصور أصحاب هذا الاتجاه»[1].

وفيما يتعلق « بالإسناد » فإن أهم القضايا التى أثيرت حوله تناولت ما يأتى :

أولا : تحديد « دلالة الإسناد » ، ولقد انتهى النحويون فى هذا الشأن إلى أن الإسناد نوع من النسبة ، أو هو نسبة من نوع خاص لأنها نسبة تربط بين كلمات ، وبما أن أى نسبة لا تقوم إلا بشيئين ، فقد وجب أن يكون للإسناد طرفان ، « ولما كان بحث النحاة فى الألفاظ فسروه بأنه (نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها ، بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو المحكوم به) [2] وهكذا تقرر لدى النحاة أن الإسناد « أن يخبر في الحال - أو فى الأصل - بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر ، وأخص به » [3] . فالإسناد علاقة بين طرفين من

---

(١) الجملة الفعلية ٢٧ .

(٢) دستور العلماء ١/١١٥ .

(٣) شرح الرضى ١/٨.

كلمات هما : المسند إليه والمسند ، وهو حكم بكلمة أو أكثر على أخرى ، ولكنه ليس حكما بأى كلمة ، بل « بأهم ما يخبر به عنها وأخصها بها » ولقد حاول النحاة بما أشاروا إليه من «أهمية» و«واختصاص» أن يستبعدوا أنماطا شتى من العلاقات بين الكلمات ، بدعوى أنها ليست إسنادية ، كعلاقات الإضافة (بين المضاف والمضاف إليه) ، والتبعية (بين التابع والمتبوع) ، والحالية (بين الحال وصاحبه) والمفعولية (بين الفعل ومرفوعه من جهة ومفعولاته أو منصوباته من جهة أخرى) ، ونحو ذلك العلاقة القائمة بين الجار والمجرور ، وجلى أن فى بعض هذه العلاقات جوانب إسنادية لا سبيل إلى إغفالها جملة ، الأمر الذى يعد معه هذا الاستبعاد نمطًا من التعسف فى فرض مالا يستند إلى أساس موضوعى .

ثانيًا : تفصيل «أنواع الإسناد» ، ولقد أقر النحاة – فى هذا المجال – بوجود نوعين متميزين منه ، أطلقوا على أولهما « الإسناد الأصلى »، واصطلحوا على الثانى « بالإسناد غير الأصلى » . وهم يقصدون به العلاقة القائمة بين كل من : «المصدر» و« اسمى الفاعل والمفعول » و«الصفة المشبهة» و«الظرف» من ناحية ، و«ما أسند إليه » كل منها من ناحية أخرى ، فإنها علاقة إسنادية ولكنها – فى نظرهم – غير أصلية [1] ومرد عدم أصليتها – برغم ما توافر فيها من حكم بين طرفين – إلى أن أحد الطرفين – وهو المسند – لا يؤدى وظيفته الأصلية ، بل يقوم بوظيفة مغايرة لهذه الوظيفة الأصلية ، ذلك أنه «اسم» يعمل عمل «الفعل»، وهكذا ينبغى استبعاد هذه الأنماط من التراكيب من مجال الإسناد الأصلى ، وحصرها فى نطاق « الإسناد غير الأصلى » ويشمل «الإسناد الأصلى» عند هؤلاء النحاة جانبين ، أو شقين ، الإسناد الأصلى المقصود لذاته ، والآخر الإسناد الأصلى المقصود لغيره ومن هذا النوع الإسناد الذى فى خبر المبتدأ – فى الحال أو فى الأصل – وفى الصفة ، وفى الحال ، وفى المضاف إليه ، إذا وقع كل منها جملة، ونحو ذلك الإسناد الذى فى الصلة ، وفى الجملة القسمية ، وفى فعل الشرط .

(١) المصدر السابق .

ولا يكون الإسناد فى الجملة إلا أصليًا ، سواء أكان مقصودًا لذاته، كما فى الجملة البسيطة المكونة من المبتدأ أو الخبر - أو ما أصله المبتدأ والخبر - والفعل وفاعله ، أو ما أصله الفعل وفاعله ، أو الجملة غير البسيطة التى يتعدد فيها الإسناد .

وفى هذا كله من التعسف ما فيه :

١- فدعوى عدم الأصالة فى إسناد المصادر والمشتقات الإسمية إلى مرفوعاتها لا ينهض عليها دليل يقينى ، بل إنها تعتمد على بعض المقولات المذهبية التى تجعل «العمل» أصلا في الحروف فرعًا فى الأسماء ، ثم إنها فضلا عن ذلك تسلم إلى القول بأن « الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ، وإن اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نفى أو استفهام ، فنحو : أقائم الزيدان؟ وما قائم العمران ، ليس جملة »[1] وليس فى التراث النحوى ما يؤيد هذا القول .

٢- وفى الوقت الذى يرفض فيه هؤلاء القائلون بالإسناد هذه الأنماط من التراكيب الإسنادية التى يحتوى كل منها على عنصرى الإسناد من مسند ومسند إليه بدعوى عدم أصالة الإسناد فيها ، تجدهم يقبلون نماذج أخرى لا تحتوى على أى عنصريه معًا ، بل تخلو منهما جميعًا ، كما فى أسلوب النداء وبعض أساليب التمنى. الأمر الذى يوشك أن يحيل فكرة الإسناد من علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين إلى رابطة ذهنية بين أطراف مفترضة .

٣- ودعوى أن الإسناد ليس مقصودًا لذاته فى « الخبر » و« الحال» و«الصفة» و «المضاف إليه » إذا وقع كل منها جملة - ونحوها ما فى الصلة والقسم والشرط - دعوى ليست فى حقيقتها وصفا للإسناد بقدر ما هى وصف للنظرة إليه ، ومن ثم ليست خصيصة فيه بل قد تكون من سمات الناظر له . الأمر الذى لا يرقى بها إلى

---

(١) حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى على قطر الندى ١/ ٩٣ .

أن تكون صفة من صفات الإسناد فضلا عن أن تكون نوعا من أنواعه ، وأقصى ما يمكن قبوله موضوعيا فى مثل هذه الجمل أنها قد تحتوى على « إسناد متداخل ، أو متعدد » لكن لا سبيل إلى فرض أولويات من حيث القصد فى هذه الحالات على عناصر الإسناد .

ثالثا : كيفية وقوع الإسناد ، أى بيان الظروف التى يتم فيها وقوعه، وقد تناول النحويون فى دراستهم لهذه الظروف موضوع : «وحدة الناطق بعناصر الإسناد» وقد ذهب النحاة فى هذا الموضوع مذهبين متعارضين : فمنهم من ذهب إلى اشتراطه ، بمعنى أن يصدر التركيب الإسنادى من ناطق واحد ، فإذا قال إنسان: (قام) وقال آخر : (زيد) «لم يعتد به فكأنه لا إسناد فيه ، وعليه الشيخ أبو بكر الباقلانى من أئمة الأصول ، ومنهم من رفض هذا الشرط واكتفى بوجود الإسناد بصرف النظر عن كيفية وقوعه » (1).

ومن الواضح أن هذه القضايا الثلاث تدور كلها حول فكرة «الإسناد» بوصفها رابطة بين طرفين متلازمين ، وهذه الرابطة بعنصريها المكونين لها غاية النماذج التركيبية للجملة مهما تنوعت صورها وتعددت أشكالها . وهكذا لا وجود عند النحاة القائلين بالإسناد لجملة تغفل فيها هذه العلاقة أو تخلو من بعض عناصرها .

ولكن هذه النظرة إلى الجملة باعتبارها إطارًا لعنصرى الإسناد من مسند ومسند إليه قد اصطدمت بعدد من النماذج التركيبية سلبًا وإيجابًا ، فمن ناحية وجدت العناصر الإسنادية متوافرة فى بعض النماذج ومع ذلك رفض بعض هؤلاء النحاة القائلين بالإسناد الاعتداد بجمليتها ، كما فى المصادر والمشتقات الاسمية ونحوها المسندة إلى مرفوعاتها ، ومن ناحية أخرى خلت بعض النماذج من العناصر الإسنادية كلها ومع ذلك اعترف هؤلاء النحاة بجمليتها ، كما فى النداء وبعض صور التمنى . وهكذا اتسم موقف هؤلاء النحاة بالتعسف فى تحليل النماذج وتصنيف ظواهرها ، استنادًا إلى التأويل منهجًا فى الرؤية وأسلوبا فى التحليل . فلم يعد

---

(1) حاشية الشيخ حسن العطار على الأزهرية ١٤.

الإسناد عند القائلين به علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين، بل أصبح رابطة متصورة ، بل لعلها فى بعض الأحيان متوهمة ، بين طرفين مفترضين .

* * *

نحسب أن من المفيد – فى ختام هذا العرض لمفهوم الجملة فى التراث النحوى – أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج :

أولاً : برغم أن ثمة عوامل كثيرة كانت تدعو إلى تحديد مفهوم الجملة ، ومع أن التراث النحوى يتضمن بالفعل محاولات النحاة الكثيرة لتقنين ظواهرها وتحديد نظمها ، فإن لفظ (الجملة) لم يستخدم فى النحو إلا فى عصر متأخر نسبيا ، إذ كان أول من استعمله مصطلحا محدد الدلالة محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ فى كتابه : «المقتضب» ، ولقد تشير بعض الدلائل إلى احتمال تداول النحاة لهذا المصطلح قبل ذلك بفترة محدودة ، اعتمادًا على الظواهر التى تقرر أن من المستبعد أن يولد المصطلح ويأخذ سبيله إلى التدوين فى المؤلفات العلمية دفعة واحدة ، بل لابد من فترة حضانة يتم فيها تداول هذا المصطلح مشافهة بين الباحثين حتى يمكن تقبله عند الدارسين .

ثانيًا : لا يقدم التراث النحوى مفهوما واحدًا لمصطلح الجملة ، بل تعددت مفاهيمه فيه ، وتنوعت بين دلالته على التركيب «المفيد» والتركيب الذى يتضمن «إسنادًا» : من النحويين من يذهب إلى أحد الطرفين أو الاتجاهين ، ومنهم من يحاول الجمع بينهما ، ومن ثم فإن من المستطاع التمييز بين اتجاهات ثلاثة فى تحديد هذا المفهوم .

الأول - يراه دالا على التركيب اللغوى المفيد فائدة تامة .

والثانى - يربط مفهومه بالإسناد ، سواء أفاد فائدة تامة أو لم يفد هذه الفائدة .

والثالث - يجعل هذا المفهوم رهنًا بتحقق الأمرين معًا : الإسناد والفائدة التامة .

ثالثا : أن النصوص المأثورة ترتد بأصول الاتجاه الأول إلى أبى الفتح عثمان ابن جنى ، المتوفى ٣٩٢هـ ، وإن كان الشائع فى التراث النحوى نسبة هذا الاتجاه إلى أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ .

وأما الاتجاه الثانى فلعل أول من حدده وأوضح عناصره كان أبا الحسن على ابن عيسى الرمانى ، المتوفى سنة ٣٨٤ ، وإن أمكن العثور على بعض النصوص التى يمكن أن تعد جذورًا لهذا الاتجاه فى كتاب سيبويه : أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المتوفى سنة ١٨٠هـ.

وأما الاتجاه الثالث فليس له صاحب – فيما أوردنا من نصوص – قبل ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ .

رابعًا : لعل أهم التراكيب التى يمكن أن تتأثر بهذه الخلافات النحوية فى تحديد مفهوم الجملة العربية – من حيث الاعتداد بجمليتها أو عدم الاعتداد بها – محصورة فى إطار التراكيب التى تفيد فائدة تامة دون أن تستوفى عناصر الإسناد ، أو التى تستوفى عناصر الإسناد دون أن تفيد فائدة تامة ، وأهم هذه التراكيب :

١- تركيب النداء وما ألحق به .

٢- التراكيب التى يقع المسند فيها «مصدرًا» أو «وصفًا مشتقًا» أو «ظرفًا» أو «جارًا ومجرورًا» والمسند إليه مرفوعه .

٣- فى أسلوب الشرط : تركيب فعل الشرط وحده ، وتركيب جواب الشرط وحده دون الفعل .

٤- فى أسلوب القسم : تركيب فعل القسم دون المقسم عليه.

٥- التراكيب اللغوية الإسنادية الواقعة : أخبارًا ، وأحوالاً ، وصفات ، ومضافًا إليها ، دون ما سيقت له .

خامسًا : أن الدراسات المعاصرة فى البحث النحوى يمكن أن تعد – بصورة أو بأخرى – امتدادًا للاتجاهات المأثورة فيه :

فالدراسات النحوية التقليدية يشيع فيها الأخذ بالإسناد وحده دون الفائدة .

ومن الدارسين من اعتد بالفائدة وحدها دون الإسناد .

ومنهم من أخذ بفكرة الجمع بينها .

ســادسًــا : من المؤكد عندنا أن تحديد «مفهوم» الجملة بالوقوف عند المقومات النظرية وحدها نوع من تسطيح الرؤية وتبسيط البحث؛ إذ إن هذه المقومات متأثرة بعدد من المؤثرات التى يمثل إغفالها قصورًا فى تصور طبيعتها وخللا فى تحديد وظيفتها . الأمر الذى لا مفر معه من تناولها ، لما يقدمه هذا التناول من إضافة حقيقية إلى مفهوم الجملة في العربية . وهذا هو موضوع الفصل التالى .



الفصل الثانى

حجم الجملة فى التراث النحوى

- الحد الأدنى لحجم الجملة .
- الأشكال النمطية لحجم الجملة .
- العوامل المؤثرة فى حجم الجملة .
- تحليلات ونتائج .

لعل الحديث عن (حجم) الجملة فى التراث النحوى أكثر تفصيلا، وأوسع شمولا ، وأشد اتساقا من الحدث عن (مفهوم) الجملة فى هذا التراث . أما أنه أكثر تفصيلا فلأن النحاة كانوا يعرضون لقضايا الحجم، بصورة مباشرة حينا ، أو غير مباشرة فى كثير من الأحيان حين يدرسون الأبواب النحوية . وكان لاعتبار (الحجم) أثره فى تشكيل كثير من الأبواب والأقسام بالإضافة إلى غيره من الاعتبارات ، وحسبنا أن ننظر إلى أبواب : المبتدأ والخبر ، والفاعل ، والنائب عنه ، والمفاعيل ، والجار والمجرور ، والظرف ، والتوابع ، لنجد أن محور (الكم) كان أحد المحاور الأساسية التى روعيت فى تصنيف هذه الأبواب .

وأما أنه أوسع شمولا فلأن النحاة – وقد عرضوا لقضايا متنوعة متصلة بحجم الجملة فى دراستهم لكثير من الأبواب النحوية – لم يقفوا فى هذه الدراسة عند رصد الأشكال النمطية للجملة العربية فحسب ، بل تجاوزوها إلى مرحلة استكشاف العلاقات التى تربط بينها ، ثم بيان المقولات التى نتجت عنها ، ومن هنا نستطيع أن نفسر التصورات النحوية فى قضايا : العمل ، والنسخ ، والمكملات ، والتبعية ، وغيرها من القضايا المتصلة ببحوث النحاة فى حجم الجملة وعناصرها.

وأما أنه أشد اتساقا فبالمقارنة بما ورد فى التراث النحوى عن (مفهوم) الجملة ، فإن كثيرًا من الخلافات النحوية حول هذا المفهوم ترتد إلى شىء من التوافق عند النظر فى الحجم ، ولعل مرد ذلك إلى أن النحاة حين تناولوا الحجم كانوا أكثر التصاقا بالتراكيب اللغوية الواردة للجملة العربية ، فى حين اتسمت جوانب من دراستهم للمفهوم بالرؤية العقلية .

وقد أخذت بحوث النحاة فى (حجم) الجملة اتجاهين مختلفين ، وإن كان من الممكن اعتبارهما – بصورة أو بأخرى – متكاملين :

الاتجاه الأول - تحديد الحد الأدنى للعناصر المكونة للجملة .

والاتجاه الثانى - دراسة الأشكال النمطية المقبولة للجملة .

وسنعرض هنا - بإيجاز شديد - لأهم المقولات النحوية فى هذين الاتجاهين:

أولا - الحد الأدنى لحجم الجملة :

توشك الدراسة النظرية لتحديد الحد الأدنى لحجم الجملة العربية عند النحاة أن تنتهى إلى ضرورة وجود عنصرين فيها ، ذلك أن الجملة تحمل فى تصورهم حكما من نوع ما ، وهو حكم ليس قائما فى فراغ ، بل لامفر من وجود طرفين له ، هما : «المحكوم عليه» ، و «المحكوم به» ، ومن ثم لم يكن بد من أن تتضمن الجملة هذين العنصرين معًا .

ومن المؤكد أن ضرورة احتواء الجملة على عنصرين نتيجة منطقية لا محيد عنها للقول بفكرة الإسناد فى تحديد مفهوم الجملة ؛ إذ الإسناد علاقة بين طرفين كما سبق أن أشرنا : المسند والمسند إليه ، ومن الطبيعى أن يكون المسند محكومًا به فى حين أن المسند إليه محكوم عليه ، بيد أنه لا ضرورة لهذه الثنائية فى تحديد الحد الأدنى لعناصر الجملة عند الأخذ بفكرة الإفادة . ولكن الذى يلفت النظر أن المعتدين بالإفادة وحدها فى تحديد مفهوم الجملة قد ذهبوا - بدورهم - إلى ضرورة وجود هذين العنصرين فيها من حيث الحجم ، حتى وإن كان تركيب الجملة لا يتضمن بالفعل أحدهما أو كليهما .

وسندرس هنا أهم التراكيب اللغوية التى كانت محور خلاف بين النحاة حين تناولوا مفهوم الجملة العربية ، لنرى كيف تحول هذا الخلاف إلى توافق حين تناولوا بالتحليل حجم الجملة وقصدوا إلى تحديد عناصرها .

١- تركيب « النداء » :

من الواضح أن تركيب «النداء» يفيد فى المواقف اللغوية فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، ولكنه يخلو بالفعل من عناصر الإسناد ، فليس فيه محكوم عليه ولا

محكوم به ، ولقد كان متوقعًا أن تختلف مواقف النحاة فى تحليل هذا التركيب وفقا للمقومات التى اعتدوا بها فى مفهوم الجملة، ولكن الملحوظ أن قدرا كبيرا من تشابه المواقف فى تحليل هذا التركيب يجمع بينهم بحيث يوشك أن يكون فى المحصلة النهائية توافقا إن لميكن تطابقا .فالقائلون من النحاة يربط مفهوم الجملة بالفائدة يسلكون (النداء) ضمن الجمل ، لا على أنه تركيب قد تحققت فيه الإفادة التامة ، بل على أنه قد تضمن - بصورة أو بأخرى - بعض عناصر الإسناد ، يقول ابن برهان : «المنادى مفعول ، كما أن المضروب مفعول به، والنداء يحل فى سمعه كما أن الضرب يحل فى بدن المضروب . فـ (يا) هى النداء ، كما أن العَرَضَ الخارج من العدم إلى الوجود الحالّ فى بدن زيد هو الضرب ، فمن النحويين من يقول : (يا) تعمل بحق الأصل نصبا ، وترفع ضمير المنادى، ومنهم من يقول : بل هى تعمل بحق النيابة عن فعل لا يصح اللفظ به لئلا ينقلب باب النداء إلى الخبر .قالوا : والأصول المرفوضة ليس يلزم ذكرها ، وأقرب ما يسدد به الذهن إلى تصوُّر ذلك أن تقول : أنادى خبر هو فعل يتعدى فإذا قلت لرجل هو حاضر معك : أناديك ، استفاد من ذلك ما يستفيده من قولك : يا فلان ، فـ (يا) نائبة عن فعل مرفوض ليس بخبر ولا أمر ولا نهى ولا عرض ولا استفهام ولا تمن يفيد ما يفيده (يا) ، وذلك الفعل بمنزلة جذر (عشرين) ، وعملت بحق النيابة عنه رفعا ونصبا»[1].

وهكذا يتقرر عند ابن برهان أن تركيب النداء يساوى التركيب الخبرى الذى يكون المسند فيه فعلا ، ويؤدى وظيفته ، فهو يماثله عملا ومعنى ، أما العمل فلأن فى التركيب عاملا ومعمولا ، والعامل هو (يا) بحق الأصل ، أو بحق النيابة، والمعمول هو المنادى منصوبا على الأصل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه فى موقع المفعول .

ويؤكد هذا المعنى ابن الخشاب إذ يقرر أن «المنادى مفعول ، وحرف النداء نائب عن الفعل ، إلا أنه فعل لا يصح إظهاره ؛ لأنه لو ظهر لكان خبرا ، والنداء ليس بخبر لأنه أصل من أصول الكلام لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، ولهذا عد ركنا من

(١) اللمع، لابن برهان ٩٦ ب.

أركان الكلام كما عد الخبر ركنا ، والاستفهام ركنا ، وغيرهما . ولأن هذا الفعل لا يمكن تمثيله وهو باق على معناه ، وشبهه بعضهم بجذر (عشرة) إذا كان جذرها لا يمكن النطق به ، ولأن حرف النداء لما قام مقام الفعل نفسه لا العبارة عنه قوى وتمكن فتنزل منزلة الفعل الصريح » (١).

فالنداء إذًا عند أصحاب الاتجاه (جملة) ، لا لأنه يفيد فائدة تامة فحسب ، بل لأنه فى التحليل يتضمن طرفين فيماثل التركيب الخبرى فى تضمنه لطرفيه : فى النداء عامل ومعمول ، كما أن فى التركيب الخبرى أيضا عاملا ومعمولا . بل إن من الممكن الزعم بأن من بين النحاة من جعل العامل فى النداء هو العامل فى التركيب الخبرى أيضًا ، وهو الفعل ، وإن كان لا سبيل إلى النطق به لحلول (يا) محله وقيامها مقامه . ومن ثم كانت عاملة عمله ومؤدية وظيفته.

وبهذا التحليل يكون تركيب النداء - وإن خلا فى الشكل من العناصر الإسنادية - متضمنا بالقوة هذه العناصر وإن امتدت عن مقولة (العمل) بدلا من مقولة (الإسناد) .

وبهذا التحليل لتركيب النداء يقترب النحاة القائلون بالفائدة من النحاة المعتدين بالإسناد ، ذلك أن هؤلاء النحاة بدورهم قد قبلوا تركيب النداء برغم خلوه الفعلى من عناصر الإسناد استنادا إلى تضمنه المقدر لهذه العناصر ، بواسطة تأويله تأويلا يستلزم إقرار وجود طرفى الإسناد فيه: من مسند ومسند إليه ، ومن ثم ألحقوه بالجملة الفعلية على أنه صورة من صورها وشكل من أشكالها .

وحسبنا أن نشير فى هذا الشأن إلى عدد من النصوص التى تعبر عن هذا الاتجاه .

يقول الرضى الاستراباذى : « وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده : (يا أدعو زيدا) فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصب

---

(١) المرتجل ، لابن الخشاب ١٩١ - ١٩٢ .

المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد ؛ لأنه يمال إمالة الفعل .. وعلى المذهبين فـ (يا زيد) جملة وليس المنادى أحدجزئى الجملة . فعند سيبويه جزءا الجملة- أى الفعل والفاعل - مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزئى الجملة - أى الفعل - والفاعل مقدر ، ولا مانع من دعوى سده مسدهما والمفعول ههنا واجب الذكر لفظا أو تقديرًا ؛ إذ لا نداء بدون المنادى » (1).

وهكذا يقرر الرضى أن الخلاف فى تحليل تركيب النداء لا يعود إلى الاعتداد بجمليته ، فإن إقراره جملة مسألة متفق عليها، وإنما يرتد إلى البحث عن العامل فيه، ويحكى عن هذا العامل اتجاهين ينسبهما إلى سيبويه والمبرد ، وفى كلا الاتجاهين تقدير للإسناد ، وافتراض لعناصره فى التركيب ، والفارق الوحيد بينهما هو هل يعتد بحرف النداء (يا) عاملا فى المنادى على سبيل الأصالة فيكون بمثابة الفعل - أى المسند - أو على سبيل النيابة ، فيكون العامل هو الفعل نفسه وإن لم يكن إلى النطق به من سبيل ؛ لأسباب عديدة يذكر بعضها ويغفل بعضها. منها : الاستغناء عن ذكره لظهور معناه، وقصد الإنشاء وهو يتناقض مع ظهور الفعل إذ يوهم ظهوره الإخبار ، وكثرة الاستعمال ، ودلالة حرف النداء عليه وتعويضه عنه، ومن الحقائق الثابتة أن لا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

---

(1) شرح الرضى على الكافية ١/١٣١ - ١٣٢ . ويشير الرضى فى نصه إلى قول سيبويه فى كتابه (١٨٢/٢) : « النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب » .

وإلى قول المبرد فى المقتضب ٢٠٢/٤ : « اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك اظهاره ، وذلك قولك : (يا عبد الله) ، لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريده ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : (ياعبد الله) فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنه مفعول به تعدى إليه فعلك».

ورعاية لمثل هذه النصوص قرر السيرافى أن « سيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل فى كل منادى النصب ، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها . وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبا هو (أدعو) أو (أنادى) ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب ، لأنهم أجمعوا على أن النداء ليس بخبر » .

وهذه الأفكار هى ما يشيع فى التراث النحوى فى تحليل تركيب النداء ، فلقد اعترف النحاة المعتدون بالإسناد بالنداء شكلا من أشكال الجملة ، وألحقه كثير منهم بالمفعول به على أنه منه ، أو شبيه به . وبما أن المفعول به (مكمل) لعنصرى الإسناد فى الجملة ، فكذلك الأمر فى المنادى . يقول الزمخشرى : « ومنه – أى من المفعول به – المنادى ، لأنك إذا قلت : يا عبد الله ، فكأنك قلت : يا أريد – أو أعنى – عبد الله ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، وصار (يا) بدلا منه » [(١)].

ويقول ابن يعيش : « اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات ، والأصل فى كل منادى أن يكون منصوبًا ... ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف فى قولهم : يا عبد الله. والمشابه له من نحو : يا خيرا من زيد ، والمنكور من نحو : يا رجلا، ويا راكبا ، والناصب له فعل مضمر تقديره : (أنادى) زيدًا ، أو (أريد) أو (أدعو) أو نحو ذلك ، ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به ، لأن (يا) قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت : أنادى ، أو أريد كان إخبارا عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار » [(٢)].

ويقول الرضى الاستراباذى : « والاسم مع الحرف لا يكون كلاما؛ إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند ، وأما نحو : يا زيد ، فلسد (يا) مسد (دعوت) الإنشائى » [(٣)].

ويقول ابن مالك: « المنادى منصوب لفظا أو تقديرًا بـ (أنادى) لازم الإضمار ، استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال» [(٤)].

ويقول ابن هشام : « المنادى نوع من أنواع المفعول به .... وبيان كونه مفعولا به أن قولك : (يا عبد الله) أصله : يا أدعو عبد الله، فـ (يا) حرف تنبيه ، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و (عبد الله)

---

(١) المفصل ١/ ١٢٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٩/١.

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك ١٧٩.

مفعول به ومضاف إليه. ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثانى : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو (يا) وأخواتها » [1].

ويقول السيوطى : « ومن المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب : الاستغناء لظهور معناه ، وقصد الإنشاء وإظهار الفعل بوهم الإخبار ، وكثرة الاستعمال ، والتعويض منه بحرف النداء . ويقدر : (أنادى) أو (أدعو) إنشاء هذا هو مذهب الجمهور .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوى وهو القصد ، ورد بأنه لم يعهد فى عوامل النصب .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا : فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل ، فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارسى .

وقيل على أن حرف النداء أسماء أفعال بمعنى : (أدعو) كـ (أف) بمعنى : (أتضجر) ، وليس ثم فعل مقدر .

وقيل على أنها أفعال » [2].

وهكذا برغم حرص السيوطى على استقصاء الأقوال النحوية فى (العامل) فى النداء فإنه لم يشر إلى أن ثمة خلافا فى الاعتداد بجمليته، ولا فى تضمنه - بصورة ما - عنصرى الإسناد . الأمر الذى يشير بوضوح إلى أن الخلاف محصور فى تحديد هذين العنصرين، وهو خلاف تتجلى صورته فى تحديد (عامل) النداء ، وإن لم يتغير وضع (المعمول) فيه - وهو المنادى - فسواء اعتبرنا (يا) عاملة بنفسها ، أو لنيابتها ، أى اعتبرناها ركنا إسناديا أو لم نعتبرها فإن المنادى - وهو المعمول -

---

(١) شرح شذور الذهب ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) همع الهوامع ١٧١/١ ، وانظر فى تفصيل العامل فى المنادى : شرح الرضى على الكافية ١٣٢/١، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٤٣/٢.

ليس طرفًا إسناديًا بحال ، وإنما الطرف الإسنادى الآخر ، هو الضمير المقدر ، أما المنادى فهو مكمل من مكملات الجملة . ومن ثم استقر وضعه فى إطار (المكملات) المنصوبة ، ملحقا بالمفاعيل . وهكذا لم تعد جملة النداء فى تحليلها النهائى مكونة من (حرف) للنداء و (اسم) هو المنادى ، بل مكونة من مسند هو الحرف أو الفعل الذى ناب عنه الحرف ، ومسند إليه مقدر ، ومكمل هو المنادى وهو مفعول به فى الحقيقة أو شبيه بالمفعول به حكما .

وبهذا يتضح مدى التقارب بين أصحاب هذا الاتجاه من النحاة المعتدين بالإسناد فى تحديد مفهوم الجملة ، وأصحاب الاتجاه الآخر القائلين بالفائدة ، فإن كلا منهما لا يجعل تركيب النداء فى التحليل مكونا من حرف واسم ، بل ثمة طرفان لا مفر من البحث عنهما : هما العامل والمعمول ، وفى تحديد العامل تحديد لعنصرى الإسناد .

وهكذا يتفق النحويون فى التطبيق برغم تفاوت المنطلقات التى بدءوا منها فى النظر .

٢- « الندبة » و« الاستغاثة » :

وهما تركيبان لغويان يماثلان تركيب «النداء» فى خلوهما بالفعل من عناصر الإسناد ، فليس فى أى منهما «محكوم به» ولا «محكوم عليه» بيد أن التراث النحوى يقبل هذين التركيبين فى إطار الجملة العربية، ليس باعتبار ما يقدمانه من فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، وإنما انطلاقا من تصور تضمنهما لعناصر إسنادية واجبة التقدير .

ومن ثم فإن تحليل تركيبى : «الاستغاثة» و «الندبة» فى التراث النحوى قريب من تحليل تركيب النداء ؛ بل إن كثيرًا من النحويين يجعلون هذين التركيبين من قبيل النداء ، فهما صورتان من صوره وإن اختصتا باستخدامهما فى مواضع بعينها متصلا بهما لواصق بذاتها ، ومن ثم يصدق عليهما ما يصدق على النداء من تفسير وتوجيه.

يقول سيبويه : «المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق فى النداء » [1].

ويقول : «وأما المستغاث به فـ (يا) لازمة له ؛ لأنه يجتهد ، فكذلك المتعجب منه ، وذلك : يا للناس ، وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل ، والتعجب كذلك .

والندبة يلزمها (يا) و (وا) ؛ لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم ألزموها المد ، وألحقوا آخر الاسم مبالغة فى الترنم » [2].

ويقول المبرد : « إذا دعوت شيئًا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة ، تقول : يا للناس ، ويا لله ، وفى الحديث : لما طعن العلج – أو العبد – عمر رحمه الله صاح : يا لله للمسلمين .

فإن دعوت إلى شىء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب ، ومعناه : يا قوم تعالوا إلى العجب ، فالتقدير : يا قوم لِلعجب أدعو»[3].

ويقول فى «باب الندبة» : « وهو يجرى فى الكلام على ضربين :

أما من أراد أن يفصلها من النداء ، وألحق فى آخرها ألفا ، وألحق الألف فى الوقف هاء لخفاء الألف ، فتبينها بالهاء ، كما تبين بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مجرى النداء ألبتة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لأن الندبة لإظهار التفجع ومد الصوت » [4].

ويقول الرضى : « المندوب نوع من المنادى ، وهو منادى على وجه التفجع ، وهو الظاهر من كلام سيبويه . قال الجزولى : المندوب منادى على وجه التفجع ،

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٣١ .

(٣) المقتضب للمبرد ٤/ ٢٥٤.

(٤) السابق ٤/ ٢٦٨.

فإذا قلت : يا محمداه ، فكأنك تناديه وتقول له : تعالى فأنا مشتاق إليك ... وكذا المندوب المتوجع عليه، نحو : واويلاه ، واثبوراه ، واحزناه ، أى : احضر حتى يتعجب من فظاعتك .... وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة » (١).

ويقول ابن يعيش : « اعلم أن المندوب مدعو ، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكن على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرًا .... ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا فى أوله بـ (يا) أو (وا) لمد الصوت . ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم ، كما يأتون بها فى القوافى المطلقة ، وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المد فيها أمكن من أختيها» (٢).

ويقول أيضًا : « ومما هو منصوب فى التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوبًا ما دخل عليه (لام) الاستغاثة ، نحو : يا أزيد ، إذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته ، وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لأنها لام الإضافة ، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر ، نحو قولك : المال لزيد ، غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين : أحدهما : المستغاث به ، والآخر : المستغاث من أجله ، فلم يكن بد من التفرقة بينهما ، ففتحت لام المستغاث به ، وتركت لام المستغاث من أجله مسكورة بحالها للفرق ، فإذا قلت : يا لزيد - بالفتح - علم أنه مستغاث به . وإذا قلت : يا لزيد - بالكسر - علم أنه مستغاث من أجله» (٣).

وهكذا تتضافر هذه النصوص - وغيرها كثير - (٤) على تقرير أن كلا من المندوب والمستغاث مدعو ، أى نوع من المنادى ، وأن كلا منهما فى محل نصب وإن لم يكن منصوبًا بالفعل ، باعتباره ملحقا بالمفعول به إن لم يكن مفعولا به، وأن

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١/١٣١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٣.

(٣) المصدر السابق ١/١٣٠ - ١٣١ .

(٤) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٨٤ - ١٨٥ ، والمغنى ٢/٤٣، وحاشية الفاكهى على قطر الندى ٢/١١١.

العامل فى كل منهما هو العامل فى المنادى على نحو ما سلف تفصيل القول فيه . ولعل الخلاف الوحيد فى هذا العامل يرجع إلى أن ما يتم تقديره منه - عند كثير من النحاة - ليس (أريد) أو (أدعو) أو (أنادى) بل فعل آخر يناسب مقام التفجع أو التوجع والاستغاثة .

٣- تركيب المصادر والمشتقات ومرفوعاتها :

تتقارب مواقف النحاة فى تحليل هذه التراكيب وإن اختلفت فى تناولها عند الدراسة النظرية لها حين تناولوا بالتحديد مفهوم الجملة . ذلك أن النحاة القائلين بالفائدة قد قبلوا هذه التراكيب فى عداد الجمل ليس باعتبارها تتسم بالفائدة التامة فحسب ، بل لأنها تتضمن عناصر إسنادية حيث تقوم المصادر والمشتقات وما ألحق بهما من الظرف والجار والمجرور بدور الفعل فيها وتؤدى وظيفته .

يقول ابن برهان : « (ضارب) يعمل عمل الفعل لأنه يساويه فى وزنه ؛ إذ أولهما متحرك وثانيهما ساكن وثالثهما ورابعهما متحركان . وأنه يلزم كلزومه ، تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ، ولأن ضاربان كيضربان ، وضاربون كيضربون ، و (مضروب) يعمل عمل (يُضْرَب) ؛ لأنك كما تقول : يَضْرِب فهو ضارب تقول : يُضْرَب فهو مضروب . فيكون الاسمان من الفعل بمنزلة واحدة ، ولأن مضروبا يلزم لزوم ضارب . تقول : ضرب زيد عمرا ، فزيد ضارب وعمرو مضروب ؛ لأن ضاربا ومضروبا يناسبان ضربا على التعاكس ؛ لأن الفاعل موجد للفعل والمفعول به قابل له ، ولايصح وجود الفعل إلا بهما لاستحالة قيامه بنفسه وحصوله من دون فاعله»[١].

فهو يقرر أن الأوصاف المشتقة - التى يمثل لها بصيغتى اسم الفاعل واسم المفعول - تعمل عمل الفعل لما بينها وبين الفعل من شبه فى اللفظ وفى

---

(١) اللمع ، لابن برهان ٨٥ أ -ب .

الاستعمال[1]، ومقتضى ذلك أن هذه المشتقات شأنها شأن الأفعال تحتاج إلى مرفوع ، ثم هى قد تحتاج معه إلى منصوب إذا كانت أفعالها مما لا يكتفى بمرفوع ، ومعنى ذلك أن تركيب هذه المشتقات مع مرفوعاتها يتضمن عنصرى الإسناد .

ونحو هذا ما يقرره ابن الخشاب من أن «أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ، فما أعمل من الأسماء فمحمول على الأفعال لشبة لفظًا أو وقوعا بالأفعال ، كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إياها ... ثم اعلم أن الأسماء العاملة عمل الفعل منها ما هو أصل فى ذلك ،وهو المجرى مجرى الفعل إجراء حقيقيًا فيعمل عمله الصريح ، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان هناك مفعول ، ومنها ما هو مشبه لذاك القسم فى العمل ، فينصب نصبًا غير صريح بل على التشبيه بالمفعول»[2]. ثم يبدأ فى تفصيل هذين النوعين من الكلمات فيذكر : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، والمصدر ، واسم الفعل [3].

فهو - كما ترى - يبدأ بتقرير المقولتين النحويتين الشائعتين - بصورة أو بأخرى - لدى جمهور النحاة [4] أولهما تلك التى تجعل الإعراب أصلا فى الأسماء فرعا فى الأفعال، وترتب على ذلك ضرورة البحث عن علة لما يعرب من الأفعال

---

(١) نلحظ أن ابن برهان هنا يلجأ إلى قياس المشتقات الاسمية على الفعل المضارع ، ليصح له الوصول إلى تقرير (عمل) هذه المشتقات عمل الفعل ، وهو أسلوب يعكس فيه القياس الشائع عند النحاة حيث يجعلون المقيس عليه المشتقات الاسمية ، ويقيسون عليها الفعل المضارع لينتهوا من ذلك إلى تقرير إعراب المضارع إعراب المشتقات لما بينهما من شبه. انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ١٢ ، واللمع لابن جنى ، والإظهار للبركرى ٣١ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣١٧ - ٣١٨ ، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٩٥ - ٩٦ .

(٢) المرتجل ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣) السابق ٢٣٦ - ٢٥٩ .

(٤) يرى جمهور النحويين أن « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة ، وأما أفعل التفضيل فإنه إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر .

لوروده مخالفا للأصل ، كما تفرض البحث عن علة ما يبنى من الأسماء لمخالفته الأصل أيضا ، والثانية تجعل العمل أصلا فى الأفعال فرعا فى الأسماء ، ومقتضى ذلك أن ما ورد من الأسماء عاملا وجب البحث عن سبب عمله لمخالفتها لأصل كماوجب البحث عن سبب «إهمال» مالا يعمل من الأفعال أيضًا .

وهو يبدأ من هاتين المقولتين لينتهى إلى أن «اسم الفاعل» – ونحوه من المشتقات الاسمية – حين يعمل لايعمل بحق الأصالة وإنما لما بينه وبين الأفعال من شبه ، وهذا الشبه بين المشتقات والفعل المضارع بخاصة هو سبب العمل ومحوره، ولكن المشتقات الاسمية لا تتفق فى درجة تشابهها مع الأفعال بل تختلف ، ومن ثم يختلف عملها باختلاف درجة الشبه معها ، أما اسم الفاعل فيشبه الفعل المضارع مباشرة فى وجوه ولذلك كان أقوى العوامل من المشتقات الاسمية ، وأما الصفة المشبهة فإنها تشبه المضارع بالواسطة ، لأنها تشبه اسم الفاعل الذى يشبه المضارع ، ومن ثم كان عملها أقل درجة من عمل اسم الفاعل . وهكذا يتفاوت عمل المشتقات قوة وضعفا بتفاوت الشبه قوة وضعفا ، أو مباشرة وغير مباشرة[1]. ولكنها – برغم هذا التفاوت – تعمل ، أى تستلزم طرفا آخر هو « المعمول » .

= وقال ابن السراج فى (الأصول) : إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه فى المعنى وإن افترقا فى الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذ كان الفعل مشتقا منه»

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل فى أشياء ، لأنه فرع عنه فى العمل ، والفرع لا يساوى بالأصل » أنظر : الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٣٥، ٢٣٦و ٢٥٦ ، والحذف والتقدير فى النحو العربى .

(١) يقول ابن الخشاب : « ومما يعمل عمل الفعل من الأسماء الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين وإن لم تكن مثلها فى القوة فى شبه الأفعال ، بل منحطة عن رتبتها ، فتعمل لذلك الرفع خاصة ، ولا تنصب مفعولا ، فإن نصبت شيئا فعلى التشبيه بالمفعول لا على المفعول الصريح ... والمرفوعات بها فاعلة » انظر : المرتجل ٢٢٩ .

وهو قريب من قول ابن أبى الربيع فى شرح الإيضاح : إن « الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل ، فالصفة فى عملها فى الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا » الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٦ . وانظر أيضًا : الأصول لابن السراج ١/١٥٣ – ١٦١.

وهكذا يأخذ ابن الخشاب – دون تردد – بما تقرر عند جمهور النحويين من اعتبار العمل في المشتقات الاسمية مخالفا للأصل ، الأمر الذى يتطلب مسوغا لوقوعه ، وهذا المسوغ ينحصر فيما يمكن تلمسه من تشابه بين هذه المشتقات وبين الفعل المضارع ، إما مباشرة وإما بواسطة . وما دام هذا التشابه – المباشر أو غير المباشر – هو الذى يسوغ عمل هذه المشتقات فقد وجب أن تختلف فى عملها قوة وضعفا باختلاف درجة التشابه مع الأفعال بالمباشرة أو بالواسطة ، بيد أنه سواء أكان العمل قويا أم ضعيفا فلابد من وجود «المعمول» (١).

٤- تركيب « الشرط » وحده و« الجزاء » وحده :

يتضمن أسلوب الشرط ثلاثة أجزاء : أداة الشرط ، وفعل الشرط ، وجواب الشرط ، وكل من «الفعل» و « الجواب » ليس كلمة مفردة ، بل تركيب إسنادى مكون فى حده الأدنى من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وتركيب فعل الشرط وحده – منتزعا

---

(١) انظر : الأصول فى النحو ، لابن السراج ١/١٤٥ ، حيث يقول ابن السراج : « الفعل المضارع أعرب لمضارعة الاسم ، إذ كان أصل الإعراب للأسماء ، واسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل، إذ كان أصل الإعمال للأفعال » .

وأيضًا : شرح الكافية للرضى ٢/١٩٩ ، إذ يقول الرضى : « اعلم أن اسمى الفاعل والمفعول – مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل ، لأن طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لأنهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر : إما قائمًا بها كما فى اسم الفاعل ، أو واقعًا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا تقتضى لا فاعلا ولا مفعولا .

ويقول ٢/ ٢٠٥ : « وإنما عملت الصفة المشبهة – وإن لم يوازن صيغها الفعل ، ولا كانت للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى – لأنها شابهت اسم الفاعل.

وأيضًا : شرح المفصل ٦/٦٨ ، حيث يقرر ابن يعيش أن اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هو الجارى مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى » ويقول عن الصفة المشبهة فى ٦/ ٨١ : « الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى أسماء الفاعلين ، وليست مثلها فى جريانها على أفعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها ، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون ، فإذا اجتمع فى النعت – يعنى الصفة المشبهة – هذه الأشياء التى ذكرناها أو أكثرها شبهوه بالأسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده » .

من السياق – قد لا يفيد فائدة تامة، وكذلك الجواب ، ولقد كان مقتضى ذلك أن يرفض النحاة القائلون بالفائدة الاعتداد بأى منهما فى نطاق «الجمل» ولكن استقراء آراء هؤلاء النحاة يكشف عن قربهم الشديد من النحاة المعتدين بالإسناد فى تحليل هذين التركيبين :

فإن ابن جنى – أقدم من يمكن أن ترتد إليه فكرة ربط مفهوم الجملة بالفائدة – يقرر أنه « إنما جيئ بالفاء فى جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر » (١)، وهكذا يقطع بأن جواب الشرط جملة ، مكتفيا فى هذا الموضع بجعل الجملة نتاج «التركيب الإسنادى » من المبتدأ والخبر، بغض النظر عن تمام الفائدة .

ويرغم أن ابن برهان لا يعرض لهذا الموضوع بوضوح قاطع إذ يقتصر على تحليل «أسلوب» الشرط كله دون أن يقف عند أجزائه (٢) فإن ابن الخشاب يتناول هذا الموضوع فى نص طويل ينتهى فيه إلى تقرير (جملية) كل من تركيب فعل الشرط وجوابه دون اعتبار لفكرة تمام الفائدة ،ويقول عند حديثه عن (الفاء) الواقعة فى جواب الشرط : «والمراد بدخول الفاء ههنا التوصل إلى المجازاة بالابتداء والخبر ، لأنهم لما جازوا بالفعل الذى هو الأصل – والفعل يلزم فاعله فلا ينفرد عنه – وهو مع فاعله جملة من فعل وفاعل ، والجملة من الابتداء والخبر نظيرة التى من الفعل والفاعل وأختها ، فآثروا المجازاة بها كما جازوا بتلك ، فلم يوقعوها موقعها مفاجأة ، إذ كانت لا يتعين منها معنى استقبال كما يتعين من الفعل، فلم يقولوا : إن يقم زيد منطلق ، بل توصلوا إلى إيقاعها – أعنى الجملة من الابتداء والخبر – موقع الجملة من الفعل والفاعل ، بأن أولوها حرفا عاطفا فى الأصل يشارك الواو وغيرها من العواطف فى العطف ، وينفرد عنها بمعنى يخصه وهو التعقيب ، وهو كون الثانى عقيب الأول – أى بعده بلا مهلة – وذلك الحرف هو

---

(١) انظر : اللمع ، لابن جنى ٢١٦ .

(٢) انظر : اللمع ، لابن برهان ، ورقة ١١٧ – أ.

الفــاء»[1]. وهكذا يعتد ابن الخشاب بجملية «الجواب» ومثله بالضرورة «الفعل» ، استنادًا إلى تكون كل منهما من طرفين ، أو عنصرين ، هما : الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر ، وهو الاعتبار الذى صدر عنه موقف المعتدين بالإسناد ، وحسبنا أن نشير هنا إلى قول الزمخشرى فى المفصل : إن حر في الشرط (إن) و (لو) « تدخلان على جملتين فتجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء »[2]. لندرك أن القطع بجملية الشرط والجواب أمر مسلم عند أصحاب هذا الاتجاه ، برغم إدراكهم لفقدان كل منهما الفائدة التامة اكتفاء بتوافر عنصرى الإسناد فيهما ، وهو ما يؤكده ابن يعيش فى قوله : « وتدخل – أى أدوات الشرط – على جملتين فتربط إحداهما بالزخرى ، وتصيرهما كالجملة ، نحو قولك : إن تأتنى آتك ، والأصل : تأتينى آتيك. فلما دخلت (إن) عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت : إن تأتنى – وسكت – لايكون كلاما حتى تأتى بالجملة الأخرى ، فهو نظير المبتدأ الذى لابد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلى مع الآخر ، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر »[3].

* * *

ولعل من المفيد أن نشير فى ختام هذا العرض للحد الأدنى من الكلمات الذى تتكون منه الجملة العربية إلى أن الدراسات الحديثة والمعاصرة فى النحو لا تتفق جميعا ، مع ما أثر عن النحاة من ضرورة وجود عنصرين على الأقل فى الجملة. فضلا عن أنها تختلف – بصورة أو بأخرى – فى الاعتداد بجملية بعض النماذج التركيبية التى لا خلاف فى الاعتداد بجمليتها فى التراث النحوى .

فبرجستراسر يقطع بأن الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، وبأن من الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية ، مثال ذلك (النداء) ، فإن : (يا حسن) ليس بجملة ولا قسم من

(١) المرتجل ، لابن الخشاب ٢١٧ .

(٢) المفصل ، للزمخشرى ٨/١٥٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٦.

جملة، وهو مع ذلك كلام ويشبه الجملة فى أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا ... والنداء وأمثاله نسميها (أشباه الجملة) » [1]. فمحور الجملة عنده هو الإسناد ، وهو يستلزم بالضرورة طرفين ، وهو لذلك يرفض اعتبار (النداء) ونحوه جملة لخلوه من الإسناد برغم اعترافه بأنه يتضمن فائدة تامة . وهو بذلك يتفق مع المأثور عن بعض النحاة فى جانب ويختلف عنهم جميعًا فى جانب . يتفق مع النحاة الذاهبين إلى ربط مفهوم الجملة بالإسناد ، ويختلف مع النحاة جميعا حين يعتدون بتركيب النداء جملة وإن خلا فى اللفظ من عناصر الإسناد لتضمنه هذه العناصر فى التقدير على النحو الذى أسلفنا القول فيه .

ونحو ما قرره الدكتور مهدى المخزومى من أن : « الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدى إلى إحداث فكرة تامة ، ولا يقوم مثل قولهم : (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس ، ولا يؤدى مثل تلك الفكرة ، ولأن مثل قولهم : (يا عبد الله) لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى ، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التى تؤدى ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة - مثل : (ألا) التى للتنبيه ، و (ها) التى للتنبيه أيضا - وغيرهما ، إلا فى أنه مركب لفظى لا يرتفع إلى منزلة الجملة ، ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا » [2].

وعلى عكس ذلك يسلك الدكتور تمام النداء فى نطاق (الجملة الطلبية) ، وهى نوع من الجملة الإنشائية التى تعتمد على الأدوات ، مثل : الترجى ، والتمنى ، والتحضيض ، والنهى ، والأمر ، والاستفهام . وتشترك هذه الأدوات فى أنها لا تدل على معان معجمية محددة ولكنها تدل على معنى وظيفى عام هو التعليق ، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة ، وبذلك تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها [3]. وبذلك يميل الدكتور تمام إلى ربط مفهوم الجملة بالفائدة لا بالإسناد ، ويؤكد هذا الفهم لتصنيفه جعله تركيبى (الندبة) و (الاستغاثة)

---

(١) التطور النحوى للغة العربية ٨١ .

(٢) انظر : فى النحو العربى : نقد وتوجيه ٥٣ - ٥٤ .

(٣) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ٢٤٤ .

فى إطار (الجملة الطلبية) أيضا ، وهو ما ذهب إليه من قبل الدكتور أيوب ، حين دعا إلى تقسيم الجملة إلى نوعين : جملة إسنادية ، وجملة غير إسنادية ، جاعلا جملة النداء من قبيل الجملة غير الإسنادية (١).

ثانيًا - الأشكال النمطية للجملة :

تتضمن كتب النحو دراسات متعددة الاتجاهات والأساليب للأشكال النمطية للجملة العربية، ومنذ أقدم الكتب النحوية التى وصلت إلينا - كتاب سيبويه - حتى آخر ما كتب عن القواعد النحوية ، فإن بوسعك أن تجد عرضا ومناقشة للجمل الصحيحة دائما وغير الصحيحة أحيانا من واقع مدى توافر الشروط الواجب توافرها فى العناصر المكونة لها أو عدم توافرها . وهو عرض تتعدد صوره وتتغير مواضعه ، بيد أنه - مع تعدده وتغيره، يأخذ - بصورة عامة - أحد اتجاهين :

الأول : الاكتفاء بتقديم نماذج للجملة العربية ، دون محاولة لحصر هذه النماذج مقبولة أو مرفوضة .

والثانى : تجاوز النماذج الجزئية إلى محاولة تقديم تصور شامل لكل الأشكال الجملية المقبولة أو المرفوضة .

والاتجاه الأول ينحصر فى نطاق الجزئيات ؛ إذ يكتفى بتقديم أمثلة الجمل تاركا للباحث استقصاء كافة نماذجها من خلال المقرر من أحكامها . أما الاتجاه الثانى فإنه يقدم للباحث - منذ البداية - إطارا كليا يضم كافة النماذج والأشكال الجملية ، وهو إطار يُفْتَرَضُ فيه أنه نتاج تصنيف النماذج الجزئية للجملة العربية ، وإن كان قد صدر - فى بعض الأحيان - عن رؤية عقلية لإمكانات تشكيل الوحدات الداخلة فى نطاق تركيبها .

ونعترف - بادئ بدء - بأن الاتجاه الأول هو الشائع فى كتب النحو العربى، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب القواعد من عرض لأمثلة الجملة المقبولة أو

---

(١) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٢٩ .

المرفوضة نظرا لتوافر الشروط الواجب توافرها فى كل مثال منها فى الباب أو الموضوع النحوى أو عدم توافرها . وليست الشواهد والأمثلة فى هذه الكتب إلا نماذج جملية توافرت فيها الشروط في الباب أو الموضوع فقبلت أو اختلت فيها الشروط فرفضت ، وإن أخذ الرفض - تحت تأثير فكرة عصر الاستشهاد [١] - صورة « الحفظ » فى متحف المأثورات اللغوية ، « مع عدم القياس عليه » حتى لا تزداد دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة اتساعا .

أما الاتجاه الثانى فمحدود الوجود ، ولعل أهم من اتجه إليه من النحاة كان عبد القاهر الجرجانى (٤٧١ هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) وشارحه الرضى (٦٨٦ هـ) ثم ابن هشام (٧٦١هـ) وشراحه : الشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥ هـ) والفاكهى (٩٧٢ هـ) والشيخ يس (١٠٦١هـ).

* * *

يعد عبد القاهر الجرجانى (٤٧١هـ) أقدم من حاول الانفلات من أسر الشواهد والأمثلة والقواعد الجزئية فى محاولة لاستشراف الآفاق الكلية للجملة العربية ، وتعد محاولته أهم المحاولات التى قدمت تحديدا دقيقا للعلاقات التى تربط الكلمات فى الجملة العربية . وقد بدأ عبد القاهر من أنواع الكلمات الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنواع العلاقات التى (يمكن) أن تربط بينها فى إطار جملة واحدة ، فرأى أنها لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق امس بفعل، وتعلق حرف بهما . ثم بدأ فى تفصيل ذلك ، فقال [٢] :

- « فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه ، أو حالا منه ، أو تابعا له : صفة أو تأكيدا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثانى ، أو بأن يكون الأول يعمل فى الثانى عمل الفعل ويكون الثانى فى حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك فى اسم الفاعل ، كقولنا : زيد ضارب أبوه عمرا،

(١) انظر : أصول التفكير النحوى ٢٤٦ - ٢٥١.
(٢) المدخل فى دلائل الإعجاز ٣.

وكقوله تعالى : ﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (١). وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ (٢). واسم المفعول كقولنا : زيد مضروب غلمانه ، وكقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ ﴾ (٣). والصفة المشبهة كقولنا : زيد حسن وجهه، وكريم أصله ، وشديد ساعده . والمصدر كقولنا : عجبت من ضرب زيد عمرا ، وكقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ (٤). أو بأن يكون تمييزا قد جاء منتصبا عن تمام الاسم - ومعنى : تمام الاسم : أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة - وذلك بأن يكون فيه نون تثنية كقولنا : قفيزان برا ، أو نوع جمع كقولنا : عشرون درهما ، أو تنوين كقولنا : راقود خلا ، وما فى السماء قدر راحة سحابا ، أو تقدير تنوين كقولنا : خمسة عشر رجلا ، أو يكون قد أضيف إلى شىء فلا يمكن إضافته مرة أخرى كقولنا : لى ملؤه عسلا ، وكقوله تعالى : ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٥).

وبهذا التحديد لتعلق الاسم بالاسم يجعل عبد القاهر لهذه العلاقة ستة أنواع أساسية ، هى علاقات : الإخبار ، أو الحالية ، أو التبعية ، أو الإضافة ، أو العمل ، أو التمييز . وتضم هذه الأنواع خمس عشرة صورة تطبيقية ، على النحو الآتى :

١- علاقة الإخبار ، ولها صورة واحدة .

٢- علاقة الحالية ، ولها صورة واحدة .

٣- علاقة التبعية ، ولها خمس صور ؛ لأن الاسم الثانى الذى وقع تابعا للأول يمكن أن يكون وصفا ، أو تأكيدا ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق ، أو بدلا .

٤- علاقة الإضافة ولها صورة واحدة .

(١) من الآية (٧٥) من سورة النساء .

(٢) من الآية (٣) من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية (١٠٣) من سورة هود .

(٤) من الآية (١٤) من سورة البلد .

(٥) من الآية (٩١) من سورة آل عمران .

٥- علاقة العمل ، ولها ست صور ؛ لأن الاسم العامل قد يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو مصدرا ، ثم إن المعمول فى حالتي اسم الفاعل والمصدر يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا . ولا يمكن أن يكون فاعلا إذا كان العامل اسم مفعول ، كما لا يمكن أن يكون مفعولا إذا كان العامل صفة مشبهة .

٦- علاقة التمييز ، ولها صورة واحدة .

- ثم ينتقل عبد القاهر بعد ذلك إلى تفصيل علاقة الاسم بالفعل فيقول :(١)

« وأما تعلق الاسم بالفعلم فبأن يكون فاعلا له ، أو مفعولا فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك : ضربت ضربا ، ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولا به كقولك : ضربت زيدا ، أو ظرفا مفعولا فيه زمانا أو مكانا كقولك : خرجت يوم الجمعة ، ووقفت أمامك . أو مفعولا معه كقولنا : جاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلتها لرضعها ، أو مفعولا له كقولنا : جئتك إكراما لك ، وفعلت ذلك إرادة الخير بك ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ (٢). أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ، وذلك فى خبر (كان) وأخواتها ، والحال ، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفسا ، وحسن وجها ، وكرم أصلا . ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : جاءنى القوم إلا زيدا ؛ لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام » .

وهكذا يجعل لتعلق الاسم بالفعل ثلاثة أنواع كلية ، هى أن : يقع الاسم فاعلا للفعل ، أو مفعولا له ، أو منزلا منزلة المفعول له ، وتضم هذه الأنواع الثلاثة - عنده - إحدى عشرة صورة ، هى :

١- علاقة الفاعلية ، ولها صورة واحدة .

٢- علاقة المفعولية ، ولها ست صور : إذ قد يكون المفعول واحدا من المفاعيل الخمسة : المفعول المطلق ، المفعول به ، والمفعول فيه، والمفعول له ، ثم إن المفعول فيه إما أن يكون ظرف زمان أو ظرف مكان .

(١) المدخل إلى دلائل الإعجاز ٣ - ٤.

(٢) من الآية (١١٤) من سورة النساء .

٣- علاقة المنزل منزلة المفعول ، ولها أربع صور : أن يقع الاسم خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو حالا ، أو تمييزا أو استثناء .

- ويرى عبد القاهر أن لتعلق الحرف بقسيميه : - الاسم والفعل - ثلاثة أنواع كلية (١):

الأولى : أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم ، وذلك فى (حروف الجر) التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء ، ومثلها (واو) المعية ، و (إلا) الاستثنائية .

والثانية : الحروف العاطفة ، وهى تشرك ما بعدها فيما قبلها فى العمل ، أى فى الحكم الإعرابى .

والثالثة : الحروف التى تتعلق بمجموع الجملة «كتعلق حرف النفى، والاستفهام، والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه » (٢).

ووفقا لهذا التحديد لعلاقات الحروف بالأفعال والأسماء تضم هذه الأنواع الثلاثة سبع صور عنده ، هى :

١- علاقة التوسط ، وصورها ثلاث : الجر ، وواو المعية ، وإلا الاستثنائية .

٢- علاقة العطف ، ولها صورة واحدة .

٣- علاقة التعلق بمجموع الجملة ، ولها صور ثلاث أيضًا : النفى ، والاستفهام ، والشرط .

ثم يضيف عبد القاهر إلى هذه العلاقات علاقة من نوع خاص ، ولها صورة واحدة ، هى علاقة الحرف بالاسم ، فى حالة النداء ، وهى علاقة وإن خلت من الفعل لكنها فى تقديره .

---

(١) انظر : المدخل إلى دلائل الإعجاز ٤.

(٢) المصدر السابق ٥.

وبهذا التحديد للعلاقات بين الكلمات فى الجملة عند عبد القاهر يتبين أنه يقر بوجود ثنتى عشرة علاقة كلية ، تتفرع إلى ثلاث وثلاثين صورة تضاف إليها الخاصة بالنداء فتصبح أربعا وثلاثين صورة - على النحو المبين فى الجدول - وينتهى عبد القاهر من عرضه لهذه الصور من العلاقات التى تربط الكلمات بعضها ببعض فى الجملة إلى أمور [(١)] :

أولها - أنه لا يمكن أن يكون كلام من جزء واحد ، أى من كلمة واحدة وأنه لابد من مسند ومسند إليه .

ثانيها - أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا .

ثالثها - أنه لا يكون كلام من حرف واسم فى غير النداء .

(١) المصدر السابق ٥-٦.

جدول العلاقات الكلية وتطبيقاتها
عند عبد القاهر

م	إطار العلاقة	م	نوع العلاقة	م	صورة العلاقة	مسلسل عام
١	الاسم بالاسم	١	الخبرية	١	مبتدأ + خبر	١
	»	٢	الحالية	١	صاحب الحال + الحال	٢
	»	٣	التبعية	١	منعوت + نعت	٣
	»		»	٢	مؤكَّد + مؤكِّد	٤
	»		»	٣	معطوف + معطوف عليه	٥
	»		التبعية	٤	مبيَّن + بيان	٦
	»		»	٥	مبدل منه + بدل	٧
	»	٤	الإضافة	١	مضاف + مضاف إليه	٨
	»	٥	العمل	١	اسم فاعل + فاعل	٩
	»		»	٢	اسم فاعل + مفعول	١٠
	»		»	٣	اسم مفعول + نائب فاعل	١١
	»		»	٤	صفة مشبهة + فاعل	١٢
	»		»	٥	مصدر + فاعل	١٣
	»		»	٦	مصدر + مفعول	١٤
	»	٦	التمييز	١	مميز (اسم مبهم) + تمييز	١٥

م	إطار العلاقة	١	نوع العلاقة	م	صورة العلاقة	مسلسل عام
٢	الاسم بالفعل	١	الفاعلية	١	فعل + فاعل	١٦
	«	٢	المفعولية	١	فعل + فاعل + مفعول مطلق	١٧
	«		«	٢	« + («) + مفعول به	١٨
	«		«	٣	« + («) + مفعول معه	١٩
	«		«	٤	« + («) + ظرف زمان	٢٠
	«		«	٥	« + («) + ظرف مكان	٢١
	«		«	٦	« + («) + مفعول له	٢٢
	«	٣	شبه المفعول	١	كان + الاسم + الخبر	٢٣
	«		«	٢	فعل + صاحب الحال + الحال	٢٤
	«		«	٣	فعل + مرفوعه + التمييز	٢٥
	«		«	٤	فعل + مستثنى منه + المستثنى	٢٦

م	إطار العلاقة	م	نوع العلاقة	م	صورة العلاقة	مسلسل عام
٣	الحرف بالاسم والفعل	١	التوسط	١	الفعل + حرف الجر + المجرور	٢٧
	»		»	٢	الفعل + واو المعية + المفعول معه	٢٨
	»		»	٣	الفعل + أداة الاستثناء + المستثنى	٢٩
	»	٢	العطف		المعطوف + أداة العطف + المعطوف عليه	٣٠
	»	٣	التأثير فى المضمون	١	أداة النفى + المنفى	٣١
	»		»	٢	الاستفهام + المستفهم عنه	٣٢
	»		»	٣	الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط	٣٣
	»		»	٤	النداء + المنادى	٣٤

وجلى أن من هذه الصور ما يقدم شكلا نمطيا من أشكال الجملة ، ومنها ما يعبر عن علاقة من العلاقات الجزئية الثابتة غير الدائمة فى إطارها ، وهى - بمقتضى جزئيتها - يمكن أن تحتويها أشكال عديدة للجملة،ومن ثم فإنها لا تقدم - عمليا - صورة واحدة ، بل إنها صالحة لكى تكون جزءا من صور متعددة . يسهم فى تعددها اختلاف نوع الجملة التى توجد فيها ، ونوع العناصر المكونة لها ، وترتيبها ، وعلاقاتها .

وسنضرب لكل من النوعين أمثلة موضحة :

- فى الصورتين الأخيرتين : الثالثة والثلاثين ، والرابعة والثلاثين -علاقات محددة لشكل تركيبى يمكن أن يعتد به نموذجا نمطيا لجملة عربية . فأداة الشرط التى تربط بين تركيبى الشرط والجواب ليست مجرد صورة لعلاقة الحرف بالاسم والفعل فحسب ، بل شكل معتد به من أشكال الجملة العربية . والأمر قريب من هذا فى أسلوب النداء .

- أما فى الصورة الأولى فإن العلاقة بين الاسمين فيها من الممكن أن تتضمن شكلين متميزين بحسب ترتيب العنصرين المكونين للصورة : الشكل الأول الذى يتقدم فيه المبتدأ ، والشكل الثانى الذى يتقدم فيه الخبر .

وكذلك تحتمل الصورة السادسة عشرة شكلين أيضًا بحسب بنية العنصر الفعلى فيها وعلاقة العنصر الاسمى بهذه البنية ، وهو ما يعبر عنه النحويون بكون المرفوع مع الفعل فاعلا ، وكونه نائبا عن الفاعل .

وقد تحتمل الصورة أكثر من شكل ، كما فى علاقات التبعية وصورها المختلفة ، وعلاقات المفعولية وصورها المختلفة أيضا ، فإن لكل صورة منها أشكالا شتى بحسب موقع المتبوع فى الجملة من ناحية، أو نوع الفعل من حيث التعدى واللزوم من ناحية أخرى .

معنى هذا أن هذا الجدول الذى بنى على تصور عبد القاهر لعلاقات الكلمات لا يقدم «أشكالا نمطية للجملة العربية » فقط بل يتضمن - إلى جوار بعض هذه

الأشكال – نماذج لعلاقات جزئية محتواة فى إطار الجملة العربية . وهذه العلاقات الجزئية الثابتة فى إطار الجمل المتغيرة يمكن أن تسهم فى تشكيل صور جديدة للجملة العربية ، الأمر الذى يشير إلى أن من الممكن – مراعاة لتعدد مواقع هذه العلاقات الجزئية فى الجملة – وضع جدول للعلاقات المحتملة أيضًا ، وسنكتفى بأن نقدم هنا نموذجا للعلاقات المحتملة المتضمنة فى ثلاثة أنواع ، هى: علاقة التبعية ، وعلاقة المفعولية ، وعلاقة العطف .

أولا - فى علاقة التبعية :

لقد تضمن جدول عبد القاهر خمس صور لعلاقات التبعية ، تمتد كلها عن اختلاف (التابع) الذى يمكن أن يكون نعتا ، أو توكيدًا ، أو بيانا ، أو بدلا ، أو نسقا .

ولكن كل صورة من هذه الصور قابلة للتعدد بحسب اختلاف (المتبوع) ، الذى يمكن أن يقع مبتدأ ، أو خبرا، وكلاهما يقع مضافًا أو غير مضاف . ثم إن من الممكن أن يقع فاعلا أو نائب فاعل أو أحد المفاعيل ، كما أن من الجائز أن يكون مضافا إليه .

كما يتعدد أيضًا باختلاف (رتبة) المتبوع فى الجملة : تقديما وتأخيرًا ، واتصالا بالتابع وانفصالا عنه .

ثانيا - فى علاقة المفعولية :

تضمن جدول عبد القاهر ست صور تختلف باختلاف (المفعول) ، إذ يجوز كونه مفعولا به ، أو مفعولا مطلقا ، أو مفعولا معه ، أو مفعولا له ، أو ظرف زمان ، أو مكان .

ولكن كل صورة من هذه الصور تقبل التعدد رعاية لاعتبارات شتى:

فمن الممكن أن يختلف (المرفوع) ، الذى يجوز كونه فاعلا ، أوْ نائب فاعل .

ومن الممكن أن يختلف (الفعل) ، الذى يجوز أن يكون لازما – باستثناء المفعول به فحسب – ويجوز أن يكون متعديا لواحد ، أو لاثنين، أو لثلاثة .

ثم يختلف أيضا تبعا (للرتبة) : من حيث تقدمه على المرفوع وحده، أو الفعل معه ، أو تأخره عنهما .

وكذلك تتعدد الصور بحسب إمكان (اجتماع) أكثر من واحد من المفاعيل ، ثم بحسب (ترتيبها) عند اجتماعها .

ثالثا - فى علاقة العطف :

جعل عبد القاهر لهذه العلاقة صورة واحدة، ولكن الاحتمالات التى يستخدم فيها تركيب العطف تجعل له صورا شتى ، حيث تتعدد أشكاله المحتملة بحسب نوع الجملة التى يستخدم فيها، وسياقها ، والعناصر المكونة لها ، ومواقعها ، وعلاقة المعطوف بهذه العناصر ، كما يمكن أن يختلف بحسب نوع الأداة المستخدمة ، ونوع المعطوف عليه أيضا .

وليست هذه الاحتمالات هى كل ما يلحظ على تصور عبد القاهر للعلاقات الثابتة فى الجملة العربية فحسب ، بل ثمة بعض الملحوظات التى لا مفر من الإشارة إليها :

أولا - أن مكونات الجملة عند عبد القاهر - كما هو واضح - ليست سوى كلمات ، مع أن من الثابت نحويا أن للمركبات دورها فى تكوين الجملة العربية (١). الأمر الذى يعنى أن كل البناء الذى قدمه عبد القاهر ينحصر فى إطار دائرة - وإن اتسعت - لا تضم كافة العناصر المكونة للجملة ، ومن ثم لا تستطيع تشكيل كل صورها الممكنة والمقبولة .

ثانيا - أن هذه العلاقات تغفل - فيما عدا صورة الشرط - احتمال تعدد الإسناد فى الجملة ، كما فى حالات استخدام التركيب الإسنادى خبرًا أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مضافا إليه . مما يسلم إلى الإقرار بأن تصور عبد القاهر مبنى - فى معظمه - على فكرة وحدة الإسناد فى الجملة ، فيستبعد بذلك عمليا عددا غير محدود من الأشكال النمطية للجملة العربية .

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى - الباب الثانى من الجزء الأول .

ثالثــا - أن عبد القاهر - برغم ما حاوله من شمول - قد ترك عددًا من العلاقات والصور التى لا سبيل إلى إهمالها ، سواء فى الكشف عن الأشكال النمطية للجملة ، أو فى تحديد العلاقات الثابتة فى إطارها، ومن ذلك تراكيب : القسم ، والتوكيد ، والتنبيه، والتحضيض ، والتمنى - وهى تراكيب تستخدم فيها الأدوات . ومثلها المصادر المؤولة من (أنْ) أو (أنَّ) أو (ما) ومدخولاتها .

على أن من الحق أن نقرر أنه برغم كل ما يلحظ على عبد القاهر، فإنه قد استطاع أن يصل إلى تحديد قدر كبير من « العلاقات الثابتة» فى إطار الاحتمالات المتعددة للجملة العربية ، كما أشار إلى بعض الأشكال النمطية لهذه الجملة ، وبذلك كان عمله خطوة اتسمت بالأهمية فى البحث عن كافة الأشكال النمطية للجملة العربية .

* * *

ابن الحاجب والرضى :

يعتمد ابن الحاجب - وشارحه الرضى الإستراباذى - فى تحديدهما للأشكال النمطية للجملة على أمور :

أولهــا - فكرة الإسناد ، والإسناد علاقة ثنائية الأطراف بالضرورة ؛ لأن الإسناد حكم ، و « هو رابطة ، ولابد له من طرفين : مسند ومسند إليه » (١) أى محكوم به ومحكوم عليه ، وتحليل أنواع الكلمة الثلاثة المشاركة فى بناء الجملة ينتهى إلي أن « الاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما » (٢) . وبناء على هذا التحليل فإن تكوين الجملة يجب أن يعتمد أساسا على الأسماء وحدها أو مع الأفعال . أما الحروف فإنها ليست عنصرًا أساسيًا فى تكوين الجملة العربية .

---

(١) شرح الكافية ٨/١.

(٢) المصدر نفسه .

وثانيها - الاحتمالات العقلية الممكنة لتركيب العناصر المكونة للجملة . « والتركيب العقلى الثنائى بين الثلاثة الأشياء - أعنى الاسم والفعل والحرف - لا يعدو ستة أقسام : الاسمان - والاسم مع الفعل - أو الحرف - والفعل مع الفعل - أو الحرف - والحرفان .

فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسند إليه.

وكذا الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا والاسم المسند إليه .

والاسم مع الحرف لا يكون كلاما ؛ إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند ، وأما نحو : (يا زيد) فلسد (يا) مسد (دعوت) الإنشائى .

والفعل مع الفعل - أو الحرف - لا يكون كلاما ، لعدم المسند إليه وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه » (١).

وهكذا يستبعدان أربعة احتمالات عقلية لا يمكن أن تتكون منها جملة عربية ، هى :

١- الفعل والفعل .

٢- الفعل والحرف .

٣- الحرف والحرف .

٤- الحرف والاسم (فى غير النداء) .

وثالثها - إدراك وجود أشكال نمطية للجملة العربية لا تتكون من كلمات وإنما تتألف من تراكيب يدور كل تركيب منها حول محور الإسناد ، بحيث يمكن اعتبار هذه الأشكال ذات طابع خاص . ومن بينها (٢):

(١) شرح الرضى ١/٨- ٩.
(٢) السابق ١/٨.

١- الشرط .

٢- القسم .

فمكونات الشرط ليست اسمين ، ولا اسما وفعلا ، بل يتكون الشرط من تركيبين إسناديين بالإضافة إلى أداة الشرط التى يجب وجودها دائما ، وأداة الربط (الفاء - أو إذا) التى قد توجد فى بعض الأحيان . فالشرط متعدد الإسناد بالضرورة .

وقريب منه تركيب القسم ، الذى قد يضم فعل القسم وفاعله ، وأداة القسم والمقسم به ، ثم المقسم عليه الذى يتحتم أن يكون تركيبا إسناديا كاملا . فهو بدوره متعدد الإسناد .

رابعها - الاعتراف بوجود عدد من العلاقات الثانوية التى قد تربط بعض الكلمات ببعض ، دون أن تقدم أى علاقة منها - على حدة - شكلا نمطيا من أشكال الجملة العربية .

ومن هذه العلاقات - التى آثرا استخدام مصطلح «النسبة» لها[١]:

١- الإضافة .

٢- التبعية .

٣- المفعولية .

٤- الاستفهام .

٥- التأكيد .

٦- العمل .

ومن الثابت أن هذه العلاقات - وغيرها مما درساه تفصيلا فى كتابهما [٢] - إن لم تكوِّن منفردة أشكالا جملية ، فإنها تسهم فى تعدد الأشكال الجملية للجمل التى تدخل فى إطارها .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢٧٢/١ ، ٢٩٨ ، ٣١٩/٢ ، وما بعدها .

ومقتضى هذه المقدمات الأربع التى تحكم «تشكيل» الجملة عند ابن الحاجب والرضى أنه لابد من التمييز فيها بين أمرين :

الأول - التركيب الأساسى للجملة .

والثانى - الأشكال النمطية الممكنة لها .

والتركيب الأساسى للجملة محكوم عندهما «بالإسناد» ، الذى يمكن أن يكون مفردا ، كما يمكن أن يكون متعددا ، وفى حالة إفراد الإسناد فإن الجملة تتكون من كلمتين على الأقل - هما طرفا الإسناد - أما فى حالة تعدد الإسناد فإن الجملة تتضمن تركيبين إسناديين لكل منهما طرفاه من مسند ومسند إليه ، بالإضافة إلى الأداة الرابطة بينهما .

أما الأشكال النمطية الممكنة للجملة فإنها متأثرة - بالإضافة إلى الإسناد - بوجود علاقات ثانوية فى الجملة أو عدم وجودها ، وفى حالة وجودها تتعدد أشكال الجملة بتعدد هذه العلاقات ، ومكوناتها ، ومواقعها ، وروابطها ببعضها ، وصلتها بعناصر التركيب الأساسى .

وسنكتفى بأن نقدم هنا نموذجا تطبيقيا للأشكال النمطية المحتملة لجملة واحدة مفردة الإسناد ، مع افتراض ثبات عنصرى الجملة ووجود علاقة ثانوية واحدة هى علاقة التبعية :

- التركيب الأساسى : فعل + فاعل .

الأشكال النمطية :

أولا - فى حالة وحدة التابع : أحد عشر شكلا على النحو الآتى :

١- فعل + فاعل + نعت .

٢- فعل + فاعل + نسق .

٣- فعل + فاعل + بيان .

٤- فعل + فاعل + توكيد لفظى .

٥- فعل + فاعل + توكيد معنوى .

٦- فعل + فاعل + بدل .

٧- فعل + توكيد لفظى للفعل فاعل .

٨- فعل + نسق للفعل + فاعل(١).

٩- فعل + نعت للفاعل + فاعل (٢).

١٠- فعل + بيان للفاعل + فاعل (٢).

١١- فعل + بدل من الفاعل + فاعل (٢) .

ثانيا - فى حالة ازدواج التابع : تبلغ عدة الأشكال ثمانية وأربعين شكلا . منها ستة وثلاثون شكلا إذا كان التابعان يتبعان الفاعل ، وفقا لترتيب المتقدم منهما مع بقية التوابع . فمثلا إذا كان التابع الأول نعتا فإن الصور للجملة ست على النحو الآتى :

١- فعل + فاعل + نعت + نعت .

٢- فعل + فاعل + نعت + نسق .

٣- فعل + فاعل + نعت + بيان .

٤- فعل + فاعل + نعت + توكيد لفظى .

٥- فعل + فاعل + نعت + توكيد معنوى .

٦- فعل + فاعل + نعت + بدل .

وكذلك الأمر فى بقية التوابع إذا كان المتقدم ليس نعتا وإنما واحد من أخواته . وأما بقية الأشكال - وعدتها اثنا عشر شكلا - فهى صور لحالة كون أحد

---

(١) الصورة صحيحة وهى من الجمل التى يدرسها النحاة فى باب « التنازع » .

(٢) الصورة صحيحة ولكن التوجيه الإعرابى يتغير ، إذ يجب جعل المتقدم فاعلا.

التابعين للفعل والآخر للفاعل . إذ إن الذى يتبع الفعل أحد تابعين فقط على الراجح من اتجاهات النحاة : التوكيد اللفظى ، والنسق ، فى حين يجوز كون تابع الفاعل واحدا من التوابع الستة : النعت ، وعطف النسق ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى، والتوكيد المعنوى ، والبدل .

وجلى أنه فى حالة تعدد التوابع وتجاوزها الاثنين فإن الأشكال المحتملة تتجاوز الحصر ، فإنها لو صارت ثلاثة مثلا لاقترب عدد النماذج النمطية المتوقعة من الثلاثمائة ، أو على وجه التحديد بلغت ثمانية وثمانين ومائتى نموذج للجملة ، هى نتاج ضرب الأشكال الثمانية والأربعين المزدوجة السابقة فى ستة : عدد التوابع التى يمكن أن تلحق بالفاعل مرة أخرى .

* * *

يأخذ ابن هشام : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، الأنصارى ، المصرى ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، فى كتابه : (قطر الندى وبل الصدى) عمليا بمقومات التصور الذى قدمه ابن الحاجب والرضى، ثم يضيف إليه بما لا مزيد بعد ذلك فى الدراسات النحوية عليه ، الأمر الذى نستطيع أن نجعله مع شراحه - الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، المتوفى سنة ٩٠٥ هـ ، وأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى ، المتوفى ٩٧٢هـ ، والشيخ يس بن زين الدين بن أبى بكر العليمى الحمصى ، المتوفى ١٠٦١ هـ ، وأحمد ابن محمد السجاعى ، المتوفى ١١٩٧ هـ - بمثابة الحلقة الأخيرة التى ختم بها النحو العربى تناوله للأشكال النمطية للجملة العربية وإشاراته إلى العوامل المؤثرة فى حجمها [1].

---

(١) آثرنا أن نضم إلى ابن هشام شراحه هؤلاء فى عرضنا لهذه الحلقة من حلقات البحث فى الأشكال النمطية للجملة العربية مراعاة لأن هؤلاء الشراح يمثلون مع ابن هشام «وحدة» متكاملة فى دراسة هذه الأشكال ، إذ أخذوا بما قدمه ابن هشام وأضافوا إليه الصورتين اللتين أهملهما : الأولى : التى تتكون فيها الجملة من اسم وجملة فرعية ، والثانية التى تتكون فيها من حرف واسم .

وخلاصة آراء هؤلاء النحاة أن الكلام يتألف من اسمين ، أو فعل واسم ، أو فعل وثلاثة أسماء ، أو فعل وأربعة أسماء ، أو من جملتين، أو من اسم وجملة ، أو من حرف واسم (١).

١- فإذا تألف من اسمين كانت صوره أربعا ؛ لأن الاسمين إما أن يكونا (٢):

(أ) مبتدأ وخبرًا ، نحو : زيد قائم .

(ب) أو مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر ، نحو ؛ أقائم الزيدان ؟.

(جـ) أو مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر ، نحو : أمضروب الزيدان ؟

(د) أو أن يكونا اسم فعل وفاعله ، نحو : هيهات العقيق .

٢- وإذا تألفا من فعل واسم كانت له صورتان :

(أ) أن يكون الاسم فاعلا ، نحو : قام محمد .

(ب) أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل ، نحو : أُكرِم محمد .

٣- وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان :

(أ) أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط ، وهما جملتا الشرط والجزاء ، نحو : إن قام محمد قمت .

(ب) أو أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم ، وهما جملتا القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لمحمد قائم .

٤- ومثال ائتلافه من فعل واسمين : كان زيد قائما .

٥- ومثال ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء : علمت زيدا فاضلا .

٦- ومثال ائتلافه من فعل وأربعة أسماء:أعلمت زيدا عمرا فاضلا.

---

(١) انظر : قطر الندى وبل الصدى ، وشرح التصريح ٢٢/١ - ٢٣ ، ومجيب النداء ٩٠/١ ، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٧٠ - ٧٢ .

(٢) المصادر السابقة ، وأيضًا : حاشية السجاعى على قطر الندى ١٩ ، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى (بهامشه) .

٧- ومثال ائتلافه من اسم وجملة : زيد قام أبوه .

٨- ومثال ائتلافه من حرف واسم : التمنى ، نحو : ألا ماء ، «لأن (ألا) التى للتمنى لا خبر لها لا لفظًا ولا تقديرًا ، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه ، وهو : أتمنى ماء »(١).

ونحوه : النداء ، كما فى قولك : يا زيد .

وفى هذا التحديد لأشكال الجملة العربية ما يلفت النظر .

- فهو يأخذ - كما هو واضح - بالمقومات النظرية التى استند إليها ابن الحاجب والرضى . ومجالات أخذه بمقولاتهما متعددة :

١- فهو يعترف بدور « الإسناد » فى « تشكيل » الجملة العربية ، وهذا الإسناد عنده - كما أنه عندهما - موجود بالفعل أو مقدر الوجود، ومن ثم يستبعد - كما يستبعدان - الجملة ذات الطرف الواحد التى تخلو من الإسناد ، ويلجأ - كما يلجآن - إلى التأويل لتقدير العناصر المكونة للجملة التى من هذا النوع .

٢- وهو يقر بإمكان تعدد الإسناد فى الجملة ، وإن جعل لها صورتين أساسيتين :

الأولى : الجملة الكلية التى يتكون طرفاها من جملتين فرعيتين ، لكل منهما عنصراه الإسناديان ،وذلك فى حالتى الشرط والقسم .

الثانية : الجملة الكلية التى تتكون من اسم هو المسند إليه ، وجملة فرعية هى المسند .

١- ثم إنه يأخذ برأيهما فى الأشكال غير الجملية ، تلك التى توجد فيها علاقة بين فعل وفعل ، أو تتكون من فعل وحرف ، أو من حرف وحرف ، أو من حرف واسم فى غير الحالتين اللتين ذكرهما . ناقلا عن ابن الحاجب والرضى إحداهما .

---

(١) انظر : شرح التصريح ، للشيخ خالد ٢٢/١.

● لكن هذا التحديد - برغم كل هذه العناصر المنقولة - يتسم ببعض الملامح الخاصة .

١- فهو - أولا - يعنى بتحديد الأشكال النمطية للجملة وعرضها ، دون أن يصرفه عن ذلك البحث فى الأشكال غير الجملية .

٢- وهو - ثانيا - يؤثر استعمال تعبير « التأليف » للإشارة إلى العلاقة التى تربط الوحدات الداخلة فى تكوين الجملة بدلا من لفظ «التركيب» ، والتأليف يعنى التآلف بين وحدات التركيب وتحقيق الاتساق بينها ، وليس كل تركيب يتصف بالتأليف ، وإن تحقق بالتأليف وجود التركيب .

ولقد كان ممكنا - نظريًا- تفسير التأليف بما يعنى الاتساق فى الشكل ، وبين الشكل والمعنى . أى بما يعم بنية الجملة اللفظية ووظيفتها الدلالية ، ولكن الأمثلة التى ذكرها تقتصر على الإشارة إلى النسق الشكلى اللفظى ، دون عناية بالجانب المعنوى الدلالى .

٣- وقد نتج عن محاولة هؤلاء النحاة تحديد صور الإسناد فى حالى إفراده وتعدده التمييز كميا بين أنواع الجملة ، وتصنيفها بحسب عناصر الإسناد فيها إلى (جمل كبرى) ، وهى التى تحتوى فى داخلها جملا تكون عنصرا إسناديا فيها . و(صغرى) وهى التى تقع مسندا فى الجملة الكبري . ثم الجمل الصالحة لكليهما ، وهى التى أطلق عليها (الجمل ذات الوجهين) أى التى تعد كبرى باعتبار ، وصغرى باعتبار آخر، على نحو ما سنعرض له- إن شاء الله - فى الفصل الخامس بأقسام الجملة .

٤- ثم إن هذا التحديد يقر - ضمنا - باختلاف الجملة - نوعا وحجما - الاختلاف نوع المسند فيها ؛ إذ ميز بين عدد من الأشكال المتفقة فى العناصر ولكنها تختلف فى نوع المسند .

فنلحظ أولا أنه ميز بين : الجملة المكونة من مبتدأ وخبر هو اسم مفرده ، والمكونة من مبتدأ وخبر جملة .

كما نلحظ ثانيا أنه ميز بين : الجملة المكونة من فعل وفاعل .

والمكونة من فعل ونائب فاعل .

كذلك نلحظ – أيضًا – أنه ميز بين الجملة المكونة من (كان) ومعموليها .

والمكونة من (علم) ومعمولاتها : رفعا ونصبا .

والمكونة من (أعلم) ومعمولاتها : رفعا ونصبا .

٥- وأخيرا فإن الوقوف عند الأشكال الثلاثة : (الرابع ، والخامس، والسادس) يشير إلى أن ابن هشام وشراحه يعترفون بدور (العامل) فى تعدد أشكال الجملة واختلاف حجمها ؛ إذ إن نوع العامل فى هذه الأشكال وعلاقته بمعمولاته فيها وراء تعدد الكلمات التى تضمنتها ،ومن ثم كان سببا فى تميز الأشكال ذاتها .

● بيد أن المسألة التى نحسب أنها فى حاجة إلى وقفة خاصة – غير وجوه التأثر بالسابقين وملامح الاستقلال عنهم – موقف أصحاب هذا الاتجاه إزاء ما يمكن التعبير عنه بالعلاقات – أو الروابط – الثانوية أو الخاصة. التى يمكن أن تحتويها الجملة العربية ، والتى تؤثر أيضا فيها : شكلا وحجما . وهى علاقات يمكن تصنيفها – بصورة عامة – فى نطاقين :

الأول - العلاقات الإسنادية وذلك كالتركيب الإسنادى الواقع حالا، أو صفة ، أو صلة ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه .

والثـــانى - العلاقات غير الإسنادية ، كعلاقة الإضافة ، أو التبعية ، أو الظرفية التى تتناول الجار والمجرور .

ومن الواضح أن ابن هشام وشراحه لم يعنوا كثيرا فى تحديدهم النظرى للأشكال النمطية للجملة العربية بتفصيل تأثير هذه العلاقات بنوعيها : إسنادية وغير إسنادية فى الجملة العربية ، مع وقوفهم عليها باعتبارها جزءا من المأثور عن ابن الحاجت والرضى ، وبالرغم من أنهم – عمليا – درسوا هذه العلاقات وفصلوا أحكامها من خلال تناولهم للقواعد النحوية المنظمة لها، بل إنهم قد اعترفوا ببعض صور هذه العلاقات ، وتجلى هذه الاعتراف بإدراجهم لما اعترفوا به ضمن الأشكال

النمطية المعتد بها . كما فى التركيب الإسنادى الواقع خبرا ، حيث اعتبروه شكلا متميزا مكونا من اسم وجملة ، فلم إذًا - فى ضوء هذه الاعتبارات - لم يعن ابن هشام وشراحه بهذه العلاقات ؟

إن من المستحيل أن يكون موقف هؤلاء النحاة تعبيرا عن رأى فى إغفال هذه العلاقات لعدم تأثيرها على الجملة شكلا وحجما ، فإن ذلك ما لا سبيل إلى قبوله ؛ لأن هذا التأثير من الوضوح بحيث لا مجال لإنكاره . فضلا عن أنهم - فى الجوانب التطبيقية - قد اعترفوا به ، وحسبك أن ترجع إلى العديد من أبواب : المغنى ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، وشرح الشذور ، وشرح القطر ، وحواشيها، لتجد أن الاعتداد بهذه العلاقات من الوضوح بحيث لا تحتاج معه إلى تأكيد .

فلم يبق إلا أن يكون هؤلاء النحاة قد رأوا أن هذه العلاقات - مع أهميتها - لابد من استبعادها ، ونحسب أن سر هذا الاستبعاد لها يكمن فى كونها إضافة كمية مرنة الموقع فى الجملة العربية .

وتفسير ذلك أن كافة الأشكال الثمانية التى اعتد بها هؤلاء النحاة باعتبارها نماذج نمطية للجملة تتفق فى احتوائها جميعا على عنصرى الإسناد الأساسيين فيها : قد ينفردان ، وقد لا ينفردان بل يُصحَبان ببعض العناصر الأخرى .

والعلاقات الخاصة ، أو الثانوية ، غير الإسنادية ، التى يمكن أن تحتويها الجملة ليست ضرورية للإسناد ، إذ من الممكن وجودها كما أن من الممكن عدمها ، ومن المؤكد أن وجودها يضيف جديدا إلى شكل الجملة وحجمها ومعناها ، ولكن هذا الوجود فى النهاية ليس ضروريا فى بنية الجملة لاستيفائها العناصر الإسنادية فيها ، وإن كان حيويا لتقديمه معانى إضافية لها .

والأمر كذلك فى العلاقات الخاصة أو الثانوية الإسنادية ، فإنها - فى مجموعها - ليست عنصرا إسناديا فى الجملة ، وإنما هى تراكيب تذكر بهدف توضيح بعض ما يتصل بالعناصر الإسنادية ، أو بمجموعها، من غموض ، أو تفصيل ما فيها من إجمال ، أو تفسير ما قد تحتوى عليه من لبس أو إبهام .

ولقد يؤكد هذا التفسير أن هذه العلاقات - بصورة عامة - مرنة الموقع فى الجملة العربية، الأمر الذى يتيح لها تقديم صور لا حصر لها فى شكل الجملة وحجمها فى وجودها كلها أو بعضها ، بحيث يصبح تفصيلها معوقا عن الإلمام الدقيق بها .

وبهذا يتأكد لدينا أن إغفال ابن هشام وشراحه لدور هذه العلاقات فى تغيير شكل الجملة وحجمها لا يرتد إلى جهل بهذا الدور، أو إنكار له، وإنما يمتد عن الوعى بعمق تأثيره وشدة تنوعه .

* * *

ننتقل من هذا العرض للدراسات التى تناولت حجم الجملة بصورة مباشرة فى التراث النحوى إلى تحليل العوامل المؤثرة فى تحديد هذا الحجم وتشكيله كما تقدمه هذه الدراسات ، وهى عوامل حاولت ذلك استنادًا إلى معطيات عدد من المقولات التى يمكن اعتبارها بمثابة الأسس النظرية التى يستند إليها حجم الجملة وشكلها عند النحاة العرب. وأبرز هذه المقولات ما يأتى :

أولا - مقولة الإسناد :

وتفترض هذه المقولة ضرورة وجود طرفين أساسيين فى كل جملة. وتَتَبُّع الأساس النظرى الذى أخذ به النحاة فى تحديدهم للحد الأدنى للجملة يسلم إلى إمكان كون هذين الطرفين كلمتين فحسب ، فى حين تشير النماذج النمطية التى عرضوا لها إلى إمكان كون المسند أكثر من كلمة واحدة أى تركيبا إسناديًا . ولكن المأثورات النحوية النظرية والنماذج التطبيقية تتفقان معا فى ضرورة كون المسند إليه اسما أى كلمة واحدة فحسب .

ولا مفرد من الاعتراف بأن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقة الكاملة ، سواء فيما يتصل بالمسند أو ما يتعلق بالمسند إليه .

أما المسند فإن القواعد النحوية التفصيلية تضيف إلى جواز كونه كلمة مفردة أو تركيبا إسناديا إمكان وقوعه مركبا فعليا .

وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحدا من أمور ثلاثة : كلمة مفردة ، ومركبا إسميا ، وتركيبا إسناديا[1].

ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للجملة فى ضوء مقولة الإسناد التى أجازتها القواعد النحوية التفصيلية تنتهى إلى إمكان بلوغها تسعة أشكال تختلف باعتبار مكونات عنصرى الإسناد فيها ، على النحو الآتى:

مسلسل	المسند	المسند إليه
١	كلمة	كلمة
٢	»	مركب اسمى
٣	»	تركيب إسنادى
٤	مركب فعلى	كلمة
٥	»	مركب اسمى
٦	»	تركيب إسنادى
٧	تركيب إسنادى	كلمة
٨	»	مركب اسمى
٩	»	تركيب إسنادى

ولا ينبغى أن يفوتنا أن نشير إلى أن وقوع التركيب الإسنادى مسندًا إليه يتطلب دائما ما يسمى بأداة السبك ، لأنه فى قوة المصدر ، أو على حسب تعبير النحاة « مصدر مؤول » ، فى حين لا يشترط وجود هذه الأداة فى حالة وقوعه مسندا .

(١) الكلمة كما قرر النحاة لفظ يدل على معنى مفرد أما المركب فإنه لفظ مكون - فى الأصل - من أكثر من كلمة، ويدل من حيث المعنى على معنى غير مفرد وغير تام ، ويؤدى نحويًا وظيفة الكلمة المفردة ، فقد يؤدى وظيفة الفعل كما فى نحو : حبذا النجاح ، وقد يؤدى وظيفة الاسم، كما فى : بعلبك مدينة جميلة . وأما التركيب الإسنادى فنعنى به هنا ما يعم ما يشيع التعبير عنه فى التراث النحوى بالجملة الصغرى التى تقع فى إطار جملة أكبر تكون خبرًا عنها أو حالا لما فى حيزها ، أو صلة له ، أو وصفًا ، أو مضافا إليه ، وفى حالتنا هنا يتضح إمكان وقوع هذا التركيب أيضًا مسندًا إليه إذا سبق بما يتأول معه بمصدر . انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى - الجزء الأول .

وتشير الدراسات النظرية التى قدمها النحاة العرب إلى أن من الممكن أن توجد صور مختلفة للإسناد فى إطار الجملة الواحدة ، ولو أخذنا فى الاعتبار معطيات الأحكام التفصيلية المستمدة من القواعد النحوية أيضًا لانتهينا إلى أن هذه الدعوى تستند إلى سند صحيح .

● ذلك أن من الممكن ألاتحتوى الجملة إلا على عملية ذهنية واحدة هى العملية الإسنادية التى يتم فيها الحكم على أحد الطرفين (وهو المسند إليه) بالطرف الآخر (وهو المسند) ، كما فى نحو قول عمر بن أبى ربيعة[1]:

تشط - غدا - دار جيراننا   وللدار - بعد غد - أبعد

فإن صدر البيت جملة تم فيها إسناد (تشط) أى تبعد ، إلى (دار الجيران) ، والعجز جملة أيضًا أسند فيها شدة البعد إلى (الدار) ، والإسناد فى الجملتين مفرد لا تعدد فيه كما ترى .

● ومن الممكن أيضا أن تحتوى الجملة على أكثر من عملية ذهنية إسنادية واحدة وبذلك تتضمن أطراف إسناد تتعدد بتعدد العمليات الإسنادية الموجودة فى الجملة ، كما فى قول الله تعالى[2]: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ . وقوله سبحانه [3]: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ ، وقوله [4]: ﴿ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ .

وتحليل الصور التى تحتوى فيها الجملة على أكثر من عملية إسنادية يكشف عن أن هذه الصور تأخذ - بشكل عام - أسلوبين مختلفين : فى أولهما يحدث ما يمكن أن يوصف بأنه (تداخل) فى عمليات الإسناد ، بمعنى أن طرفى عملية إسنادية

---

(١) البيت فى ديوانه ١٦٦ .
(٢) من الآية (١٥٩) من سورة الأنعام .
(٣) من الآية (١١٠) من سورة الكهف .
(٤) من الآية (١٥) من سورة القصص .

يكونان فى مجموعهما طرفا إسناديا فى العملية الأخرى ، ففى آية (القصص) السابقة - مثلا - نجد أن (يدعوك) - وهى تتضمن عملية إسنادية ذات طرفين : (الفعل+ الضمير الواقع فاعلا عند النحاة) - قد وقع مسندا للعملية الإسنادية الأخرى : (إن أبى يدعوك) ، ومثلها من آية الكهف : (كان يرجو لقاء ربه) ، وفى الأسلوب الثانى لا نجد علاقة مباشرة بين أطراف العمليات الإسنادية ، بمعنى أن العمليات الإسنادية المحتواة لا يمثل أى منها - فى ذاته - طرفا من أطراف الإسناد لغيره ، وإنما يذكر فى الجملة توضيحا لغموض ، أو تفصيلا لإجمال ، أو تفسيرًا للبس فى آية القصص السابقة نجد أن دعوة الأب لموسى معللة بالرغبة فى أن يجزيه أجر ما صنع. فثمة عمليتان إسناديتان أخريان فى الآية : الأولى (ليجزيك) ، والثانية (ما سقيت) وليست إحداهما طرفا إسناديا فى الأخرى ، كما أنه ليس لهما معا علاقة مباشرة بأطراف الإسناد السابقة عليهما فى الآية نفسها، ولايعنى نفى هذه العلاقة المباشرة بتر الصلة بين عمليات الإسناد فى الجملة ، إذ من المحتم أنها جميعا - ما دامت فى إطار كلى واحد - ترتبط بعلاقة تجمعها : كتحديد الباعث ، أو الزمان، أو المكان ، أو الكيفية ، أو الإضافة ، أو الربط (فى أسلوب الشرط) ، أو المقابلة ، أو المصاحبة ، أو نحو ذلك من العلاقات ، ومن ثم فإن النفى ينصب على صلتها بأطراف الإسناد ، أى من حيث وقوعها طرفا إسناديا لعملية إسنادية أخرى .

ونحن نؤثر أن نستخدم للإشارة إلى هذه الصور من الإسناد المصطلحات الآتية :

الصورة الأولى : إفراد الإسناد .

الصورة الثانية : تداخل الإسناد .

الصورة الثالثة : تعدد الإسناد .

ولا تحتوى الصورة الأولى إلا على طرفين فحسب ، هما: المسند إليه ، والمسند .

أما الصورة الثانية فإنها تتضمن أكثر من طرف من أطراف الإسناد ، بمعنى أنه يوجد فيها أكثر من مسند وأكثر من مسند إليه، لكن بين هذه الأطراف جميعا صلة مباشرة إذا إن طرفى العملية الإسنادية فى بعضها طرف لبعضها الآخر .

وفى الثالثة تتعدد أطراف الإسناد فى إطار الجملة بتعدد العمليات الإسنادية فيها، لكن لا صلة مباشرة بين هذه العمليات الإسنادية ، بل ثمة تغاير بين عناصر الإسناد فى كل منها .

وبهذا التصور لمقولة الإسناد يتضح أن تأثيرها فى (حجم) الجملة و (شكلها) متعدد الأسباب ، وأهم هذه الأسباب ثلاثة :

١- طبيعة الإسناد .

٢- نوع المسند .

٣- نوع المسند إليه .

* * *

ثانيا - مقولة العمل :

وتقرر هذه المقولة ضرورة أن تحتوى كل جملة على أطراف العمل الثلاثة : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل فى المعمول الذى يرمز له بالحركة الإعرابية .

أما العامل فهو المؤثر فى الحركة الإعرابية فى آخر المعمول ، وقد يكون لفظيا - أى كلمة بعينها تتضمنها الجمل - وقد يكون معنويا - أى معنى قائم بالذهن ليس له لفظ محدد مذكور .

وأما المعمول فهو اللفظ الذى يتغير آخره فى الواقع أو فى التقدير تبعا للعلاقات التى تربطه بغيره من الكلمات فى إطار الجملة ، وقد يكون لفظا محددا كما قد يكون تركيبا .

وأما الحركة الإعرابية فهى رمز لتأثير العامل فى المعمول وعلامة عليه ، ومقتضى كونها رمزا أن عدم وجودها فى اللفظ لا يستلزم بالضرورة نفى مدلولها -

وهو هذا التأثير - جملة ، بل كل ما يمكن القطع به هو عدم وجود العلامة الدالة لفظا فحسب .

والأصل فى الأفعال أن تكون عاملة ، لا يستثنى من ذلك إلا الأفعال المؤكدة لغيرها تأكيدًا لفظيا ، أو الزائدة ، أى المقحمة على مبنى الجملة دون أن تكون لها علاقة لفظية مباشرة بأطراف الإسناد فيها، ولا بعناصر العمل بها .

وكافة الأسماء والمركبات الاسمية عند النحاة معمولة ، فلا سبيل إلى وجود اسم أو مركب اسمى لم يتأثر بعامل لفظى أو معنوى ، ثم إن منها ما يمكن أن يعمل ، ولكنه عدد جد محدود (المصادر والمشتقات وما ألحق بهما مما يعمل عمل الفعل) وبشروط خاصة ، وهذه أيضا يتحتم أن تكون - فى الوقت نفسه - معمولة ، فهى تعمل باعتبار مخالف لاعتبار العمل فيها ؛ إذ تعمل إلحاقا لها بالأفعال ، ويُعْمَل فيها بحكم كونها أسماء .

وأما الحروف فمنها ما يعمل ومنها ما يهمل ، ولكن لا سبيل إلى كونها معمولة قط .

ومقتضى ضرورة وجود (الاسم) فى الجملة ، بحكم كونه مسندًا إليه فيها ، أنه لا مفر من احتواء الجملة على (المعمول) الأمر يستلزم حتما وجود بقية الأطراف فيها ، وهكذا لا مناص عند النحاة من أن تتضمن كل جملة أطراف العمل الثلاثة : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابى الظاهر أو المقدر ، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجود بقيتها ، ولا سبيل - عند النحاة - إلى تصور وجود عامل من غير معمول ، ولا إلى إمكان وجود معمول من غير عامل ، كذلك لا مجال لتوهم حركة إعرابية ملفوظة أو مقدرة من غير عامل يحدثها ومعمول يحملها .

وتحليل العناصر الأساسية للجملة - من حيث العمل - ينتهى إلى عدد من النتائج ، أهمها :

١- أن المسند إليه معمول دائما ، وقد يكون عامله لفظيًا ، وقد يكون معنويًا .

٢- أن المسند قد يقع عاملا ، وقد يقع معمولا ، وقد يكون عاملا باعتبار معمولا باعتبار آخر :

فالمسند الفعلى عامل دائما ، سواء أكان فعلا أم مركبا فعليا ، وقد يكون معمولا إذا كان من قبيل (الفعل المضارع) ؛ إذ إن المضارع معمول بحسب إعرابه ، عامل لحاجته إلى فاعل .

والمسند الاسمى معمول دائما ، سواء أكان اسما أم مركباًاسميا ، وقد يكون عاملا أيضا إذا كان أحد المصادر أو المشتقات التى تعمل عمل الفعل ، فإنها تسند إلى معمولاتها ، وهى بالنسبة لهذه المعمولات عاملة فى الوقت الذى يعمل فيها غيرها .

٣- أن وجود (عامل) ما فى الجملة - أيا كانت علاقته بطرفى الإسناد فيها - يؤثر فى شكل الجملة وحجمها ، لأنه لابد أن يستوفى معموله واحدًا كان أو متعددا .

٤- أن من الممكن أن يكون كل من (المسند) و (المسند إليه) معمولا لعامل واحد ، كما أن من الممكن أن يختلف العامل فى كل منهما . وفى كل من الحالتين يختلف حجم الجملة وشكلها .

* * *

ثالثا - مقولة تعدد مستوى المبنى :

وتفترض هذه المقولة أن نص التركيب اللغوى الظاهر ليس دائما - وفى كل الأحوال - المبنى الوحيد لهذا التركيب ، بمعنى أنه ليس سوى السطح الخارجى للتركيب أو الإطار الظاهرى له ، لكن قد يوجد فى أحيان كثيرة بإزاء هذا السطح الخارجى بناء تحتى غير منظور ، وخلف هذا الإطار الظاهرى مقابل داخلى لا ينطق ولا يكتب ، ولكنه - برغم ذلك - الأساس الأصلى لكن ما ينطق ويكتب .

وثمة عوامل متعددة تؤثر فى السطح الخارجى للتركيب اللغوى - بما فى ذلك مبنى الجملة - على رأسها الموقف اللغوى ومقتضياته ، والاتساق التعبيرى وجمالياته ، وتترك هذه المؤثرات بصماتها فى المبنى، أو إن شئنا الدقة ، فى سطح هذا المبنى وإطاره الظاهر . وذلك فى صورة أو أكثر من صور (تشكيل) الجملة - بدءا من اختيار الوحدات الداخلة فى تركيبها إلى تحديد النسق الذى يضمها - وقد تدعو الحاجة فى الموقف أو الحرص على جماليات التعبير إلى العناية ببعض مكونات الجملة أو الاهتمام ببعض العناصر فيها ، كما قد تحمل هذه الظروف على الاكتفاء ببعض هذه المكونات والعناصر دون بعض ، الأمر الذى يتجلى أثره فى صياغة الجملة ، وأهم الجوانب التى يتضح فيها هذا التأثير سطح هذا المبنى وشكله الظاهر ، بحيث يبدو أكثر تحررا من حيث عدم الالتزام بكافة الضوابط التى لابد من رعايتها فى المبنى وفقا لضوابط الإسناد والعمل التى سلفت الإشارة إليها.

بيد أن هذا التأثير يظل وقفا على السطح الخارجى لا يتجاوزه إلى البناء التحتى الأساسى الذى يراعى دائما كافة المقومات ويلتزم بكل الضوابط ، سواء من حيث ذكر العناصر واستيفاء المكونات أو مراعاة ما تلزم مراعاته من ترابط واتصال أو الالتزام بالمواقع التى تقررها قواعد الترتيب ، فهو بهذا الاعتبار أكثر انضباطا من حيث الضوابط وأشد التزاما بالقواعد والنظم من السطح الخارجى .

وهكذا يتقرر فى هذه المقولة أن للتركيب مستويين :

الأول - المستوى الظاهر .

والثانى - المستوى الخفى .

وتشير دراسات النحويين إلى أنهم يتصورون أن المستوى الخفى أصل للظاهر، وأن الظاهر فرع عنه ، ونائب له [1]. ومن ثم يتجوز فيه تبعا لبعض

(١) انظر مثلا : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، وأيضًا : بحثنا عن : التأويل فى النحو العربى .

الظروف التي قد تدعو إلى التسامح فى الالتزام الكامل بالقواعد والنظم والتحرر من الخضوع المطلق لمقوماتها وضوابطها ، في حين لا سبيل إلى شيء من هذا التسامح أو التحرر فى المستوى الخفى الذى يتمثل فى البناء التحتى . وهكذا تتأثر الأشكال النمطية للجملة بمؤثر جديد ، حيث يمكن أن تخلو هذه الأشكال – فى الظاهر – من بعض العناصر ، أو تفقد بعض الأطراف ، أو تهمل بعض العلاقات ، إلى غير ذلك من الظواهر التى تترك بالضرورة أثرها فى الجملة شكلا وحجما معًا.

لكن كيف السبيل إلى تعيين ما ليس له فى اللفظ وجود من العناصر والأطراف والعلاقات ؟ أى إلى تحديد البناء التحتى أو المستوى الخفى . يرى النحويون أن الوسيلة الوحيدة لذلك هى « التأويل » ، وهو عملية ذهنية تعتمد على ربط « النص اللغوى » الموجود بالفعل – الذى تستطيع أن تصفه بأنه السطح الخارجى للتركيب – بطرفين آخرين، هما : الموقف اللغوى من ناحية ، والقواعد النحوية المقررة من ناحية أخرى وفى ضوء ذلك يمكن أن تعثر تحت هذا السطح الخارجى على محذوف ، أو زائد ، أو مقدم ، أو مؤخر ، أو محرف ، أو مقدر ، أو متسع فيه ، أو مضمر ، أو مستتر ، أو مفصول ، أو معترض [١]، إلى غير ذلك من الصور والأشكال التى يلجأ إليها النحاة فى تأويل البنية اللفظية للنص اللغوى ، أى الغوص تحت السطح الخارجى له ، ومحاولة الوصول إلى ما وراءه من بناء تحتى .

* * *

رابعًا - مقولة الوجوه المحتملة :

ومحور هذه المقولة أن حجم الجملة – من حيث العناصر المكونة للبنية – من الممكن أن يحدد حده الأدنى ، لارتباط هذا الحد بمقومات ثابتة من الممكن تحقيقها فى أشكال محددة ، وقد حاول النحويون فعلا حصر هذه الأشكال للحد الأدنى للجملة ، سواء من التزم منهم بفكرة الفائدة أو من صدر عن مقولة الإسناد ، أما نماذج الجملة – أى النسق الذى يضم كافة الأشكال النمطية الممكنة لها – فإن

(١) المصادر السابقة ، وكذلك : أصول التفكير النحوى ٢٦٥ – ٣٦٢.

من أعسر العسر حصرها ؛ لأن رصد هذه الأشكال إحصائيا مرتبط بالاحتمالات الممكنة لتشكيل مقومات الجملة – أى الناتجة عن وضع هذه المقومات فى أطر شكلية – وهذه الاحتمالات من التعدد والتنوع والتميز بحيث تعد معها محاولة رصدها وحصرها فى أطر ثابتة ومحفوظة نوعا من الترف الإحصائى الذى لا نتيجة عملية له ، والنتيجة الضرورية لهذه المقولة أن الأشكال النمطية للجملة من التعدد والتداخل والكثرة بحيث تتجاوز كل مدى محدود ؛ إذ إن هذه الأشكال نتاج تشكيل مقومات شتى : قد تتضافر وقد تتنافر ، وفى كل منها عناصر وأطراف قد تتسق وقد تختلف: عددا ، ونوعا ، وموقعا ، وحالة ، الأمر الذى ينتج عنه صور لا سبيل أمام الباحث – وبإمكانات البحث المعتادة – لتصنيفها ، فضلا عن إحصائها .

ونكتفى بأن نشير هنا إلى أهم هذه المقومات المؤثرة – كما وكيفا – فى تعدد الاحتمالات ، فيما يأتى :

١- الاحتمالات الممكنة لتشكيل العناصر الأساسية :

وثمة مجموعتان من هذه العناصر ، ترتبط المجموعة الأولى بمقولة «الإسناد» ، وتتصل الثانية بمقولة « العمل » .

وفى الإسناد عنصران أساسيان هما : « المسند » ، «المسند إليه»، ولكنهما يختلفان من حيث مكوناتهما ، ومواقعهما ، ووظائفهما .

وللإسناد صور ثلاث : إذ قد يكون مفردا ، وقد يكون متداخلا ، وقد يكون متعددا .

وأما العمل فثلاثى الأطراف ، وأطرافه هى : «العامل» و«المعمول» و«الحركة الإعرابية » ظاهرة أو مقدرة ، ولاترابط بين عناصر الإسناد وأطراف العمل ، وإن وجب احتواء الجملة على هذه الأطراف والعناصر. بمعنى أن العامل قد يكون مسندا، وقد يكون المسند إليه ، وقد يكون شيئا خارجا عنهما .

٢- الاحتمالات المتوقعة للعلاقات الثانوية :

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه العلاقات – وفقا للمأثور فى التراث النحوى – نوعان : علاقات إسنادية ، وأخرى غير إسنادية .

وإذا كانت بعض صور العلاقات الثانوية الإسنادية المحتواة فى الجملة يمكن أن تدخل فى إطار ما اصطلحنا عليه «بتعدد الإسناد» ، فإن العلاقات الثانوية غير الإسنادية لا تدخل فى هذا الإطار ، وهى من التنوع والكثرة بحيث لا مجال لحصر الأشكال النمطية الناتجة عن وجودها ، وبخاصة فى الحالات التى تحتوى على أكثر من علاقة منها كعلاقات : الإضافة ، والظرية ، والتبعية ، والمفعولية ، ونحوها .

٢- الاحتمالات المتصورة للبنية الأساسية أو التحتية :

وهى احتمالات تمتد عما حول الصياغة اللغوية ، ويمكن تحديد ما يحيط بهذه الصياغة فى أمور ثلاثة : أولها : النص نفسه ، أو لنقل كما ذكرنا من قبل السطح الخارجى للتركيب اللغوى ، وثانيها : الظروف المصاحبة له ، أو الموقف الذى يصاغ فيه ، وثالثها : معطيات القواعد النحوية .

وتتخذ هذه الاحتمالات أشكالا شتى تختلف باختلاف أساليب التأويل التى يلجأ إليها النحو فى دراسته للنص اللغوى ، الأمر الذى يثرى النماذج النمطية للجملة بما يضفيه عليها من تصورات ويضيفه إليها من احتمالات .

وإذا كان من المستطاع حصر النماذج الناتجة عن النوع الأول من الاحتمالات، فإننا نحسب أنه لا سبيل أمامنا إلى الحصر الإحصائى الدقيق لهذه النماذج حين نضع فى الاعتبار ما ينتج عن النوعين الأخيرين من إمكانات .

* * *

نخلص من هذا العرض لمفهوم الجملة ، وحجمها، والأشكال النمطية لها ، والعوامل المؤثرة فيها ، إلى نتائج نحسب أنه لا مفر من تسجيلها .

أولها : أنه ينبغى - موضوعيًا - التفرقة بين الأشكال النمطية الواردة والمستعملة للجملة العربية ، وبين الدراسات التى عرضت لهذه الأشكال فى التراث النحوى .

فالأشكال النمطية تستمد مقوماتها من ورودها فى المأثورات اللغوية، واستعمالها فى الأساليب التعبيرية ، أى أنها تعتمد على رصيد من واقع لغوى يتصف بالنمو والاستمرار ، ونعنى بالمأثورات اللغوية الحصيلة التي خلفها لنا عصر الاستشهاد من نصوص شعرية ونثرية ، ونقصد بالأساليب التعبيرية هنا نتاج ما بعد هذا العصر . ومن المؤكد أن ثمة قدرًا من التطور قد أصاب بعض الأشكال النمطية للجملة ، إما بسبب الموقف اللغوى والعناصر المشاركة فيه ، أو الزمن وأثره فى صياغة مكونات الجملة ، أو الجنس الأدبى ودوره فى تشكيل عناصرها، ومقتضى هذا أن هذه الأشكال شأنها شأن كافة ظواهرا اللغة ، لا تتصف بالثبات المطلق ، بل إن الاستعمال يترك أثره فيها بما يغير منها فيضيف إليها .

أما التناول النحوى لهذه الأشكال فإنه يصدر عن رؤية ذهنية للواقع اللغوى ، وهى رؤية فى لحظة ثبات ، أى أنها تتناول بالضرورة واقعًا محددًا غير ممتد ، ونماذج بذاتها لا تقبل الإضافة . فالواقع اللغوى فى الدرس النحوى واقع من نوع خاص إذا صح هذا التعبير ، إنه أشبه ما يكون بالعينات المعملية بالنسبة لدارسى الطبيعة ، وثمة فارق لا مفر من الاعتراف به بين (العينة) داخل المعمل والظروف المصاحبة للجنس أو للعنصر الذى تنتمى إليه خارج المعمل و (الواقع) اللغوى الذى يتناوله النحاة ليس أكثر من مجرد (عينة) مختارة ، يصدق عليها ما يصدق على سائر العينات ، سواء فيما يتصل بأسس الانتقاء أو الاختيار ، أو التحليل، أو النتائج.

ثانيها : أنه يجب – منهجيًا – التمييز بين التناول النحوى لمقومات الجملة ، ودراسة اتجاهات النحاة فيها ، من الناحية النظرية ، والتحليل النحوى لهذه المقومات والاتجاهات فى إطار تناول الحجم ، الذى يمكن أن يعد – عمليا – بمثابة الناحية التطبيقية .

فالدراسة النظرية تستند إلى مقولات ذهنية ، وهى مقولات تأخذ فى البحث النحوى شكل المقدمات المنطقية . وفى نطاق هذه المقولات والمقدمات تصبح النتائج ضرورية ، ومن ثم إذا اختلفت المقولات لم يكن بد من اختلاف النتائج . وهكذا بوسعك أن تجد فى دراسة مفهوم الجملة فى التراث النحوى اختلافا يكاد

يصل حد التضارب بين النحاة ، فى مدى الاعتداد ببعض الأشكال سلبا أو إيجابا . انطلاقا من تحكيم المقولات الذهنية ، والالتزام بمعطياتها .

أما الدراسة التطبيقية فإنها برغم تأثرها بالضرورة بالمقولات الذهنية لم تظل أسيرة هذه المأثورات دائما ، بل استندت إلى لحظ النماذج والأشكال اللغوية ، الأمر الذى أمكن معه حدوث تقارب فى المواقف العملية يكاد يصل فى بعض الأحيان مرحلة التوافق إزاء عدد من الأشكال النمطية التى كانت مثار تضارب فى الدراسة النظرية . ونحسب أن هذا يفسر تحول موقف النحاة الذين رفضوا الاعتداد بجملية النداء ونحوه من الأمثلة التى تخلو من الإسناد إلى قبولها عمليا باعتبارها شكلا من الأشكال النمطية للجملة العربية . ولعل هذا يؤكد من جديد ضرورة البدء فى التحليل النحوى من الواقع اللغوى ، ذلك أن تجاوز هذا الواقع وإن أسلم إلى بناء ذهنى قد يتسم بالاتساق فإنه مضطر إلى التضارب مع معطياته حين يواجهه ، فيتحول الاتساق النظرى إلى اضطراب تطبيقى .

ثالثها : أنه لا سبيل إلى تجاوز الحقيقة القائلة إنه برغم ما يتضمنه التراث النحوى من تعدد فى الاتجاهات واختلاف فى الآراء فإن من الممكن مع ذلك العثور على ما يمكن أن يعد أرضا مشتركة بين كافة الاتجاهات أو إطارًا عاما لكل الآراء ، يتمثل فى عدد من النقاط، أهمها:

١- أن الجملة - عمليا - هى التركيب اللغوى الإسنادى المفيد.

واستخدام لفظ (التركيب) يشير منذ الوهلة الأولى إلى طبيعة الجملة كما يحدد مستواها : أما طبيعتها فلأنها غير أحادية الأطراف ، أى متعددة العناصر . وأما مستواها فلأنها - شأن كل ما يقبل التركيب - تبدأ من البسيط ، فهى مرحلة تالية له ، ومن ثم مستوى متطور منه ، فالجملة تبدأ من مكوناتها من الوحدات الصغرى الداخلة فى تركيبها من كلمات أو مركبات أو هما معا ، ولكنها تبنى من هذه الوحدات أشكالا جملية خاصة بها ، وبذلك تصبح هذه الوحدات لبنات فى بناء كلى جديد الشكل والوظيفة معًا .

ووصف هذا التركيب (بالإسنادى) لاستبعاد أنماط من التراكيب اللغوية غير الإسنادية ، وهى التى سبق أن أطلقنا عليها مصطلح (المركبات) فإن هذه التراكيب - بحسب وظيفتها دائما ، وبحسب بنيتها وأشكالها أحيانا - ليست جملا ، وإنما تستخدم استخدام الكلمات ، إذ توظف فى بناء الجمل فهى - من هذه الناحية - عناصر مفردة قابلة للتشكل فى إطار الجملة العربية .

وتحديد غاية هذا التركيب الإسنادى (بالفائدة) بغية الإشارة إلى أمرين : أولهما : استبعاد التراكيب الإسنادية التى تخلو من الفائدة اللغوية ، وإن تضمنت فوائد أخر : كالدلالة على الحالة النفسية أو العقلية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها ، فإن محور الفائدة فى الجملة لغوى ، بحكم كونها مستوى من مستويات الأداء اللغوى . وثانيهما : احتواء كافة صور الفائدة اللغوية الممكنة . دون اشتراط الجدة فيها أو الصدق معها ، وأيا كانت الظروف المصاحبة لها .

٢- أن مقومات الجملة - فى ضوء هذا التحديد - تدور حول محور طرفاه : (الإسناد) و (الفائدة) معًا ، بيد أن من الممكن - نظريًا - أن يقتصر السطح الخارجى للجملة على أحد الطرفين ، ومن ثم يكون إطلاق يلفظ (الجملة) عليه آنئذ على سبيل التجوز ، أو بطريق الاختصار .

فقد يستخدم لفظ (الجملة) تجوزًا فى التركيب غير الإسنادى - إذا كان مفيدًا - كما فى النداء ، وبعض صور التمنى .

كما قد يستخدم اللفظ اختصارًا عوضا عن (التركيب الإسنادى) الذى تنقصه الفائدة التامة ، كما فى الخبر ، والحال ، والصفة، ونحوها.

٣- أن صياغة العناصر المكونة للجملة يقتضى وجود نسق محدد، ونظام ثابت ، أى قواعد ملتزمة ، وهو ما تتكفل به مقولة (العمل) ، إذ هى بمثابة الخيوط العرضية التى تضفر عناصر الإسناد الممتدة فى نسيج الجملة العربية ، لكى تصل إلى هدفها من الفائدة فى الموقف أو السياق. وهكذا يمكن أن يضاف إلى مقومات الجملة التى سلفت الإشارة إليها من (الإسناد) (والفائدة) مقوم ثالث ضرورى هو نظام (العمل) وعلاقاته وأطرافه .

٤- أن حجم الجملة من الثراء والتنوع بحيث يتعذر استقصاء كافة نماذجه المقبولة وأشكاله المعتد بها ، بيد أن من الممكن التمييز فيه بين البنية الأساسية التى يمكن أن تعد الحد الأدنى له ، والأشكال النمطية التى تتشكل فيها هذه البنية ، والتى هى نتاج عدد من المؤثرات ، أهمها : طبيعة الإسناد ، وأنواع عناصره من مسند ومسند إليه ، وطبيعة العلاقات الثانوية المحتواة ، وعددها وحجمها ، وأنواعها ، ومقومات العمل وأطرافه ، وعلاقاته بعناصر الإسناد من ناحية ، وبالعلاقات الثانوية من ناحية أخرى .

رابعها : أنه فى ضوء هذه الحقائق جميعا ، ورعاية لمقتضياتها ، لا نجد حرجا فى أن نحدد (الجملة) بأنها : « **نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدى معنى مفيدا فى الموقف أو السياق** » .

● ولقد آثرنا أن نبدأ هذا التحديد بكلمة (نظام) للدلالة على أمرين متلازمين معا :

الأمر الأول : « التركيب ، ذلك أن لفظ « النظام » لا يصف المفردات فى ذاتها ، ولا يسم الوحدات قبل تركيبها مع غيرها ، فوجود شىء أو شخص فى ذاته ، ودون اعتبار مكوناته ، أو حالته أو موقعه ، أى من غير مقارنته بغيره ، أو مقابلته بسواه ، لا يوصف بنظام ما سلبا أو إيجابا ، ذلك أن « النظام » وصف - بالضرورة - للعلاقات القائمة أو المفترضة بين الوحدات المتعددة بالفعل أو بالقوة . وهكذا يستلزم «النظام» التركيب .

الأمر الثانى : أن التركيب بدوره يقتضى - تلقائيا - وجود ضوابط له ، ولا يخلو تركيب معتد به لغويا من نظام التزم فيه وقواعد خضع لها ، ولا سبيل إلى توهم إمكان إيجاد تركيب مقبول يخلو من كل نظام أو تسوده علاقات عشوائية تخلط بين النظم . بل لا مفر من الالتزام المطلق بالنظام أو النظم التى تحكم مستويات التركيب والعناصر المكونة له والوحدات الداخلة فيه . صحيح أن « النظام » ليس وحدة من هذه الوحدات الداخلة فى التركيب ، ولكن الصحيح أيضا أنه ضرورة لكل الوحدات المكونة لكل تركيب ، لأنه سمة العلاقة التى تربط بينها .

وهكذا كما يقتضى «النظام» تركيبا ، يستلزم « التركيب » نظاما .

● وعدلنا إلى استخدام لفظ (العناصر) فى الإشارة إلى مكونات الجملة ، بدلا من الكلمات ، لأمرين أيضا :

الأمــــر الأول : أن مكونات الجملة فى الحقيقة ليست محصورة فى نطاق الكلمات فحسب ، بل إن مكونات الجملة يمكن أن تقسم - لاعتبار توضيحى أو تعليمى - إلى مستويين : مستوى الوحدات الداخلة فى تركيبها ، ثم مستوى المقولات التى تنظم بينها ، ومن الثابت أن الكلمات ليست كل ما يدخل تركيب الجملة من وحدات ، فإن من هذه الوحدات أيضا المركبات ، والتراكيب الإسنادية ، ونعنى بها ما شاع فى التراث النحوى الاصطلاح عليه بالجمل الناقصة الفائدة ، أو بتعبير أكثر دقة : محدودة الفائدة .

الأمر الثانى : أن من بين مكونات الجملة نتائج عدد من المقولات بما تقدمه فى تكوينها من معطيات أو تتركه فيها من مؤثرات ، ونعنى بهذه المقولات بصفة خاصة: مقولة الإسناد بما قررته من ضرورة وجود طرفين - أو عنصرين - إسناديين : المسند والمسند إليه ، ومقولة العمل، بما استلزمته من وجود أطراف ثلاثة : العامل، والمعمول ، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة رمز تأثير العامل فى المعمول ، ثم الفائدة بما تتطلبه من رعاية الظروف المصاحبة للموقف أو السياق .

وهذه كلها (عناصر) مؤثرة فى تكوين الجملة ، ومن ثم لم يكن بد من العدول عن لفظ الكلمات فى الإشارة إلى هذه المكونات .

● ووصف هذه العناصر المكونة للجملة (باللغوية) قيد لإخراج العناصر الأخرى التى تكون - أو تسهم فى تكوين - الظواهر غير اللغوية، من بقية الظواهر الاجتماعية أو غيرها مما ينتمى إلى الطبيعة من ظواهر . فبناء الأسرة مثلا - وهو ظاهرة اجتماعية - يتأثر بمجموعة كبيرة من العناصر والنظم التى تتآزر على تحقيق غاياته من الحفاظ على النوع والاستقرار الاجتماعى معًا ، ولقد تكون اللغة ، بمستوياتها المختلفة - بعض هذه العناصر ، ولكنها ليست سوى جانب واحد منها، فإلى جوارها علاقات الزواج ، والطلاق ، والميراث ، ونحوها من بقية العناصر

المؤثرة فيها . وشروق الشمس أيضا ظاهرة طبيعية ، وهى - بدورها - نتاج العديد من النظم التى تتلاقى على جعل هذه الظاهرة حقيقية تتكرر فى الزمان والمكان بصورة ثابتة يمكن احتسابها سلفا لآلاف السنين ، وهى جميعا لا علاقة لها باللغة ومستوياتها .

وأما وصفها بكونها (مؤلفة) فمحاولة للإشارة إلى طبيعة العلاقات التى تربط العناصر فى حال تركيبها فى الجملة ، وهى علاقات ينبغى أن تتسم بالاتساق بين معطياتها والتوافق بين مكوناتها و من ثم الانسجام التام فى مبنى الجملة ، وبين مبناها ومعناها .

وليست هذه الصفات - من الاتساق ، والتوافق ، والانسجام - صفات مفترضة ، بل إنها توشك أن تكون صفات كاشفة ، أى أنها - فى الحقيقة - لا تعدو وصف ما هو قائم بالفعل فى تكوين الجملة من خصائص ، ومن الصعب أن نتصور جملة لا تتحقق فيها هذه الصفات، جملة تتضارب فيها عناصر الإسناد ومقومات العمل مثلا ، أو تتناقض فيها بعض هذه الأطراف والعناصر مع الفائدة التى تحتويها، أو التى سيقت لأدائها .

● والمعنى هو غاية هذا النظام كله وبغيته ، أى أن المبنى ليس سوى جانب واحد منه ، وهو جانب مهم لا مجال لتقليل قيمته ولابد من الالتزام الدقيق فيه بكافة الضوابط والنظم التى تحكم مكوناته وتسم علاقاتها، بيد أنه إلى جوار هذا الجانب جانبان آخران لا سبيل ألبتة إلى إهمالهما أو إغفال دورهما أو التهوين من شأنهما : أولهما : المعنى الذى يتضمنه هذا المبنى فى ذاته ، أى تحمله الوحدات الداخلة فى تكوينه من كلمات ومركبات ، وثانيهما : الدلالة الناتجة عن استخدام هذا التكوين فى المقام ، وإذا كان المعنى الأول من الممكن فصم الصلة بينه وبين الموقف أو السياق ، وتناوله على أنه محصلة كلية لمعانى المفردات المركبة فى الجملة ، أى اعتباره نتاجا ذاتيا لمفردات التركيب اللغوى ، فإن المعنى الثانى لا يمكن فصله عن الموقف أو السياق ، ومن ثم فإنه يتجاوز مجموع معانى كلماته

ومركباته إلى معان مستفادة من الظروف المحيطة المؤثرة فى الموقف أو المصاحبة للسياق، وهكذا يمكن أن تجد تشابها بين تركيب المفردات فى الجملة ، وتركيب العناصر فى الطبيعة ، يتمثل فى أن النتيجة فى كل منهما ليست بالضرورة مساوية للمجموع المكون لهما ، بل من الممكن الوصول إلى نتاج جديد هو حصيلة تركيب هذه الوحدات - أو العناصر - فى نطاق الظروف التى يتم فيها . وبهذا قد يكون المعنى النهائى للجملة أكبر من مجموع معانى مفرداتها .

* * *

الفصل الثالث

تقسيمات الجملة فى التراث النحوى

- أسس التقسيمات واعتباراتها .
- مقومات الأقســـام وخصائصها .

تشير قرائن كثيرة ، يستند بعضها إلى نصوص صريحة ، إلى أن النحاة العرب قد أدركوا منذ عصر مبكر وجود أنواع متميزة من الجملة العربية ، ولمسوا – بصورة مباشرة حينا ، وغير مباشرة أحيانًا – بعض الأسس التى صدرت عنها هذه الأنواع ، والاعتبارات التى روعيت فيها.

فكتاب سيبويه – برغم عدم استخدامه « الجملة » [1]– يتضمن إشارات متعددة إلى « نوعى » الجملة الاسمية والفعلية ، من ذلك أنه حين تناول فكرة الإسناد ذكر لها أمثلة من النوعين ساقها فى سياق يجعلها بمثابة شكلين مختلفين ، يقول فى باب المسند والمسند إليه : «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم ؛ كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر ، فى الابتداء » [2].

---

(١) يخلو كتاب سيبويه – كما سبق أن ذكرنا فى هذا البحث – من مصطلح «الجملة» ، برغم ما ذكره السيوطى فى (همع الهوامع١/١١) من أن سيبويه يقول : « إن الكلام إنما يقع على الجمل » فهذا التعبير الموهم قد يفهم منه أن سيبويه قد استخدم مصطلح «الجمل» وعرف به الكلام ، وليس شيء من ذلك صحيحًا، وعبارة السيوطى نقل بالمعني ، لا باللفظ ، لعبارة سيبويه التى يقول فيها : « واعلم أن (قلت) إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحو : قلت زيد منطلق ، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، ولا تدخل (قلت) ، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه » الكتاب ١/١٢٢ .

فسيبويه – كما ترى – يتحدث عن استخدام لفظ (قال) ، ويقرر أنها يحكى بها (الكلام) لا (القول) ، وهما المصطلحان المستعملان عنده ، أما الكلام فمفهومه لديه ما يفيد فائدة تامة، وأما القول فيما لم يفد هذه الفائدة التامة ، فكل كلام قول ، ولا عكس ، ولكن تجوز السيوطى فى التعبير أسلم إلى هذا اللبس .

(٢) كتاب سيبويه ١/٢٣.

ثم إن الكتاب يطرد فيه تفصيل أحكام كل من النوعين فى أبواب مستقلة لا يختلط فيها أحدهما بالآخر ، فهو يعقد للفعل وفاعله أبوابًا تتضمن كل ما يتصل بهما من أحكام ، وتضم هذه الأحكام أيضًا ما يمكن أن يعد من خصائص الجملة الفعلية من مكملات أو تحويلات ، كالمفعول به ، والنائب عن الفاعل (١) كما يجعل المبتدأ أو الخبر أبوابًا أخر ، تعرض لأحكامهما وما يمكن أن يؤثر فى سياقهما من نواسخ(٢).

وفى الكتاب تفرقة أيضًا بين الجملتين : الخبرية والإنشائية ، وفيه ما يوشك أن يكون تحديدًا أسلوبيًا لاستخدام كل منهما ، بحيث لا يجوز استعمال إحداهما فى موضع الأخرى إلا فى مواضع بعينها (٣).

وشبيه بكتاب سيبويه « مقتضب » المبرد الذى يستقصى الأحكام النحوية للمبتدأ والخبر من ناحية والفعل وفاعله أو النائب عنه من ناحية أخرى ، بصورة تجعل التمييز بين نوعيهما لا يحتاج إلى بيان ، فالمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات (٤)، وليس ذلك شرطًا فى الفاعل أو نائبه ، والخبر جائز التقدم على المبتدأ حينا وواجب التقدم عليه أحيانًا ، والفاعل - أو نائبه - لا يتقدم على فعله ، «ولو زعم زاعم أن عبد الله فى نحو : (عبد الله قام) مرفوع بالفعل المتأخر فقد أحال من جهات » (٥). والمبتدأ جائز الحذف فى مواضع ، وواجبه فى مواضع ، وكذلك الأمر فى الخبر ، أما الفاعل فلا يحذف فى الجملة (٦) ، ويتميز المبتدأ والخبر بجواز دخول النواسخ فعلية كانت أو حرفية ، ويتميز الفعل والفاعل

---

(١) انظر : المصدر السابق ٣٣/١ وما بعدها ، وأيضًا ٢٢٣/١ ، ٢٢٨ ، ٣٦٧ - ٣٧٢ ، ٣٦٧ - ٣٧٢، ٣٧٨ - ٣٨٤ ، ٢٩٧ - ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢٤/١، ١٤١ ، ٢٨٩ ، ٣٢٩ ، ٧٨/٢، ١٢٢ ، ١٢٨، ١٣٠، ١١٨/١ - ١٢١ .

(٣) انظر مثلا ٤/٣ - ٥ .

(٤) المقتضب ٤/ ١٢٧ .

(٥) السابق ١٢٨/٤ ، وانظر تحليل هذا الحكم النحوى وما ترتب عليه فى : الجملة الفعلية ٣٥ - ٤٢.

(٦) المقتضب ١٩/١ ، ٦٠/٢، ٣/ ٧٦ ، ١١٤ ، ١١٥.

- أو النائب عنه - بجواز التكملة بالمفاعيل ، كذلك يتميز المبتدأ أو ما أصله المبتدأ بجواز كون خبره جملة فإذا وقع جملة لم يكن بد من رابط يعود إلى المبتدأ، أما الفاعل فلا يكون جملة قط (1).

بيد أن فى التراث - بالإضافة إلى هذا الاتجاه فى تحديد أنواع الجمل من حيث مبناها - اتجاها آخر يحاول تحليل أنواع الجمل بحسب معناها ، ولعل أهم أصحاب هذا الاتجاه ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد ، المتوفى سنة ٢٩٩هـ ، الذى يقرر فى كتابه : « الموفقى فى النحو » أن أنواع الجمل - من حيث المعنى - تنقسم إلى أربعة أقسام ، هى : الخبر ، والاستخبار ، والنداء ، والطلب . ويعنى بالاستخبار الاستفهام ، ويقصد بالطلب الأمر والنهى (2). ثم يفسر كل نوع من هذه الأنواع الأربعة فيقول :

« والخبر أوسعها تصرفًا ، ولا يكون الخبر إلا باسم يقترن به حديث ، وحديث الاسم أحد أربعة أشياء ، وهى : اسم ، أو ظرف ، أو فعل ، أو جملة فيها ذكر الاسم المحدث عنه ، والجملة هى اسم ثان ومعه خبره وهما جميعًا خبر للأول » (3). ثم يفصل الحديث عن كل واحد من هذه الأمور التى يصح وقوعها خبرًا عنده - وهى: الاسم، والفعل ، والظرف ، والجملة - والتى تكون مع الاسم فى مجموعها النوع الأول من أنواع الجملة عنده ، وهو النوع الخبرى .

والاستخبار يشبه الخبر فى تكونه من اسم وحديث عنه ، إلا أنه يتميز بضرورة اعتماده على حروف أو أدوات محددة . وقد عقد لها بابًا خاصًا فصل فيه منها : الألف - أى الهمزة - وهل ، ومنْ ، وأى ، ومتى ، وأين ، وكم ، وكيف ، وأيان ، وأنى(4).

---

(1) انظر : المقتضب ٢/٢٩٥ .

(2) الموفقى لابن كيسان ١٠٩ .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه .

وأما النداء فقد تناوله بحسب حالاته الإعرابية وليس بحسب مكوناته الجملية ، فقرر أنه على أربعة أوجه أيضًا . وجهان منها مرفوعان ووجهان منصوبان، ثم ألحق به ما يصطلح عليه نحويًا بالندبة والترخيم ، جاعلا إياهما منه (١).

وعلى عكس النداء عرض لتحليل الطلب بحسب المواقف اللغوية التي يستخدم فيها مغفلا الأحكام الإعرابية لها ، فقرر أن الطلب يمكن أن يفيد أحد معان ثلاثة ، هى : الأمر ، والمسألة ، والدعاء ، فصيغة الطلب فى ذاتها لا تختلف ، ومكوناتها لا تتغير ، وإنما الذى يتحدد من هذه المعانى دون سواه تحدده طبيعة العلاقة التى تربط الطالب فيها بالمطلوب : « فالأمر لمن هو دونك ، والمسألة لمن أنت دونه ، والدعاء لله تبارك وتعالى » (٢).

وتتسم هذه المحاولة – كما هو واضح – بقدر من الجدة لا سبيل إلى إنكاره ؛ إذ ليس بين أيدينا ما يشير إلى من سبق ابن كيسان إلى هذا التقسيم بهذه الصورة ، وشأن الجديد دائمًا حين يفتقد – فى كثير من الأحيان – وحدة النسق فإن هذه المحاولة بدورها تشوبها بعض ظواهر الخلط فى اعتبارات التقسيم والاضطراب فى نسق الأقسام ، وحسبنا أن نشير إلى فى هذا الشأن إلى الملحوظات الآتية :

أولا – تتضمن المحاولة مستويين من التقسيمات : مستوى كلى تنقسم فيه الجملة العربية إلى أقسام أربعة : الخبر ، والاستخبار ، والطلب ، والنداء ثم مستوى جزئى أو تفصيلى لكل واحد من هذه الأقسام الأربعة . وإذا كان من الممكن لحظ الأساس المعنوى فى التقسيم الكلى فإن التقسيمات الجزئية لا تلتزم بهذا الأساس دائمًا .

فتقسيم (النداء) إلى أقسامه الأربعة يقوم على لحظ اعتبار شكلى خالص ، هو الحالة الإعرابية .

فى حين ينهض تقسيم (الطلب) – إيجابًا وسلبا ، أو إثباتا ونهيا ، أو إيجادا أو تركا – على رعاية اعتبار معنوى بحت .

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

وبين هذين نجد أن تقسيم كل من (الخبر) و (الاستخبار) يتردد بين الاعتبارات المعنوية والشكلية .

ثانيا - اعتمد التقسيم فى التفرقة بين الخبر والاستخبار على رعاية عنصر واحد هو « الأداة » وجودا وعدما ، فإذا كانت موجودة كانت الجملة من قبيل الاستخبار ،وإذا لم تكن موجودة كانت من قبيل الخبر، وهو تعميم غير دقيق ؛ لإغفاله عددًا من العناصر المؤثرة فى الجملة ، ومن بينها النبر ، والتنغيم ، اللذان يمكن أن يؤثرا فى تحويل الجملة الخبرية إلى استخبارية .

ثالثا - ربط التقسيم كلا من (الخبر) و (الاستخبار) بكون الجملة مكونة من (اسم وحديث عنه) أو على حسب المصطلحات النحوية الشائعة من بعد بالجملة الاسمية ، فى حين ربط (الطلب) بما يمكن التعبير عنه بالجملة الفعلية . وفى هذا كله من التجوز ما فيه ، الأمر الذى يسم التقسيم - برغم سبقه - بالاضطراب .

* * *

بوسعنا أن نضع - دون كبير تجوز - فى مقابل محاولة ابن كيسان هذه محاولة أخرى ذكرها عرضا الزمخشرى : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، فى كتابه : « المفصل » ، حين تناول الجمل الصالحة للإخبار بها عن المبتدأ [(١)] وهى محاولة قطع أكبر شراحه : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ، المتوفى سنة ٦٤٣هـ بنسبتها إلى أبى على الفارسى [(٢)] المتوفى سنة ٣٧٧هـ، الأمر الذى يعنى أصالة هذه تراثيًا أكثر مما يدل على تزييف نسبتها إليه شخصيًا، إذ سواء عندنا أأخذ الزمخشرى محاولته بصورتها الكلية أم استلهم ما ورث عن السلف من عناصرها الأساسية ، فإن من المقطوع به أن هذه المحاولة - فى تحليلاتها النهائية - تعبر بصدق عن اتجاه فى التراث أصيل ، وتصور بدقة نموذجا واضحا فيه وإن لم يكن شائعا لدى علمائه ، وترعى بأمانة بعض ما تجب رعايته من أسس ، و تلحظ شيئا مما لوحظ فيه من ضوابط واعتبارات .

(١) المفصل ، وشرحه ٨٨/١ .
(٢) السابق .

يرى الزمخشرى أن أنواع الجملة الصالحة للإخبار بها أربعة ، هى: الفعلية ، والأسمية ، والشرطية ، والظرفية [1]. ويمثل لكل منها بمثال : فالفعلية نحو : زيد ذهب أخوه ، والاسمية : عمرو أبوه منطلق، والشرطية : بكر إن تعطه يعطك ، والظرفية : خالد فى الدار . ولو غضضنا النظر عن وقوع الجمل فى هذه الأمثلة أخبارا ، فإن التقسيم يمكن أن يعتد به باعتباره محاولة لتقسيم الجملة العربية بأسرها بصورة غير مباشرة ولا ينحصر فى الجملة الاسمية وحدها بشكل ضرورى. والأمثلة التى ذكرها - مع قدر من التعديل فى بعض الأمثلة يسير - صالحة لتصوير ما لا ينحصر فى إطار الخبر ؛ إذ يمكن أن يقال : ذهب أخو زيد ، وأبو عمرو منطلق ، وإن تعط بكرا يعطك ، وخالد فى الدار. وبهذه الرؤية لنص الزمخشرى يكون قد تضمن ما نعتبره محاولة جيدة لتقسيم الجملة العربية .

لكن .. ما الأساس الذى بنى عليه الزمخشرى تقسيمه الرباعى؟ إن من المؤكد أنه يلحظ الاعتبارات اللفظية ؛ إذ لم يعن بما عنى به من قبل ابن كيسان من التفرقة بين أقسام الجمل بحسب معانيها ، بيد أنه فى إطار رعاية الاعتبارات اللفظية وحدها ذهب كثير من النحاة إلى التقسيم الثنائى للجملة العربية : حيث لم يقولوا إلا بالجملتين الفعلية والاسمية، وذلك استيحاء لبعض المأثورات الواردة فى كتاب سيبويه وغيره من المتقدمين . وفى إطار هذه الاعتبارات اللفظية وحدها ذهب بعض اللاحقين إلى القول بالتقسيم الثلاثى للجملة العربية ، فزادوا على الفعلية والاسمية الظرفية [2]. فلم إذًا اتجه الزمخشرى إلى القول بالتقسيم الرباعى ، وما العناصر التى رآها عنده جديرة بأن تكون محور رعاية فى التفرقة بين الأقسام .

نحسب أن الإجابة الصحيحة يجب أن تبدأ من تحليل النماذج التى ذكرها للأنواع الأربعة . ومن هذه النماذج ما يعد محور اتفاق وذلك نموذجا الجملة الفعلية والجملة الاسمية . والنموذجان الآخران مثار اختلاف : من النحاة من يعتد بهما

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر : همع الهوامع ١٢/١ .

نمـاذج مسـتقلة ومنهم من يرى دمـجـهـمـا بصـورة أو بأخـرى فـى الجـملة الفـعليـة أو الاسميـة ، بحيث لا يوجد فى الجملة العربيـة إلا هذان النمطان أو النوعـان فحسب .
أما الاتجاه المـعـتـد بهـمـا أو بتـعـبيـر آخـر المـعـتـرف بتـمـييـزهـمـا فـإنه يرعى ظاهـرة حقيقية لا يجد سبيـلا لإغفالهـا ، وهى ظاهرة تغيـر مكونات الإسناد فى كل منهـا ، فإذا كان المسند فى الجملة الفعليـة الفعل ، وفى الجملة الاسميـة الاسم ، فإنه فى الظرفيـة ظرف أو جار ومـجـرور ، على حين تظل الجملة الشرطية متميزة بمكوناتها كلهـا ؛ إذ إن الإسناد فيها لا يتم من كلمتين وإنمـا بين تركيبين إسناديين . ومقتضى هذا الاختـلاف فى عناصر الإسناد ومكوناتها ضرورة الاعتراف بتمييز هذه الأنواع ، وهكذا لم يكن بد – فى ضوء هذه الاعتبارات – من التفرقة بين هذه الأنواع الأربعة للجملة العربية .

يغـفل الكثيـر من النحـاة هذه الفـروق الدقيـقـة التى تميـز (نوع) المـسند فى الجملة ، ومن ثم يرفضـون الاعـتداد بالجـملتين : الظرفية والشـرطيـة ، وحسـبنا أن نقدم فى هذا الشـأن نموذجـا واحدا لتـفكيـر أصـحـاب هذا الاتـجـاه الرافض ، الذى شـاع فى الفكر النحوى من قبل ومـن بعد ، فننقل نص الأنبـارى : كـمـال الـدين أبى البـركات عـبـد الرحمن بن مـحـمـد بن أبى سـعيـد ، المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذى يبدأ بسؤال مـفـتـرض عن عـدد الأضـرب التى تنقسم إليـهـا الـجـملة ؟ ثم يتناولـه بالإجابة قائلا : « قيل : على ضـربين : جملة اسمية وجملة فـعلية ، فأمـا الجملة الاسمية فما كان الـخبـر الأول منهـا اسـمـا وذلك نحـو زيد أبوه منطلق ، فـزيد مبـتـدأ أول ، وأبوه مبتدأ ثان ومنطلق خبـر عن المبتدأ الثـانى ، والمبتدأ الثانى وخبـره خبر عن المبتدأ الأول . وأما الجملة الفـعلية فما كان الخبر الأول منها فعـلا ، وذلك نحـو: زيد ذهب أبوه ، وعـمـرو إن تكرمـه يكرمك ومـا أشبـه ذلك ، وأما الظـرف وحـرف الجـر فـاختلف النحويون فيـهمـا : فذهب سيبويه وجـمـاعـة من النحويين إلى أنهمـا يعدان من الجمل؛ لأنهمـا يقدر معهمـا الفعل ، فإذا قال زيد عندك وعمرو فـى الدار كان التقـدير : زيد استـقـر عندك وعـمـرو اسـتقـر فى الدار وذهب بعض النـحـويين إلى أنهـمـا يعدان من

المفردات ؛ لأنه يقدر معهما مستقر ، وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه [1]».

وهكذا يقطع الأنبارى بوجود نوعين فقط ، هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ثم يجعل لنماذج الأخر داخلة من إطار هذين النوعين حين يمثل للجملة الشرطية باعتبارها نموذجا للجملة الفعلية ، وحين يحمل الظرف والجار والمجرور فى التقدير إلى الجملة الفعلية ، لا باعتبارها نموذجين مستقلين ، وإنما على افتراض تعلقهما بمتعلق محذوف هو الفعل الذى يحتاج بالضرورة إلى فاعل . ومن ثم لا ينبغى أن يتوهم متوهم أن تعبيره : « وأما الظرف وحرف الجرف فاختلف النحويون فيهما ، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدان من الجمل » يقتضى الاعتراف بهما نوعا مستقلا من أنواع الجملة العربية على نحو ما فعل الزمخشرى ، وإنما يحكى ابن الأنبارى هنا خلافا فى إطار اتفاق عام يدعيه . هو تقسيم الجملة تقسيما ثنائيا فقط ، والاختلاف حول الاعتداد بالظرف والجار والمجرور فى إطار الخبر الجملة الاسمية أو الفعلية أو فى نطاق الإخبار بالمفرد ، ولكن لا سبيل فى النص لتصور إمكان أن يعد قسما قائما بنفسه .

ولعل ابن يعيش كان أكثر وضوحًا حين عقب على التقسيم الرباعى للجملة الذى ذكره الزمخشرى بقوله : « وهى قسمة لفظية ؛ وهى – أى الجملة – فى الحقيقة ضربان : فعلية واسمية ؛ لأن الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل . والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو (استقر) وهو فعل وفاعل » [2] وليست الشرطية فى التحقيق على نحو ما ذكر ، إذ إن تصور أنها مركبة من جملتين مبني على افتراض مزدوج : أولهما دعوى حذف أداة الشرط، وثانيهما إمكان عدم استقلال معنى الجملة ، أو بتعبير آخر نقص الفائدة . ولو افترضنا حذف الأداة لاضطراب معنى الجملة كلها وفقد الربط

(١) أسرار العربية ، للأنبارى ٣٢ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ٨٨/١.

بين أجزائها ، ومن ثم فإن وجود الأداة هنا ضرورى ليس فقط للربط اللفظى وإنما أيضًا للأداء المعنوى . وأما الأخذ بفكرة عدم استقلال معنى الجملة فينقضه ابن يعيش نفسه حين يعلل ضرورة احتواء جملة الخبر على رابط بقوله : « لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن فى الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبـرًا عنه » (١) وما دامت الجملة عنده كل كلام مستقل قائم بنفسه فإن من الخطأ أن نعتبر بعض تركيب الشرط جملة ؛ لأنه بالتأكيد ليس مستقلا قائمًا بنفسه . بل يتحتم النظر إلى هذا التركيب على أنه نوع (خاص) من الجملة العربية ، يتكون من تركيبين إسناديين فضلا عن أداة الشرط التى تربط بينهما .



لا يضيف ابن هشام : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام ، المتوفى ٧٦١هـ جديدًا فى مجال التقسيم ، ولكن الجديد الذى نجده عنده فى إطار التفسير والتحليل . فهو فى مجال التقسيم يتردد بين التقسيم الثنائى للجملة إلى اسمية وفعلية ، والتقسيم الثلاثى لها فيضيف إلى القسمين السابقين الظرفية . ويأخذ بالتقسيم الثنائى فى كتابه : « الإعراب عن قواعد الإعراب » حين يقول : « الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم ، كزيد قائم ، وإن زيدا قائم ، وهل زيد قائم ؟ ، وما زيد قائما وفعلية إن بدئت بفعل ، كقام زيد ، وهل قام زيد ؟ ، وزيدا ضربته ، ويا عبد الله ؛ لأن تقديره : ضربت زيدا ضربته ، وأدعو عبد الله» (٢). ويأخذ بالتقسيم الثلاثى فى كتابه : « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » فيعقد فصلا عنوانه : انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية يستهله بقوله : « فالاسمية هى التى صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون والفعلية هى التى صدرها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللص، وكان زيد

---

(١) المصدر السابق ١/٨٨ - ٨٩ .

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ٦١ - ٦٢.

قائما وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقم . والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو: أعندك زيد ؟ وأفى الدار زيد ؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما » [1]، فهو كما ترى يدور فى دائرة المأثورات التراثية التى تحصر نفسها فى نطاق الاعتبارات اللفظية ، وهو يأخذ بما أخذ به غير الزمخشرى من أسس وضوابط لهذه الاعتبارات . وهكذا يغفل محاولة ابن كيسان ومقولتها بالتقسيم من حيث المعنى ، ويرفض ما أخذ به الزمخشرى من رعاية تعدد عناصر الإسناد فلا يعتد بالجملة الشرطية، ويحيل الجملة الظرفية إلى مسألة فنية تقديرية خالصة ، حين يلجأ إلى تأويل الظرف والجار والمجرور بالفعل، وبذلك يكون ما بعدهما فاعلا لهما ، فى الوقت الذى كان الزمخشرى فيه يعالجهما معالجة لغوية مجردة ، باعتبارهما نماذج لغوية لا مجال فيها لتقدير ولا تأويل .

إلى جوار هذا المو قف الذى يتابع فيه ابن هشام بعض الاتجاهات التراثية دون أن يضيف إليها ، نجده فى مجال التفسير والتحليل يقدم الكثير فى محاولة تتسم بالجدة لضبط هذه الاتجاهات وتقنينها ، ولعل أهم ما قدمه فى هذا المجال يتمثل فيما يأتى :

١- ربطه نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها ، ويطرد ذلك فيما أثر عنه من تقسيمات بصرف النظر عن كونها ثنائية أو ثلاثية ، فيقول فى «الإعراب عن قواعد الإعراب » : « الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم ... وفعلية إن بدئت بفعل»، ويقول فى المغنى : « الاسمية هى التى صدرها اسم ... والفعلية هى التى صدرها فعل ... والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور » وهو بهذا يغفل مقومات الجملة ومكوناتها، ويهتم بالعناصر الداخلة فى تكوينها من حيث ترتيبها إذ يلحظ فى الدرجة الأولى العنصر المتصدر لها . فليست الجملة الاسمية مثلا المكونة من مبتدأ وخبر ، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر . وليست الجملة الفعلية المكونة من

---

(١) مغنى اللبيب ٤٦/٢ - ٤٧.

فعل وفاعل ، أو ما كان أصله الفعل والفاعل . الأمر الذى يتيح له أن يعيد تصنيف بعض نماذج الجملة على نحو مغاير لما ورثه من اتجاهات ، وإن أخذ بمقولتها من تقسيمات .

٢- تحديده مفهوم التصدر بكون الكلمة المصدرة أحد عناصر الإسناد الأساسية فى الجملة ، أى المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو، : أقائم الزيدان ؟ ، وأزيد أخوك ؟ ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما ، اسمية . ومن نحو : أقام زيد ؟ ، وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلا قمت ، فعلية [١] فهو يرفض أى اعتبار للحروف المتقدمة عاملة كانت أو مهملة، أثرت فى المعنى واللفظ أو لم تؤثر فيهما ، بل إنه يتجاوز الحروف إلى غيرها من أنواع الكلمة العربية أسماء كانت أو أفعالا . فلا يعتد بتصدرها الجمل الداخلة عليها إذا لم تكن فى التحليل النحوى عنصرًا إسناديا فيها ، وذلك إذ يقول [٢]: «والمعتبر أيضا ما هو صدر فى الأصل ، فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ؟ ومن نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [٣]ومن نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [٤] و﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [٥]فعلية ؛ لأن هذه الأسماء فى نية التأخير . وكذا الجملة فى نحو : يا عبد الله ، ونحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٦]. ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ [٧] ، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [٨] فعلية ؛ لأن صدرها فى الأصل أفعال ، والتقدير ، أدعو زيدا ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل .

---

(١) السابق ٢/ ٤٧.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) من الآية (٨١) من سورة غافر .

(٤) من الآية (٨٧) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٧) من سورة القمر .

(٦) من الآية (٦) من سورة التوبة ، وتكملة الآية : ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ .

(٧) من الآية (٥) من سورة النحل .

(٨) من الآية (١) من سورة الليل .

٣- التفاته إلى فكرة إمكان تعدد الإسناد فى الجملة ومحاولته (وصف) العلاقة بين العمليات الإسنادية فيها والأطراف المعبرة عنها . ونظرًا لأنه جعل محور الجملة الإسناد فقط فإنه لم يجد مانعًا من وصف التركيب الإسنادى بالجملة سواء أفاد فائدة تامة أم لم يفد . وفى ضوء ذلك قسم الجملة إلى أقسام ثلاثة : جملة كبرى ، وجملة صغرى ، وجملة ذات وجهين ، أى ذات اعتبارين ، فهى كبرى باعتبار وصغرى باعتبار آخر .

فالجملة الكبرى عنده التى تحتوى فى داخلها تركيبا إسناديا يكون أحد العناصر الإسنادية فيها . أى التى يتعدد فيها الإسناد ، ويمكن أن تكون اسمية إذا كان خبرها جملة . نحو : زيد قام أبوه [١]، كما يمكن أن تكون فعلية فى نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه [٢].

والجملة الصغرى عنده هى التى يقع تركيبها الإسنادى عنصرًا إسناديًا فى جملة أكبر منها، كما فى (قام أبوه) و (يقوم أبوه) فى الجملتين السابقتين . وكل من الجملتين السابقتين : الكبرى والصغرى لا تحتمل وجها آخر ، ولكن ثمة نوعا آخر من الجمل يحتمل أكثر من وجهة فى التحليل ، كما فى نحو: زيد أبوه غلامه منطلق «فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، وغلامه منطلق صغرى لا غير ، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق ، وصغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [٣] ففيها أيضًا ثلاث مبتدآت [٤] .

وقيمة هذه الإضافات التى قدمها ابن هشام فى مجال تفسير الجملة العربية وتحليل أقسامها وضوابطها تتمثل فى أنها فتحت الباب لمناقشة التصنيف النحوى وتلمس أسسه وتحديد اعتبار أنه بصورة مباشرة ، ذلك أن كل ما ورثه ابن هشام

---

(١) المغنى ٢/ ٥١.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) من الآية (٣٨) من سورة الكهف ، وقد كتبت فى المغنى بفصل ضمير المتكلم .

(٤) المغنى ٢/ ٥١.

فى هذا المجال ليس إلا شذرات محدودة وإشارات قاصرة . ولكنه استطاع بذكائه ومقدرته أن يحيل هذه الشذرات إلى إطارات ، وأن يسلك هذه الإشارات فى مقومات ، وهكذا كانت هذه الرؤية المتميزة التى اتسم بها موقف ابن هشام فى «المغنى» و « الإعراب » من الجملة العربية ، وبصورة خاصة : آراؤه فى تحليلها ودراسته عن الظواهر المصاحبة لتصنيفها .

على أن تقديرنا لهذا الموقف لا يسلم بالضرورة إلى تقريرنا له ، فإن محور التقدير يدور حول ما فيه من جديد يمثل المقدرة العقلية على إعادة صياغة القديم، وأما التقرير فينهض على مدى سلامة هذا الجديد فى مجال التحليل الذى سبق له. ونحسب أنه ليس أمامنا بد من التوقف فى هذه الناحية لأسباب ثلاثة أيضًا :

١- أن الربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المصدرة فيها تشوبه شوائب فى التطبيق تجعل منه أساسا غير صالح للتمييز بين أنواع الجمل المتماثلة والتفرقة بينها وبين الجمل المخالفة فهو من جهة قد يسلم إلى تمزيق ما هو مؤتلف ، ومن جهة ثانية قد يتضمن توحيد ما هو مختلف (١).وإذا تضمن مقياس ما أيا من هذين الاحتمالين لم يعد مقبولا للاستخدام فى مجال التمييز ، فضلا عن أن يسلم إليهما بالفعل دون أن يقف عند مجرد الاحتمال.

٢- أن عدم الاعتداد بما يتقدم الجملة من أدوات وربط التصدر بعناصر الإسناد الأساسية فيها ، قد يسلم فى التطبيق إلى التناقض ، وذلك كما فى حالة دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية، حيث يجب - عند ابن هشام وجمهور النحاة - أن تتحول فى التقدير إلى جملة فعلية . فلو قلت مثلا : إن الحق ضاع فامتشق سلاحك . فإن ابن هشام ومن معه يرون أنه لا يعتد بالحرف المتقدم وهو أداة الشرط ، ويرون أيضًا أن ما بعد الأداة يجب تحويله إلى جملة فعلية لا اسمية . وهو تضارب مع ما تقرر عندهم من أن دخول أداة ما لا يغير من شكل الجملة ولا يؤثر فى تصنيفها نوعيا (٢).

---

(١) انظر : الجملة الفعلية ٣٨ - ٤١.

(٢) المصدر السابق ٤١ - ٤٢ .

٣- أن التفاته إلى فكرة إمكان تعدد الإسناد فى الجملة وعنايته بوضع مصطلحات دالة عليها صرفاه عن الأساس الشائع فى الصياغات اللغوية للجملة التى لا يتعدد الإسناد فيها ، فلم يضع مصطلحا يميز هذا النوع الأخير فى مقابل المصطلحات التى وضعها للنوع الأول : حيث قال « بالجملة الكبرى» ، و « الجملة الصغرى » ، و « الجملة ، ذات الوجهين » أى الصالحة لاعتبارها كبرى من ناحية احتوائها على جملة أصغر منها واعتبارها صغرى من حيث وقوعها عنصرا إسناديا لجملة أكبر منها ، وهذه المصطلحات الثلاثة - كما هو واضح - تنصب على الجمل ذات الإسناد المتعدد ، ولكن الجملة قد تكون مفردة الإسناد ، ومن ثم كان ينبغى أن يفطن إلى حاجة هذا النوع إلى مصطلح يميزه وأحسب أن تعبير (الجملة البسيطة) قادر على تمييز هذا النوع من الجمل فى مقابل تعبير (الجملة المركبة) التى يتعدد الإسناد فيها .

ولكن برغم كل هذه الملاحظات تظل محاولة ابن هشام أكثر المحاولات نضجا فى التراث النحوى ، وأعمقها فيه تأثيرا ، فلم يتح للنحاة من بعد إضافة جديد إليها ، وكل ما يتضمنه نتاج النحويين اللاحقين يدور فى دائرة الشرح والتفسير والتمثيل والتعليل ، وحسبنا أن نشير فى هذا المقام إلى ما قدمه السيوطى [١]، والشيخ خالد [٢]، والدسوقى [٣]، والأمير [٤]، والزيانى [٥] لنتأكد

(١) يقول السيوطى مثلا فى (همع الهوامع ٧٣/١) : « وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ، فالاسمية التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، والفعلية التى صدرها فعل كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم ، وقم ، والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو : أعندك زيد ، وأفى الدار زيد إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف أو المجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ، وزاد الزمخشرى وغيره فى الجمل الشرطية ، والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف » . وهو نقل نصى عن ابن هشام . وكذلك قوله أيضًا فى الصفحة نفسها : « وتنقسم أيضًا إلى الكبرى والصغرى ، فالكبرى هى الاسمية التى خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم ، والصغرى هى المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها فى المثالين ، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو : زيد أبوه غلامه منطلق » .

(٢) بالرغم من أن الشيخ خالدًا قد شرح كتاب ابن هشام (الإعراب عن قواعد الإعراب) فى كتابه الذى أسماه : (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) فإنه قد التزم فى الشرح بما التزم به ابن =

من أن القضايا التى ورثها ابن هشام ، والاتجاهات التى أخذ بها ، قد سيطرت على تفكير النحاة التالين وحددت مساراتهم .

* * *

= هشام ومن ثم حصر نفسه فى دائرة التمثيل والتعليل لا يتجاوزها ، يقول مثلا فى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية : « ثم الجملة تنقسم أولا بالنسبة إلى التسمية إلى : اسمية وفعلية ، وذلك أنها تسمى اسمية إن بدأت باسم صريح كزيد قائم ، أو مؤول نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أى صومكم خير لكم ، أو بوصف رافع لمكتفى به نحو : أقائم الزيدان ، أو اسم فعل نحو : هيهات العقيق ، وإذا دخل عليها حرف فلا تتغير التسمية ، سواء غير الإعراب دون المعنى أم المعنى دون الإعراب أم غيرهما معًا ، أم لم يغير واحدًا فيهما ، فالأول : إن زيدًا قائم ، والثانى نحو : هل زيد قائم والثالث نحو : ما زيد قائمًا ، والرابع : لزيد قائم » وهكذا يكتفى بتشقيق ما أثر عن ابن هشام وتمثيله والتعليل له .

(٣ ، ٤) لكل من الشيخين الدسوقى والأمير حاشية على (مغنى اللبيب) ، وفيهما التزام عام باتجاهات ابن هشام ، وإن تضمنت كل منهما أحيانًا بعض المناقشات - وبخاصة حاشية الدسوقى - التى ترد آراء ابن هشام إلى الاتجاهات الشائعة فى التراث النحوى ، يقول مثلا فى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ٤٦/٢ : « هذا تقسيم أصلى الجملة ، ولكن فى الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية ، لأنك إما أن تقدر عامل الظرف (كائن) أو (استقر) فعلى الأول تكون اسمية ، وعلى الثانى تكون فعلية » .

(٥) يلتزم الزيانى : أبو على الحسن بن يوسف بن مهدى فى شرحه للأمية المجرادية الإطار الذى قدمته المنظومة التى صاغ فيها صاحبها أبو عبد الله محمد بن المجراد أهم قواعد الجمل ، متأثرًا بصورة مباشرة بابن هشام . وإن أصل الزيانى أحيانًا الاتجاهات والإشارات المذكورة فى المنظومة بالعودة إلى مصادرها التراثية يقول - مثلا - فى شرح بيت اللامية (ص ٢٤ - ٢٥) :

فـفـعلـيـة إن يك الفـعل صـدرها   وإن لم يكن فاسميته كالفتى العلا

« هذا منه رضى الله عنه شروع فى تقسيم الجملة الفعلية والاسمية ، فذكر أن الفعلية هى المصدر بالفعل ، نحو : قام زيد ، ويخرج عمرو ، وقم ، وكان زيد عندنا ، وظننت زيدًا قائمًا ، وضرب اللص ، ونحو ذلك . وأن الاسمية هى المصدرة باسم نحو : زيد قائم ، وزيد قام ، وأقائمون الزيدون وكذلك :

فـهـيـهـات هيـهات العـقيق ومن به   وهيـهـات خل بالعـقـيق نواصله

... تنبيـه : حصر المؤلف الجملة فى قسمين كما ترى ، وزاد فى المغنى قسمًا ثالثا وهى الظرفية ، قال : وهى المصدرة بظرف أو مجرور » ... إلخ .

أسس التقسيمات واعتباراتها

نحسب أن من الواجب وقد عرضنا لأهم الاتجاهات التراثية فى تقسيم الجملة العربية ، أن ننتقل الآن إلى دراسة الأسس التى لابد من الالتزام بها فى هذا التقسيم والاعتبارات التى ينبغى رعايتها فيه ، وليس من شك فى أن ما سبق أن قدمناه من عرض للآراء التراثية فى تقسيم الجملة العربية قد أشار ضمنا إلى الأسس التى استند إليها أصحاب كل اتجاه والاعتبارات التى حكمت آراءهم فيه، بيد أنه يظل مع ذلك هذا الموضوع واجب الدراسة بصورة مباشرة لأمرين : أولهما أن الأسس والاعتبارات التى سبق أن أشرنا إليها فيما عرضنا له من تقسيمات محصورة فى إطار ما قدمه التراث بالفعل ، والتراث - برغم غناه وتنوعه - لم يقدم كل ما يمكن أن يقدم فى هذا المجال ، الأمر الذى يجعل الموضوع فى حاجة إلى إضافة عساها تثريه وتثرى به معًا ، والأمر الثانى أن تحديد هذه الأسس والاعتبارات هو الأساس الضرورى للتعرف إلى الأقسام وتحديد مقوماتها والوقوف على خصائصها ، وبدون هذا التحديد تفتقد الدراسة نقطة البدء الموضوعية الصحيحة وتسم بالشك كل ما يصدر عنها من نتائج .

ولعل أهم الأسس والاعتبارات التى يمكن أن تستند إليها تقسيمات الجملة ما يأتى :

أولا - طبيعة الإسناد فى الجملة ،وتعنى بطبيعة الإسناد هنا المعني الذى تفيده العملية الإسنادية وعلاقته بالواقع الخارجى المصاحب للموقف اللغوى إيجابًا وسلبا ذلك أن فى الجملة جانبين لا يصح إغفالهما ، أو إهمال أحدهما : الجانب الأول المعنى المستفاد من البنية اللفظية لها ، وهو الحكم المأخوذ من العملية الإسنادية فيها . والثانى الموقف اللغوى الذى تستخدم فيه ، وقد يتضمن هذا الموقف واقعا خارجيا موازيا للمعنى المستفاد من الجملة ، كما قد لا يتضمن هذا الواقع ، بل يهدف بناء الجملة إلى تحقيقه . فإذا تضمن الموقف اللغوى أمرًا واقعًا خارجيًا تعبر عنه الجملة أمكن عقد مقارنة ، أو مقابلة ، بين المعنى المستفاد منها

والحقيقة المتمثلة فى الأمر الواقع الخارجى ، فإذا توافقا كانت الجملة صادقة ، وإذا اختلفا إيجابًا وسلبًا انتفى عن الجملة الصدق . أما إذا لم يتضمن الموقف اللغوى أمرًا واقعًا خارجيًا ، بل هدف بناء الجملة إلى تحقيقه ، فإنه يستحيل عقد مقارنة بين معنى الجملة آنئذ وواقع ليس موجودًا بعد ، وهكذا لا مجال للحكم على الجملة حينئذ تصديقا أو تكذيبا .

إنك حين تقول مثلا : ينجح المجد فى زماننا ، تجد نفسك بإزاء حقيقتين : الأولى - الحكم على المجد بالنجاح ، وهى حقيقة مستفادة من عملية الإسناد فى الجملة ، والثانية الأمر الواقع الخارجى الذى تعبر الجملة عنه ، والذى قد يؤيد هذا الحكم وقد لا يؤيده ، لكن سواء أيده أم لم يؤيده فإن من الواضح أنه يمكن عقد مقابلة بين الحقيقتين ، فإذا توافقتا كانت الجملة صادقة ، وإذا اختلفتا كانت كاذبة، وحين تقول : اللهم هب لنا من لدنك رحمة ، فإنك هنا بإزاء حقيقة واحدة ، هى هذا الدعاء المستفاد من الجملة بالرحمة، دون أن يوجد أمر خارجى ، إذا إن رحمة الله مطلوب وقوعها .

وتطبيقا لذلك يقسم جمهور النحاة [1] الجملة إلى قسمين :

١- الجملة الخبرية ، نسبة إلى الخبر ، «وهو الكلام الذى له نسبة خارجية يكون هو حكاية عنها » [2]، وتحتمل التصديق والتكذيب .

٢- والجملة الإنشائية ، نسبة إلى الإنشاء ، « وهو الكلام الذى ليس له نسبة خارجية يكون هو حكاية عنها » [3] ولا تحتمل التصديق والتكذيب .

---

(١) يرى بعض النحاة الأخذ بتقسيم ثلاثى لا ثنائى ، بإضافة قسم ثالث إلى الجملة الخبرية والإنشائية ، وهو الجملة الطلبية مفرقا بين الطلبية والإنشائية بأن الطلبية يتأخر تحقق معناها عن لفظها كما فى نحو : أكرم ضيفك ، أو لا تهنه . والتحقيق - كما ذكر ابن هشام فى الشذور (ص ٣٣) - خلافه « وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء ، وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه وإنما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ » .

(٢) أنوار الربيع ١٦٩ .

(٣) المصدر نفسه .

من هذا يتضح أن أساس هذا التقسيم والاعتبارات الواجبة الرعاية فيه ليست لفظية ، وإنما معنوية ؛ إذ ترتبط بوجود أمر واقع خارجى يمكن قياس مدلول الجملة إليه صدقا وكذبا أو عدم وجوده ، ومقتضى ذلك أن الاعتبارات اللفظية ثانوية فيه ، وهذا صحيح ، فإنه برغم ما يتقرر نحويا من أن الأصل استخدام ألفاظ تدل على الإخبار - سلبا وإيجابا - فى الجملة الخبرية ، واستخدام صيغ دالة على الإنشاء فى الجملة الإنشائية ، فإن القواعد النحوية تجيز استخدام ألفاظ الخبر فى الإنشاء والإنشاء فى الخبر ، كما لو قلت : هداك الله إلى الخير ، ويسر لك البر ، ومكن بك المعروف ، ودعم فيك الحق ، بل يتجاوز هذا الاستخدام الأمثلة ، إذ يطرد فى ألفاظ العقود - أى الألفاظ التى يتم بها عقد ما بين طرفين إيجابا وقبولا - كعقود الزواج والبيع والإجارة ونحوها . ولهذا يمكن إحالة التقسيم الثنائى السابق إلى تقسيم رباعى ، بالمقابلة بين لفظ الجملة ومدلولها ، على النحو الآتى :

١- جملة خبرية لفظا ومعنى .　　٢- جملة إنشائية لفظا ومعنى .

٣- جملة خبرية لفظا إنشائية معنى .　　٤- جملة إنشائية لفظا خبرية معنى .

وبرغم ما لهذا الأساس من أهمية فى تحليل العلاقة بين الجملة والموقف » أو بتعبير آخر : بين مبنى الجملة ووظيفتها الاجتماعية ، الأمر الذى كان ملحوظا إلى حد كبير فى مجالات بعينها فى الدراسات البلاغية ، فإننا مضطرون إلى أن نرجئ الأخذ بمقتضاه فى التقسيم إلى مرحلة أخرى من مراحل هذه الدراسة ، وهى التى سنتوفر فيها - بعون الله- على تحليل الأساليب ، وذلك لأسباب عديدة ، أهمها ثلاثة:

١- أننا فى هذه المرحلة نتناول مكونات الصياغة اللفظية للجملة ، وأشكالها، وأنواعها ، وليس من شك فى أن ثمة علاقة بين هذا كله والوظيفة التى تستخدم الجملة لأدائها ، ولكن الاعتبار التصنيفى يجعل من الضرورى تناول هذه العلاقة فى نطاق الدراسة المباشرة للأساليب كما عالجها التراث النحوى .

٢- أن الصياغة اللفظية للجملة الخبرية قد لا تختلف عن صياغة الجملة الإنشائية - كما أشرنا عند التحليل - مما يجعل الوقوف على خصائص هذه الصياغة ضرورة لعملية التقسيم ذاتها ، ومرحلة سابقة عليها .

٣- أن ثمة تداخلا أحيانا بين الجوانب الخبرية والإنشائية فى تكوين الجملة ، وبخاصة فى الجمل المتعددة أو المتنوعة الإسناد - على نحو ما سنذكر فى الفقرة التالية - كما لو قلت مثلا : هل يكرم الذى يسبق من يليه ؟ . ولا تحقرن قط من يصغرك. مما يجعل تحليل البنية اللفظية ضرورة للانتقال إلى دلالتها المعنوية والوظيفية .

ثانيًا - شكل الإسناد فى الجملة ، ونعنى بالشكل هنا أقسام الإسناد من حيث اتسامه بالوحدة أو التعدد أو التنوع ، فإذا كانت الجملة تحتوى على عملية إسنادية واحدة كانت بسيطة ، وإذا كان الإسناد متعددًا وثمة ترابط عضوى بين عناصر الإسناد كانت مركبة ، أماإذا تضمنت الجملة فضلا عن بنيتها الأساسية بعض التراكيب الإسنادية بغية تحديد بعض العناصر أو توضيحها فإن الإسناد حينئذ يتسم بالتنوع ، ومعنى هذا أن الوحدة هنا فى مقابل التعدد ، أى أن البساطة فى مقابل التركيب ، أما التنوع فهو إضافة صالحة لكليهما . ومقتضى هذا أن الجملة يمكن أن تكون بسيطة ومتنوعة وذلك إذا احتوت على عملية إسنادية إضافية ، كالصفة أو الصلة أو الحال مثلا . كما يمكن أن تكون مركبة ومتنوعة أيضًا بالاعتبار نفسه. ثمة تفرقة ضرورية إذًا بين (تعدد) الإسناد و(تنوعه) فى الجملة . إذ التعدد يسم الجملة بالتركيب ، أما التنوع بذاته فلا تركيب فيه، ومحور التفرقة - كما أشرنا - إلى العلاقة التى تربط العمليات الإسنادية فى الجملة . فإذا كانت العمليات الإسنادية مترابطة ترابطا عضويا - بأن يكون بعضها أطرافا إسنادية للبعض الآخر - كانت الجملة مركبة . أما إذا كانت أطراف الإسناد مستقلة وتقتصر وظيفة التركيب الإسنادى على توضيح بعض العناصر فى تركيب آخر أو تحديدها فإن العملية الإسنادية لا تركيب فيها .

ولعل الأمثلة الآتية توضح ما نعنيه :

يقول الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (١) لقد تضمنت الجملة كما ترى عمليتين إسناديتين ، أطراف الأولى (المحسنون) و(الحسنى) ، وأطراف الثانية (أحسنوا) أى الفعل مسندا إلى واو الجماعة . ولكن تضمن الجملة لهاتين العمليتين الإسناديتين لم يخرجها من دائرة البساطة ، لأن الإسناد فى (أحسنوا) قد اقتصر على توضيح الموصول وتحديد دلالته . وهكذا نستطيع أن نحكم على الجملة بأنها بسيطة ومتنوعة .

ومثلها قوله تعالى : ﴿ فاستم كما أمرت ومن تاب معك ﴾ (٢). فإن عناصر الإسناد وأطرافه فى العمليات الثلاث : (استقم - أمرت - تاب) لا تترابط عضويا ، فليس أى منها طرفا فى الأخرى . وإن حمل الإسناد إلى العملية الأساسية تحديدًا وتوضيحًا .

ومن ناحية أخرى لو حللنا الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴾ (٣) لوجدنا أن الإسناد فيها يتسم بالتركيب والتنوع معا . إذ إنها قد تضمنت أربع عمليات إسنادية ، هى : إن ومعموليها ، والصلة ، والعطف ، وكان ومعمولاها . أما كان ومعمولاها فقد وقعت خبرا لأن ، وهكذا ارتبطت العمليتان الإسناديتان ترابطا عضويا ، وأما الصلة والعطف فقد ذكرا بقصد التحديد والتوضيح دون رباط عضوى يربط عناصرهما بأطراف الإسناد فى الجملة، وهكذا تضمنت الجملة إسنادًا متعددًا ومتنوعًا ومن ثم كانت مركبة ومتنوعة أيضًا.

وهكذا نستطيع أن نجد - تطبيقًا لهذا الاعتبار - التقسيمات التالية للجملة :

١- الجملة البسيطة ، وهى الجملة المفردة الإسناد .

٢- الجملة المركبة ، وهى الجملة المتعددة الإسناد شريطة أن يكون بين العمليات الإسنادية ترابط عضوى .

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة يونس .

(٢) من الآية (١٩٢) من سورة هود .

(٣) من الآية (١٠٧) من آورة الكهف .

٣- الجملة المتنوعة ، وهى التى تتضمن عملية إسنادية أو أكثر لا ترتبط عضويًا بأطراف الإسناد الأساسية فى الجملة .

ونظرًا لأن الجملة المركبة تستلزم كون بعض العمليات الإسنادية طرفًا لبعضها الآخر ، فإن من الضرورى التفرقة بينها على النحو الآتى :

١- الجملة الكبرى ، وهى الإطار العام أو التركيب الشامل الذى يتضمن أكثر من عملية إسنادية بينها ترابط عضوى ولا تكون إلا مركبة .

٢- الجملة الصغري ، وهى وحيدة الإسناد ، ولكنها تقع موقع أحد أطراف عملية إسنادية أكبر منها ، ولا تكون إلا بسيطة .

٣- الجملة المحتملة ، وهى التى تتسم بسمتين : الأولى احتواؤها على أكثر من عملية إسنادية بينها ترابط عضوى ، والثانية وقوعها طرف عملية إسنادية أكبر منها .

ثالثا - أطراف الإسناد فى الجملة : وفى الإسناد كما سبق أن ذكرنا طرفان هما المسند إليه والمسند . أما المسند إليه فالأصل فيه أن يكون اسما صريحا ، وقد يتخذ أحيانا شكل التركيب الإسنادى فيما يصطلح عليه بالمصدر المؤول ولكنه فى قوة الاسم الصريح ، وأما المسند فإنه أكثر تنوعًا وأشد اختلافا ، إذ قد يكون اسما ، أو فعلا ، أو ظرفا ، أو خالفة ، أو تركيبا إسناديا .

وبما أن المسند إليه يتصف بالتماثل نسبيا فى حين يتسم المسند بالتنوع ، لذلك صارت مراعاة نوع المسند أكثر إلحاحًا لما له من تأثير فى تشكيل الجملة وتنويعها ، ومن ثم تعديد أقسامها ، من مقابله الذى يفتقد هذا التنوع والتعدد وهو المسند إليه .

ويضاف إلى هذه الحقيقة مسلمة أخرى ، وهى أن لجملة الشرط وضعا خاصا في عملية الإسناد ، إذ يتم فيها الربط بين تركيبين إسناديين، لكل منهما أطرافه وعناصره ، ولا سبيل إلى إغفال أحد التركيبين ، ومن ثم فإن ترابطهما معًا يجعل علاقتهما شبيهة بعلاقة طرفى الإسناد فى العملية الإسنادية الواحدة ، إذ كل من التركيبين بمثابة الطرف الإسنادى المكمل للآخر .

وبضميمة هاتين الحقيقتين معا نلحظ أن من الممكن نظريا أن توجد الأقسام الجملية الآتية :

١- جملة يكون المسند فيها الفعل .

٢- جملة يكون المسند فيها الاسم .

٣- جملة يكون المسند فيها الظرف أو الجار والمجرور .

٤- جملة يكون المسند فيها تركيبا إسناديا .

٥- جملة الشرط .

ونسجل - بادئ ذى بدئ - أن هذه الأقسام للجملة ليست - حتى الآن - سوى تطبيق نظرى للأساس المقترح وتفصيل للاعتبارات المتضمنة فيه . أما أنواع الجملة وأقسامها المحددة بصورة نهائية فهى نتاج الأخذ بكل الأسس ومراعاة كافة الاعتبارات دون الاقتصار على بعضها .

رابعًا - قابلية النسخ ، والنسخ عملية لغوية تتضمن جانبين مختلفين ، أحدهما يتصف بالثبات ، والآخر يتصف بالتغير . أما الجانب الثابت فهو مكونات البنية الجملية المنسوخة ، فإن هذه المكونات تبقى فى الجملة بعد النسخ دون أن يحذف منها شىء ، وتصبح جزءا من التركيب اللغوى الجديد الذى تمثل أداة النسخ فيه عنصرا محوريا فى اللفظ والمعنى معًا .

وأما الجانب المتغير فيتناول عددًا من الأمور أهمها :

١- العلاقات التى تربط المكونات فى إطار الجملة ، فإن هذه العلاقات تتغير بعد النسخ حتى تتلاءم مع أدواته، ويشمل هذا التغير المعنى العام للجملة كما يشمل أيضًا الصلات الجزئية بين أطرافها ، ولو قارنا مثلا بين : محمد مجتهد ، وكان محمد مجتهدًا لوجدنا العلاقات التى تربط بنية الجملة قد تغيرت بالنسخ ، وأن التغير قد تناول أيضًا الصلات الداخلية بين الأطراف . فقد كانت العلاقة تتصف بالثبوت والاستمرار . ثم صارت - بالنسخ - مقيدة بحاجز زمنى هو الماضى ، بل لعل الصياغة تلقى ظلال النفى على الحال والاستقبال .

٢- الوظيفة النحوية ، التى يمكن تمثيلها بالحالات والعلامات الإعرابية ، فمن الثابت أن العلامات دالة على الحالة الإعرابية ، وأن الحالات الإعرابية مؤشرات على العلاقات الجملية ، وما دامت العلاقات متغيرة فقد وجدت أن تتغير حالاتها وعلاماتها أيضًا .

على أنه ينبغى أن نفطن إلى أن التغير فى الحالات والعلاقات قد لا يشمل بالضرورة كل المكونات ، بل من الممكن أن يقتصر - شكلا - على بعض المكونات فى حين يظل البعض الآخر محتفظًا بشكله الإعرابى قبل النسخ . بيد أن هذا مجرد تشابه شكلى فى الحقيقة ، إذ ما دامت العلاقة قد تغيرت فقد تغيرت أطرافها بالضرورة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن وجود شكل أو حالة إعرابية محددة لمكونات نص لغوي تعبر عن علاقة ثابتة بين أطرافه .فإذا تغيرت حالة بعض الأطراف أو المكونات فقد دل ذلك التغير المحدود على تغير العلاقة نفسها بين سائر الأطراف والمكونات وإن لم تتغير كل الحالات والعلامات .

٣- الظواهر الموقعية أو الموضعية المتصلة بمواضع مكونات الجملة بعد النسخ ومواقعها ، إذ ما دامت أدوات النسخ قد أعادت تشكيل الجملة فإن من الطبيعى أن يعاد تحديد مواقع المكونات فيها ، وأن يراعى فى هذا التحديد - بصورة عامة - أن تحتل هذه الأدوات موقعًا متميزًا بها ، لما لها من تأثير فى مبنى الجملة ومعناها جميعًا.

ويمكن تقسيم الجملة العربية - بشكل عام - إلى قسمين :

١- جملة قابلة للنسخ ، بما يعنيه النسخ من ثبات وتغير .

٢- جملة غير قابلة للفسخ .

خامسًا - قابلية الامتداد ونوع العناصر الممتدة : والامتداد تغير كمى إضافى، مرن التشكيل والموقع غالبًا ، يتمثل فى زيادة بعض الصيغ - من كلمات أو مركبات - على البنية الأساسية للجملة .

ومعنى كونه تغيرًا كميًا أنه لا يتناول بالتغير نوع الجملة ، وإن كانت صلاحية الجملة لقبول شكل من أشكال الامتداد دون غيره يمكن أن يكون عنصرا من عناصر التقسيم النوعى وفقا لخصائص العناصر الممتدة من حيث طبيعة الروابط التى تربطها بمكونات الجملة نفسها .

ومعنى كونه تغيرا إضافيًا أنه يأخذ طابع الزيادة على بنية الجملة الأساسية ، وهذه الزيادة تهدف بالضرورة إلى أداء معان لا تتحقق بدونها، بيد أنها ليست عنصرا من العناصر الإسنادية فى الجملة.

وكونه (مرن التشكيل) ليس احتزازا من أنماط تتسم بثبات التشكيل ومن ثم تتصف بعدم المرونة ، بل هو وصف يكشف طبيعة الامتداد ، فمن بين خصائصه أنه لا يأخذ صورة واحدة من صور الإضافة إلى بنية الجملة الأساسية ، بل تتعدد صوره بتعدد غاياته وتتنوع بتنوع اتجاهاته.

والأصل فيه أن يكون مرن الموقع فى الجملة ، يمكن أن يتصدر بنيتها الأساسية . أو يتخللها ، أو يعقبها ، بيد أنه فى بعض الحالات قد تلزم بعض عناصره موقعًا محددًا ، كما أنه فى حالات أخر قد يأخذ تحديد الموقع شكل حظر الوقوع فى مواقع بعينها .

وعناصر الامتداد التى تسهم بدور فى تحديد أقسام الجملة العربية عديدة ، يأتى فى طليعتها :

١- **المفاعيل :** وهو مصطلح يشيع استخدامه فى التراث النحوى للإشارة إلى مجموعة محددة من الإضافات المتعددة الغايات المتنوعة الخصائص ولكن يجمعها معا عناصر مشتركة من الحالة الإعرابية والصلة الضرورية ببعض أنواع الكلمات العربية . ونحن نستعمله هنا للدلالة على ما يدل عليه فى التراث النحوى ما عدا ما يصطلح عليه فيه (بالمفعول فيه) ، وهو بذلك يتناول كلا من : المفعول به، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول معه .

٢ - **شبه الجملة :** وهو مصطلح يشيع استخدامه فى كتب المتأخرين خاصة للإشارة إلى الظرف والجار والمجرور ، نظرًا لما يختص به كل منهما من خصائص وظيفية فى الاستعمالات اللغوية ، وإن كنا نؤثر أن نستخدم لفظ (الظرف) عوضًا عن (شبه الجملة) ، لأمرين : أولهما أن دعوى شبه الظرف والجار والمجرور بالجملة ليست مسلمة ، فإن محور التشابه - عند القائلين به - أنهما غالبًا ليسا مفردين بل مركبين ، أى مكونين من أكثر من كلمة واحدة ، وهو تشابه محدود ومحصور في إطار اللفظ ، ولا يتسم بالإطراد ، فإن ثمة أنواعًا من المركبات لا يطلق عليها شبه الجملة . فضلا عن أن هذا التشابه اللفظى مخالف للخصيصة الأساسية للجملة وهى الفائدة ، ولطبيعة تكوينها المرتبط بالإسناد . وثانيهما أن الإشارة إلى (الظرف) و (الجار والمجرور) باستخدام أحد المصطلحين دالا عليهما أولى من اللجوء إلى مصطلح ثالث غير معبر عن طبيعتهما . ثم إن استخدام (الظرف) بخاصة أولى من (الجار والمجرور) عنوانا لما فيه من اختصار .

٣- **التوابع :** وهو مصطلح يعني فى التراث مجموعة متنوعة من الإضافات المتعددة الوظائف والأهداف ولكن يجمع بينها تماثل فى المسلك اللغوى من الإضافات حيث مرونة الحالة الإعرابية ، واتفاقها بإطارد مع متبوعها وتضم التوابع الأنواع الأربعة الرئيسة : النعت أو الوصف ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل . وثمة تقسيمات داخلية لكل نوع منها : فالنعت حقيقى وسببى ، والعطف بيان ونسق ، والتوكيد لفظى ومعنوى ، والبدل كل أو بعض أو اشتمال .

٤- **الحال** ، وهو فى حقيقته نوع من الوصف الموقوت ، لأنه صفة للحالة التى يتم فيها الحدث ، ولذلك فإنه برغم توافقه مع الوصف فى الوظيفة فإنه يختلف معه فى المعنى الخاص .

٥- **التمييز** ، وهو إضافة تهدف إلي جلاء غموض وكشف إبهام فى صياغة الجملة ، وقد يكون الغموض فى عملية الإسناد كما قد يكون فى لفظ ومن ثم ينقسم التمييز إلى تمييز النسبة الذى يوضح ما غمض فى علاقة الإسناد ، وتمييز العدد الذى يكشف ما أبهم من ألفاظ .

ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى مجموعتين متميزتين :

تضم **الأولى** المفاعيل ، وتمييز النسبة ، والبدل ، والحال . وتتميز هذه المجموعة بضرورة اتصالها بصورة ما بالفعل أو ما فيه رائحة الفعل من المشتقات. ومن ثم يدل وجود شيئ منها على وجود عنصر فعلى فى الجملة دون أن يدل انتفاؤها على انتفائه .

وتحتوى **الثانية** على ما تبقى من عناصر الامتداد ، وهى تتسم بمرونة ارتباطها بأنواع الكلمة العربية ، إذ تتصل بالفعل كما تتصل بغيره .

وبهذا التحديد لمفهوم الامتداد ، وخائصه ، وأنواع العناصر الممتدة ، يتبين أنه يختلف اختلافا واضحا عن النسخ ، وتتخلص أهم صور هذا الاختلاف فى أمرين :

أولهما : أن النسخ يتضمن قدرا من ثبات مكونات البنية الأساسية للجملة وتغيرا فى علاقاتها ووظائفها ، أما الامتداد فإنه لا يغير شيئًا من علاقات الجملة أو وظائفها . وإن تضمن زيادة كمية على مكونات البنية الأساسية .

وثانيهما : أن للنسخ دورا – وإن كان محدودًا – فى التغير الكيفى ، أو النوعى، للجملة ، على نحو ما سنفصل القول فيه فيما بعد ، أما الامتداد فينحصر تأثيره فيما يضيفه من تغير كمى فيها .

سادسًا - علاقات التطابق : وأهم عناصر التطابق بين أطراف الجملة ومكوناتها عنصران أساسيان : أولهما – التطابق فى الحالة العددية ، وصوره ثلاث : الإفراد ، والتثنية ،والجمع . وثانيهما – التطابق فى الحالة النوعية أو الجنسية ، وله صورتان : التذكير والتأنيث [1] .

---

(١) ثمة عناصر تطابق آخر ، بيد أنها ثانوية التأثير فى تحديد المسلك اللغوى لأنواع الجملة العربية إذ تتخلف أحيانًا ولا تطرد دائمًا ولا تلزم إلا فى مواضع محدودة وحالات معدودة ، ومن بين هذه العناصر : التطابق فى الحالة الإعرابية ، والتطابق فى حالة التحديد والشيوع ، التى يصطلح عليها بالتعريف والتنكير . ومن ثم لم نشأ أن نجعلهما ضمن الاعتبارات الواجب رعايتها فى تقسيم الجملة وتحديد أنواعها .

وليس التطابق فى هذين المجالين - أو العنصرين - واجب الرعاية فى كل أنواع الجملة العربية ، كما أن الجمل التى يجب فيها التطابق لا تأخذ بنظام موحد فيه ، ولا تلتزم بنسق واحد له ، بمعنى أن التطابق يمكن أن يميز - وجودا وعدما - بعض أقسام الجملة ، كما أن الشكل الذى يأخذه يميز بدوره أقساما آخر ، وهكذا يمكن أن تعد علاقات التطابق أساسا واضحا من أسس تقسيم الجملة العربية وتحديد أنواعها .

فمثلا لو قابلنا الجملة المكونة من مبتدأ وخبر بالجملة المكونة من فعل وفاعل ظاهر من حيث توافر التطابق العددى بين مكونات الإسناد فيهما لوجدنا أن الجملة الأولى تأخذ موقفًا إيجابيًا فى حين لا تأخذ الجملة الثانية هذا الموقف ، إذ يخلو الفعل ، فى اللغة الفصحى - من علامات التثنية والجمع عند إسناده إلى مثنى أو جمع ، وبذلك تتشابه صورته فى كل الأحوال الإسنادية إلى الاسم الظاهر مفردًا أكان أو مثنى أو جمعا فى حين يلزم رعاية التطابق العددى بين المبتدأ وخبره - المفرد أو التركيب الإسنادي - فى كل الأحوال . وهكذا نستطيع أن نميز - بالتطابق - بين هذين النوعين المتقابلين من أنواع الجملة العربية .

ولو تأملنا الجملة المكونة من مبتدأ وخبر - تلك التى يجب فيها التطابق العددى - لوجدنا أن هذا التطابق يأخذ شكلين أو صورتين متميزتين : الأولى الصورة المباشرة ، وذلك إذا كان الخبر مفردًا - أى ليس تركيبا إسناديًا - حيث يجب أن يتوافق طرفا الإسناد إفرادا وتثنية وجمعا ، تقول مثلا : الطالب ناجح ، والطالبان ناجحان ، والطلاب ناجحون ، وأما الصورة الثانية فغير مباشرة ، إذ لا سبيل فيها إلى تثنية الخبر أو جمعه لكونه تركيبًا إسناديا ، ومن ثم يجب أن يحتوى على ما يشير إلى المبتدأ المثنى أو الجمع رعاية للترابط بين طرفى الإسناد فى الجملة .

إذا أضفنا إلى هاتين الصورتين لحظ المسلك اللغوى للخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا ، لانتهينا إلي أن الظرف والجار والمجرور مختلف عنهما ؛ إذ لا يوجد فيه تطابق مباشر أو غير مباشر ، ذلك أن الظرف والجار والمجرور يفيد نوعا من التحديد الزمانى أو المكانى أو بيان العلاقة . ومن ثم لا يقبل أى منهما

تثنية ولا جمعا ، كما لا يقبل أن يتضمن ما يشير إلى التثنية أو الجمع . بل كل منهما – فى ذاته – يفيد ذلك التحديد أو البيان الذى يكفى لجعله طرفا إسناديًا للمبتدأ .

وهكذا نستطيع بالاحتكام إلى علاقات التطابق أن نميز بين أقسام متميزة للجملة العربية ، أهمها :

١- جملة الفعل والفاعل ، أو نائبه .

٢- جملة المبتدأ والخبر المفرد .

٣- جملة المبتدأ والخبر المكون من تركيب إسنادى .

٤- جملة المبتدأ والخبر الظرف أو الجار والمجرور .

سابعًا - العلاقات الموقعية : ونعنى بها الأشكال التى تخضع لها الجملة فى تحديد مواقع أطراف الإسناد بها ، إذ من الملحوظ أن الجملة العربية – بشكل عام – لا يوجد فيها شكل واحد فقط فى تحديد مواضع هذه الأطراف والعناصر الإسنادية وإنما يوجد لها أشكال متعددة ومتميزة ، لكل منها دوره فى تحديد هذه المواضع أو المواقع ، ومن ثم لكل منها تأثيره فى تشكيل صورة الجملة وتميزها وتعددها ، الأمر الذى يجعل من تحديد هذه الأشكال التى تأخذها العلاقات الموقعية أساسا معتدا به فى مجال دراسة أقسام الجملة العربية وتحديد أنواعها .

والعلاقات الموقعية – بهذا التحديد – جزء من ظاهرة أوسع مدى وأكثر شمولا وأعظم اتساعًا ، وهى ظاهرة « الترتيب » التي تناولها النحاة ضمنا فى عرضهم لقواعد النحو العربى ، إذ إن هذه الظاهرة تتناول كل العوامل المؤثرة فى تحديد مواضع الصيغ – من كلمات أو تراكيب – فى الجملة ، بصرف النظر عن كون هذه الصيغ عناصر إسنادية أو لا [1] . فى حين يقتصر مفهوم « العلاقات الموقعية» فى هذا الموضع على تحديد المواقع التى تحتلها أطراف الإسناد فى الجملة والعوامل المؤثرة فيها . فمجال العلاقات الموقعية إذًا جزء من دائرة ظاهرة الترتيب. وتطبيقا لهذا الفهم فإن بوسعنا أن ندرس العلاقات الموقعية فى نطاق

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

الظاهرة ، ولكننا نؤثر أن نقصد هذه العلاقات بالدراسة المباشرة من حيث هى أساس من أسس التحليل النوعى للجملة العربية ، دون أن يصرفنا عن ذلك ركام التفصيلات التى تأخذها سائر ضوابط الترتيب .

والملحوظ أن العلاقات الموقعية بين أطراف الإسناد فى الجملة ذات اتصال مباشر بالتعبير عن المواقف اللغوية ، فتحديد موقع الطرف الإسنادى رهن بالوفاء باحتياجات الموقف اللغوى ، ولقد سبق أن أدرك هذه العلاقة بوضوح عبد القاهر ، حين قرر صراحة «أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من هو وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذى كان فى نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتب ؟ تبدأ فى هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك فى جميع ذلك متردد فى وجود الفعل وانتفائه ، يجوز أن يكون قد كان وأن يكون ولم يكن . وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ فى ذلك كله بالاسم : ذاك لأنك لم تشك فى الفعل أنه كان . كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ، وإنما شككت فى الفاعل من هو ، فهذا من الفرق من لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ولا يخفى فساد أحدهما فى موضع الآخر » (1) .

ومقتضى هذا التصور أنه يمكن أن تتخذ العلاقة بين عناصر الإسناد فى الجملة أشكالا ثلاثة أساسية ، هى :

١- تقدم المسند على المسند إليه دائما ، وجوبا .

٢- تقدم المسند إليه على المسند دائما . وجوبا .

٣- جواز تبادل المواقع تقديما وتأخيرا بين المسند والمسند إليه .

بيد أن الشكل الثالث الذى يجوز فيه تبادل المواقع بين المسند والمسند إليه رهن بانفصال النص عن الموقف اللغوى وتناوله على أنه بنية لفظية صالحة للاستخدام فى أكثر من موقف ؛ إذ إن ربط النص بالموقف يسلم بالضرورة إلى تحديد الأولوية بين ركنى الإسناد بصورة يتعذر معها مخالفة هذه الأولوية .

* * *

(1) انظر : دلائل الإعجاز ٨٣ .

مقومات الأقســام وخصائصهــا

ننتقل الآن إلى تطبيق ما سبق ذكره من أسس واعتبارات فى محاولة لتحديد أنواع الجـملة العـربيــة ، ولعل من الضـرورى أن نشـيـر منذ البـداية إلى بعض الملحوظات التى تمهد فيما نحسب لهذا التحديد :

الأولــى : أن تحديد أى (نوع) من الأنواع ليس وليد مراعاة أساس بعينه من أسس التـقـسـيم ، بل يجب أن يكون نتـاج الالتـزام بكافـة الأسس والاعـتـبـارات ، ومحصلة لمعطياتها .

الثــانيــة : أن العـلاقـة بين الأقـسام التي سبق فى إطار الأسس ذكـرها ، والأنواع التى يلى من بعد تحديدها ، علاقة دقيقة تحتاج إلى شىء من التـوضيح والبيان : فالأقسام السابقة حصيلة النظر الجزئى المحكوم بمجموعة الاعتبارات المرعية فى كل أساس من أسس التقسيم على حدة ، فهى مرتبطة بهذه الاعتبارات ودائرة معها وجودا وعدما ، ولذلك يمكن أن تجمع بين نوعيات مختلفة الخصائص لمجرد التقائها فى هذه الاعتبارات وتحقيقها فيها . أما الأنواع اللاحقة فخلاصة نظرة متعددة الاعتبارات ، شاملة التحليل من كل النواحى والاتجاهات ،و لذلك لا مجال لاختلاط هذه الأنواع لما يميز كلا منها من خصائص وسمات ، تمتد في حقيقتها عن موقف محدد لكل نوع منها من الأسس السابقة كلها واعتباراتها بأسرها .

الثــالثــة : أن من الضـرورى أن يتـصف كل نوع من الأنواع بالاتسـاق بين عناصره ومقوماته ، والاطراد فى أشكاله ومقتضياته ، ومن الثابت أن من سلبيات أى تقسيم أن تسلم مقولاته إلى شىء من التنافر فى المقومات ، أو تجمع بين المتناقضات ، أو المتضادات ، فى المقتضيات . فإن ذلك معناه اضطراب الأسس وفساد الاعتبارات واختلاط الضوابط واضطراب المقولات.

الرابعة : أن الأصل أن تتصف العلاقة بين الأنواع بالتميز والتقابل والتكامل جميعًا ، ونعنى بالتميز انفراد كل أنواع بخصائص فى المسلك اللغوى تجعل منه

وحدة متسقة متكاملة منفردة النمط فى مجموعها، لا يشترك معها - فى كافة خصائصها - غيرها ولا نقصد بالتقابل التضاد بين الأنواع ، وإنما قدرتها على التفرقة بين ما هو مختلف فيها فى خصائصه أو مقوماته ، بحيث تكون التفرقة بين الأنواع تفرقة بالضرورة بين الخصائص والمقومات ، ومقتضى تكامل هذه الأنواع فيما بينها كونها فى مجموعها قادرة على استقصاء كافة الخصائص الشكلية القائمة بالفعل فى الجملة العربية ، ومعبرة عن جميع الأنماط اللغوية الواردة لها.

* * *

إن تحليل الجملة العربية - وفقا للأسس السابقة ، بغية استكشاف كافة الأنواع المتميزة فيها ، المعبرة عنها ، ينتهى إلى وجود الأنواع الخمس الآتية ، التى نؤثر - منذ البداية - أن نستخدم فيها المصطلحات المميزة التى تشير إلى أبرز خصائص كل منها :

١- الجملة الفعلية .

٢- الجملة الاسمية .

٣- الجملة الظرفية .

٤- الجملة الوصفية .

٥- الجملة الشرطية .

وسنحاول فى الصفحات الآتية أن نذكر - بإيجاز شديد - مقومات كل نوع منها وما يتسم به من خصائص .

النوع الأول - الجملة الفعلية :

مصطلح « الجملة الفعلية » مصطلح قديم له حظ من الانتشار كبير فى التراث النحوى. كما أن مدلوله فى هذا التراث قديم ؛ إذ أقر النحويون منذ عصر

مبكر بأن « الجملة الفعلية » تمثل فى مقابل « الجملة الإسمية » للدلالة على نوع من أنواع الجملة العربية ، له مكوناته وخصائصه المميزة ، التى تتمثل فى كونه يتكون من «فعل» و «وفاعل» ، أو « فعل ونائب فاعل » ، ويتميز بضرورة تقدم الفعل على الفاعل أو نائبه ، انطلاقا من القاعدة العامة التى شاع الأخذ بها فى هذا التراث ، والتى تقول بالربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المصدرة فيها طالما كانت تشغل ركنا إسناديًا بها .

ولكن الأخذ بهذه القاعدة - بالرغم من ذيوعه بين النحاة - لا يسلم من مآخذ؛ إذ تفتقد عددا من الصفات الضرورية التي ينتج عن فقدها لها اختلاط الأنواع واضطراب الأقسام والتعسف فى رعاية الاعتبارات ، أما اختلاط الأنواع واضطراب الأقسام فيتمثل فى التوحيد بين ما هو مختلف والتفريق بين ما هو مؤتلف [1] وأما التعسف فى رعاية الاعتبارات فيتجلى فى إيثاره اعتبار « التقدم » وحده أولى بالرعاية دون سائر الاعتبارات الواجبة الالتزام فى تحديد أنواع الجملة ، بالرغم من أن تقدم صيغة ما فى الجملة أو تأخرها لا ينبغى أن يغير من نوعها ، لارتباط ذلك التقدم والتأخر بالموقف اللغوى والأولويات المرعية فيه ، لا بنوع الجملة والعناصر المكونة لها [2] .

ولذلك فإننا برغم أخذنا بهذا المصطلح ، فإننا مضطرون إلى تحديد دلالته بشكل مختلف رعاية لتلك الأسس والاعتبارات والملاحظات التى أسلفنا الإشارة إليها ، ونحن بذلك نستعيض عن القاعدة التقليدية التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها ، بالأخذ بعدد من القواعد والأسس التى تهدف فى مجموعها إلى تحليل أنظمة الجملة ، وتتآزر على تحديد وجوه الاتفاق والاختلاف بينها ، ومن ثم تقرير مقومات كل نوع منها وخصائصه وعلاقته بغيره من أنواعها . وتطبيقا لهذه الضوابط كلها فإننا لا نجد مناصا من الاعتراف بأن أهم المقومات الأساسية للجملة الفعلية « **وجود الفعل التام** » عنصرا إسناديًا فيها . وفى الفعل التام- كما

(١) انظر: الجملة الفعلية ٣٨ .

(٢) الجملة الفعلية ٣٩ - ٤٠ .

يقرر النحاة - حدث وزمن معًا ، ومن ثم فإن هذا النوع من الجملة يفيد إسناد حدث محدد في زمن محدد إلى المسند إليه .

وبهذا التحديد تشمل « الجملة الفعلية » صورتين متميزتين :

الأولى : يتقدم فيها المسند - أى الفعل التام - على المسند إليه ، فاعلا كان أو نائبا عنه .

والثانية : يتقدم فيها المسند إليه - فاعلا كان أو نائبا عنه - على المسند، أى الفعل التام .

ولهذا النوع خصائص تميز مسلكه اللغوى :

فهو - **أولا** -بسيط الإسناد ، أى أنه يتسم بالإفراد ، وقد يقبل أحيانا التنوع . تقول مثلا : ينجح الطالب ، فيكون الإسناد بسيطا ، ولا يخرج عن البساطة حين يذكر فى الجملة إسناد آخر بغية تحديد بعض ما يتصل بالإسناد الأول ، كما لو قلت مثلا : ينجح الطالب المجد الذى يبذل ما فى وسعه من جهد . وسواء أكان الإسناد مفردا ، أم متنوعا، فإن الجملة تظل بسيطة ولا تقبل التركيب بحال .

وهو - **ثانيا** - لا يقبل النسخ أيا كانت أداته ، سواء أكانت فعلية أم حرفية. وهو - **ثالثا** - يقبل الامتداد بعناصر الامتداد المختلفة ، سواء ما اختص منها بالعنصر الفعلى ، كالمفاعيل ، والحال ، وتمييز النسبة ، أو ما لم يختص به كالتوابع، والظرف ، وتمييز العدد ، وحسبنا أن نمثل للامتداد - بنوعيه - بقول الله تعالي : ﴿ اقرأ كتابك ، كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا ﴾ (١) . وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ * وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ ﴾ (٢) .

وهو - **رابعا** - يلتزم بالتطابق النوعى : تذكيرا وتأنيثًا . إلا فى حالات محدودة يجوز فيها خلو الفعل من علامة التأنيث .

---

(١) الآية (٢٤) من سورة الإسراء .

(٢) الآيات (١٩ - ٢١) من سورة فاطر .

أما فيما يتصل بالتطابق العددى فإن المأثورات النحوية تشير إلى أن من المرجح أن الفصحى فى مراحلها التاريخية القديمة كانت تحقق هذا التطابق بين الفعل ومرفوعه ، متقدما ذلك المرفوع أو متأخرًا . وقد احتفظت بعض اللهجات العربية بتلك المطابقة الكاملة بينهما . ولكن التطور اللغوى فرق بين مسلك الفعل فى حالة التقدم عن مرفوعه المسند إليه وحالة التأخر عنه : فقد احتفظ بهذا التطابق إذا كان المسند إليه مقدما ، وتخلص من علامات التثنية والجمع إذا كان متأخرا [1] .

النوع الثانى - الجملة الاسمية :

مصطلح « الجملة الإسمية » بدوره مصطلح قديم ذائع الانتشار فى التراث النحوى [2] . ويتحدد مدلوله فيه بأنه « الجملة المكونة من مبتدأ وخبر ، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر » وأن « الأصل » فيه أن يتقدم المبتدأ - أو ما كان أصله المبتدأ - على الخبر ، وبذلك إذا تكونت الجملة من اسم وفعل تحدد نوعها حسب المتقدم منهما ، فإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية ، وإذا تقدم الاسم كانت اسمية، تطبيقًا للقاعدة العامة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المتصدرة فيها .

ولقد سبق أن عدلنا عن الأخذ بهذه القاعدة ، لما تسلم إليه من أخطاء سبقت الإشارة إلى أهمها ، وإذا كنا قد ارتضينا الأخذ بهذا المصطلح هنا فإن تحديد مضمونه أمر لا مفر منه حتى يتسق تحديد الأنواع مع الأسس والاعتبارات والملاحظات التى ارتضيناها ، ووفقًا لذلك فإن «الجملة الاسمية» هى الجملة التى يكون المسند فيها واحدًا من ثلاثة :

(أ) الاسم الجامد غير المشتق .

(ب) الاسم المشتق الذى لا يصح كونه رافعًا للمسند إليه .

---

(١) لعل السر فى هذه التفرقة يعود إلى أن علاقة المرفوع المتقدم بالفعل فى حاجة إلى ربط ، لاحتمال كون الفعل مسندا لاسم ظاهر بعده وبذلك تتحول الجملة من بسيطة إلى مركبة ، أما إذا تأخر المرفوع فإن الصلة بين الفعل ومرفوعه لا تحتاج إلى رابط .

(٢) انظر ص ١٢١ - ١٢٦ من هذه الدراسة.

(جـ) التركيب الإسنادى .

ولهذه الجملة خصائص تميزها ، أهمها :

أنها - أولا - يمكن أن تكون بسيطة ، كما يمكن أن تكون مركبة . وتقع بسيطة فى حالتى (أ) و (ب) أى إذا كان المسند فيها اسما جامدًا غير مشتق ، أو مشتقا لا يصلح كونه رافعًا للمسند إليه . وتكون مركبة إذا كان المسند تركيبًا إسناديًا . وسواء أكانت بسيطة أم مركبة فإنها تقبل - أيضًا - التنوع .

أنها - ثانيًا - تقبل النسخ بأدواته المختلفة أفعالا كانت أو حروفًا .

أنها - ثالثًا - واجبة التطابق عدديا ونوعيًا بين طرفى الإسناد فيها .

ويكون هذا التطابق مباشرًا - عن طريق التثنية والجمع - إذا كان المسند اسمًا مشتقًا أو جامدًا .

ويكون غير مباشر - عن طريق الروابط المختلفة : كالضمير ، أو الإشارة ، أو العموم ، أو تكرار اللفظ ... إلخ - إذا كان المسند تركيبًا إسناديًا .

وفيما يتصل بقبول الامتداد فإن الجملة تقبل الامتداد بالعناصر التى لا ترتبط بالعنصر الفعلى ، أما عناصر الامتداد المرتبطة بالعنصر الفعلى فإنها لا تقبلها إلا فى حالات إسنادية معينة .

وأما فيما يتصل بالترتيب فإن الأصل تقدم المسند إليه على المسند . وقد تجدّ ظروف تجعل هذا الأصل واجبًا ، كما قد توجد اعتبارات توجب عكس ذلك ، وفقًا لقواعد نحوية أو وفاء بحاجات فى الموقف اللغوى . وفى غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة ، بحيث يصح أن نقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر ، مع ملاحظة أن الأصل هو تقدم المسند إليه ، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية .

النوع الثالث - الجملة الظرفية :

مصطلح « الجملة الظرفية » مصطلح حديث نسبيًا ، إذا كان أول من استخدمه الزمخشرى [1] ، وقد مثل له بنحو : خالد فى الدار ، كما استعمله ابن هشام أيضًا ، محددًا مدلوله بقوله : « والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد؟ وأفى الدار زيد ؟ ، إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما » [2] ولكن مفهوم « الجملة الظرفية » عندنا مختلف ، تطبيقًا لما سبق تحديده من الأسس والاعتبارات والملاحظات . ونعنى بهذه الجملة ما كان المسند فيها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . ولها صورتان :

الأولى : أن يتقدم المسند – أى الظرف أو الجار والمجرور – على المسند إليه.

والثانية : أن يتقدم المسند إليه على المسند .

ويعرب المسند إليه فى الصورتين مبتدأ ، والمسند خبره . وبذلك نوحد بين ما فرقه النحويون ، إذ يلحقون الصورة الثانية بالجملة الاسمية ، ويجعلون بعض أشكال الصورة الأولى من قبيل الفعلية ، وبعضها الأخر من قبيل الاسمية ، وبعضًا ثالثًا يصلح لإلحاقه بكليهما وفقًا لما تأخذ به من اعتبارات نحوية .

وليس من شك فى أن ثمة قدرًا من التشابه بين هذه الجملة والجملة الاسمية يتمثل – كما ترى – فى أن المسند إليه يعرب مبتدأ والمسند خبره ، وفى أن من الممكن أن يدخل النسخ على هذه الجملة كما تقبله الجملة الإسمية ، فضلا عن أن موقف هذه الجملة من «الترتيب» و « الامتداد » يتماثل مع موقف الجملة الاسمية ، بيد أن ثمة خصائص لغوية تميز مسلك هذه الجملة عن الجملة الاسمية ، وتتضح في :

---

(١) انظر ص ١٢٦ من هذه الدراسة .

(٢) مغنى اللبيب ٢/ ٤٧.

١- أن الجملة الظرفية «بسيطة» دائما ، ولا تقبل التركيب بحال ، في حين كانت الجملة الإسمية في بعض صورها بسيطة ، وفي بعضها مركبة كما أن من الممكن تحويل الجملة البسيطة منها إلى مركبة .

٢- أن الجملة الظرفية « لا تقبل التطابق » بحال : عدديا كان أو نوعيًا ، مباشرًا كان أو غيرمباشر ، إذ إن وظيفة المسند فيها تنحصر في تحديد بعض علاقات المسند إليه ، كزمانه أو مكانه . في حين أن الجملة الاسمية واجبة التطابق بين عناصر الإسناد فيها كما سبق أن ذكرنا .

النوع الرابع - الجملة الوصفية :

مصطلح « الجملة الوصفية » مصطلح يمكن أن يطلق للدلالة على معنيين مختلفين : أولهما الجملة التي تقع وصفًا ، أي الوصف بالجملة ، كما في وقوع الجملة بعد نكرة من النكرات المحضة [1] نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾ [2] ويمكن أن تجد لهذا الإطلاق صدى في التراث النحوي . أما المعنى الثاني فيقصد به نوع خاص من الجملة العربية تختلف مكوناتها في مسلكها اللغوي عن بقية أنواع الجملة العربية ، وهو إطلاق حديث [3] ، وبه نأخذ .

والمقصود « بالجملة الوصفية » - بهذا المعنى - الجملة التي يقع المسند فيها وصفا مشتقا عاملا عمل الفعل ، والوصف يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، نحو : أقائم هذان ؟ وما مضروب العمران ، وهل حسن الوجهان ؟ وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟ وما قرشي أبواك» [4] .

---

(١) انظر في التفرقة بين وقوع الجملة بعد النكرات المحضة وغير المحضة : حاشية الدسوقي على المغني ١٠٢/٢ ، وأنوار الربيع ١٧٣ ، وشرح اللامية المجرادية .

(٢) من الآية (٢٠) من سورة القصص .

(٣) انظر : الجملة الوصفية ، رسالة بدار العلوم للزميل الدكتور شعبان صلاح .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٥٦ .

وتتميز هذه الجملة بعدد من الخصائص التى لا تشاركها فيها - فى مجموعها - غيرها ، الأمر الذى يجعل منها نوعا مستقلا من الأنواع فى الجملة العربية برغم بعض صور التشابه التى تربطها بالجملتين الاسمية والظرفية .

فهو جملة بسيطة دائما ولا تقبل التركيب . وإن قبلت التنوع والامتداد .

ولا تقبل النسخ بأى أداة من أدواته : حرفا كانت أو فعلا .

كما لا تقبل التطابق العددى إلا فى حالة إفراد المسند إليه ، أما فى حالتى التثنية والجمع فلا تطابق .

ولكنها تلتزم بالتطابق النوعى بين طرفى الإسناد : تذكيرا وتأنيثا ، فى كل الأحوال .

كما تلتزم بالترتيب بين الطرفين : فيأتى المسند أولا يليه المسند إليه .

وبذلك تخالف الجملة الإسمية فى موقفها من النسخ ، والتطابق ، والتركيب ، والترتيب .

وتخالف الظرفية فى موقفها من النسخ ، والترتيب ، والتطابق .

فضلا عن مخالفتها للجملة الفعلية فى نوع المسند، وإن شابهتها فى موقفها من البساطة ، والنسخ ، وبعض صور التطابق .

وبذلك يتأكد تميز « الجملة الوصفية » عن بقية أنواع الجملة العربية ، على أن القول بهذا التميز لها ، وعدها نوعا مستقلا منها ، لا يسلم حتما إلى ضرورة الاعتداد « بالصفة » نوعا مستقلا من الكلمات فى اللغة العربية ، فى مقابل «الاسم» و«الفعل» و « الحرف » و « الخالفة » ، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين. وفى طليعتهم الدكتور تمام حسان [1] ؛ إذ إن الروابط الشكلية التي تربط الصفة بالاسم من الوضوح بحيث لا سبيل إلى إغفالها ، ولا مناص من

---

(١) انظر مثلا : اللغة العربية : معناها ومبناها ٩٩ - ١٠٣ ، ومناقشتنا له فى الجزء الأول من المدخل إلى دراسة النحو العربى : ١٩٢ - ٣١٧ .

الاعتداد بها ، فضلا عن أن محاور التقسيم النوعى - كما رأينا - لا تدور حول «المكونات» وحدها ، بل تمتد عن الخصائص التى تتميز بها الجملة ، أى موقفها من سائر أسس التقسيم واعتباراته بأسرها .

النوع الخامس - الجملة الشرطية :

يعود استخدام مصطلح « الجملة الشرطية » إلى الزمخشرى أيضا (١) وقد رفض كثير من النحاة الاعتداد بهذه الجملة ضمن أنواع الجملة العربية تحت تأثير القاعدة التى تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها ، وضرورة إلغاء ما يتقدم من الحروف وعدم اعتبارها ، ومن ثم أحالوا الجملة الشرطية إلى شكل من أشكال «الجملة الفعلية» ، يقول ابن يعيش : « الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل » (٢) ، ويقول ابن هشام : «وزاد الزمخشرى وغيره الجملة الشرطية ، والصواب أنها من قبيل الفعلية » (٣) ، بيد أن إدراك اختلاف مقومات هذه الجملة عن بقية أنواع الجملة العربية ، وتميز خصائصها أمر مقرر فى التراث النحو أيضًا ، وفى ذلك يقول ابن يعيش نفسه : «وتدخل - أى أداة الشرط - على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة ، نحو قولك : إن تأتنى آتك ، والأصل : تأتينى آتيك ، فلما دخلت (إن) عقدت إحدهما بالأخرى حتى لو قلت : إن تأتنى ، وسكت ، لا يكون كلاما حتى تأتى بالجملة الأخرى ، فهو نظير المبتدأ الذى لابد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر ، فالجملة الأولى كالمبتدأ والثانية كالخبر » (٤) .

وهذا النص صريح فى أن ثمة فارقا واضحا بين « الجملة الفعلية » و «الجملة الشرطية » ؛ إذ الجملة الفعلية عند ابن يعيش نفسه تتكون من فعل وفاعل أو نائبه ، وليس تكوين الجملة الشرطية كذلك . بل إنها مركبة من أجزاء ثلاثة ، هى : أداة

---

(١) انظر ص ١٢٦ من هذه الدراسة .

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٨ .

(٣) مغنى اللبيب ٢/ ٤٧ .

(٤) شرح المفصل ٦/ ١٥٦ .

الشرط التي لا سبيل إلى إغفالها ولو تقديرا ؛ لأنها الرابطة بين الجزءين الآخرين ، وبدون ذكرها تتحول الجملة إلى جملتين مستقلتين لا رابط بينهما ، ثم يلي الأداة تركيب إسنادى يقوم مقام المبتدأ فى الجملة ؛ إذ هو كالمحكوم عليه فيها . ثم يقع بعد ذلك تركيب إسنادى آخر يقوم مقام الخبر ، حيث يكون بمثابة الحكم علي المتقدم . وهكذا لا مجال لتشابه مقومات الجملتين إلا بافتراض ما يغير طبيعة الجملة الشرطية ، ويهدر خصائصها . وهو تقدير حذف أداة الشرط من ناحية ، وفصم الرابطة بين الشرط والجواب من ناحية أخرى .

كذلك تختلف «الجملة الشرطية» عن الجملة الاسمية فى المكونات أيضًا؛ فإن الجملة الإسنادية تتضمن - فى حدها الأدنى - طرفين إسناديين ولا يكون المسند إليه فيها إلا اسما صريحا أو مؤولا به . أما الشرطية فإنها لابد أن تحتوى على أربعة أطراف إسنادية مستقلة : مسندين ، ومسندين إليهما ، كما لابد أن تحتوى أيضا على « أداة » الربط بين هذه الأطراف ففيها عمليتان إسناديتان مستقلتان بأطرافهما ولكن مرتبطتان ترابطا ضروريا يستحيل معه فصم إحدى العمليتين عن الأخرى برغم أنها ليست طرفا إسناديا فيها .

وهذه الوجوه من التميز التى تفرق بين الجملة الشرطية والجملتين : الفعلية والاسمية هى بعض ما يفرق بين هذه الجملة وبقية أنواع الجملة العربية . فإنك تستطيع أن تجد سمات أخر تميز - بالإضافة إلى هذه المقومات - الخصائص اللغوية لهذه الجملة . وأهم هذه السمات ما يلى :

١- أن الجملة الشرطية متعددة الإسناد بالضرورة إذ تحتوى على عمليتين إسناديتين ، بيد أن العمليتين لا تداخل بينهما ، بل ترابط .

٢- أن العمليات الإسنادية فى الجملة الشرطية لا تقبل النسخ فى حين تقبل - كل منها على حدة - الامتداد .

٣- أن الترتيب ضرورى بين مكونات الجملة الشرطية الثلاثة الأداة ، والشرط، والجزاء .

٤- أن التطابق بين أطراف العمليات الإسنادية فيها يخضع لضوابط التطابق العددى والنوعى فى الجملة الفعلية .

* * *

نرجو - فى ختام هذا العرض للتقسيمات المتنوعة للجملة العربية ، كما وردت فى التراث النحوى من ناحية ، وكما أسلمت إليها مجموعة المقاييس والأسس الواجبة الرعاية من ناحية أخرى - أن ننتهى إلى عدد من النتائج نشير إليها فيما يأتى:

أولا - أن أهم الأنواع المتميزة فى الجملة العربية الأنواع الخمسة : الفعلية ، والاسمية ، والظرفية ، والوصفية ، والشرطية . وليس من شك فى أن ثمة وجوه اتفاق تربط بين بعض هذه الأنواع وبعض ، بل من الممكن لمس وجوه الشبه التي تربط بينها جميعا ، ومن ثم فإن التمييز بين كل منها وغيرها لا يرتد إلى التباين فى كل شئ ، أو الاختلاف فى كل صفة ، وإنما يمتد عن الخصائص المميزة لكل منها فى مجموعها ، ولقد يتمثل الفرق فى بعض الاعتبارات المحدودة الأمر الذى شاع معه في التراث النحوى تجاوزها ، مما نتج عنه جمعها فى تقسيم رباعى ، أو ثلاثى، أو ثنائى . ولكن هذا التجاوز بمثابة إغفال للواقع اللغوى ، وإهمال لظواهره ، فإن الفروق بين هذه الأنواع من الجمل موجودة ، وإن كانت - فى بعض الأحيان - محدودة .

ثانيا - أن هذه الأنواع الخمسة تتفق فى توافر عنصرين أساسيين فيها ، وهما : الإسناد ، والفائدة التامة ، ومن ثم نميل إلى الرأى الذى يربط مفهوم الجملة بهما معا ، وهو رأى له فى التراث جذور كما سبق أن أوضحنا . والأخذ بهذا الرأى يسلم إلى القول بأن توافر أحد العنصرين دون الآخر فى بنية لغوية ما ينفى عنها بالضرورة كونها جملة . ومقتضى هذا أن التركيب الإسنادى غير المفيد فائدة تامة ليس جملة . ومن ثم يكون استخدام تعبير «جملة الصلة ، أو جملة الشرط ، أو جملة الخبر » .. إلخ مثل هذه التعبيرات اللغوية من قبيل التجوز ؛ لأنها ليست جملا في

الحقيقة لانتفاء شرط الفائدة التامة ، وكذلك إذا توافرت الفائدة فى بعض التعبيرات اللغوية دون أن يتحقق الإسناد فيها فإنها - بدورها - لا تكون جملة. كما فى أسلوب التمني ، والنداء ، والندبة ، والاستغاثة ونحوها ، لعدم وجود طرفى الإسناد بالفعل فيها .

ثالثا - أن المفيد من التراكيب غير الإسنادية يجب أن يدرس فى نطاق الأساليب . ولا ينبغى اللجوء إلى « التأويل » بغية تقدير الإسناد فى مثل هذه الأساليب حتى تدرس فى إطار الجمل ؛ إذ إن أى تقدير سوف يخرج الأسلوب عن وظيفته النحوية والدلالية معا . وحسبنا أن نشير فى هذا المقام إلى المقابلة التي سبق أن أجريناها بين تركيب النداء - مثل : يا زيد - والجملة التى ادعى كثير من النحاة أنها أصل له ، وهى : أدعو ، أو أنادى زيدا [1] . لنصل إلى أن ادعاء النحاة يغفل الخصائص الأسلوبية والسمات الشكلية والأطر الوظيفية جميعًا .

رابعًا - أن مصطلح « التركيب الإسنادى » الذى آثرنا استخدامه للدلالة على ما يتضمن من الألفاظ طرفى الإسناد أو أطرافه دون أن يستقل بالفائدة التامة يختلف عن «الجملة» من ناحية ، و «المركب الإسنادى » من ناحية أخرى .

فهو يختلف عن الجملة لفقدانه الفائدة التامة التى لابد من توافرها فيها بالإضافة إلى الإسناد . ويختلف عن «المركب الإسنادى» الذى سبق تحديده [2] . فى وظيفته النحوية ودلالته المعجمية معا ، أما وظيفة المركب فهى قيامه مقام (الاسم) أى صلاحيته للإسناد إليه ووصفه ووقوع الحال منه إلخ ما يختص به الاسم فى التركيب اللغوى . وأما دلالته المعجمية فلأن المركب قد انتقل بالاستخدام من معانى الألفاظ المكونة له إلى الدلالة على (الذات) المعبر عنها . وبهذا يؤدى المركب وظيفة الكلمة المفردة ويحمل معناها . أما التركيب الإسنادى فمختلف ، إذ يؤدى معانى مفرداته ويحافظ على وظائفها . وهو بذلك يتجاوز المفردات

---

(١) انظر : الجملة الفعلية ١٣٠ - ٣١ .

(٢) انظر المدخل ، الجزء الأول ٣٧١ - ٣٧٢ .

والمركبات معًا إلى مستوى قريب من الجملة ، أو لنقل بين المكونات من مفردات ومركبات وبين الجملة التى تحتوى على الإسناد والفائدة التامة . إذ لا يختلف عن الجملة إلا فى نقص الفائدة فيه. الأمر الذى حدا بكثير من النحويين إلى الاعتداد به فى نطاق الجملة اكتفاء بتوافر عنصر الإسناد فحسب . ولقد ترك هذا الخلط بين اللفظين : «الجملة» و « التركيب الإسنادى » أثره فى دراسة النحاة للعلاقات بين الجمل ، على نحو ما سنتناوله فى الفصل التالى .



الفصل الرابع

علاقات الجمل فى التراث النحوى

- (الجمل) التى ليس لها محل إعرابى .
- (الجمل) التى لها محل إعرابى .

تتعدد الروابط بين الجمل فى العربية ، وتتنوع علاقاتها ، ويمكن مع شىء من التبسيط الذى نرجو ألا يكون مخلا تصنيف هذه الروابط والعلاقات فى مجموعتين متميزتين : تتسم الأولى بأن علاقاتها تمتد عن المعنى ، وتتصف الثانية بأن روابطها ترتد إلى اللفظ ، ونمثل للأولى بنحو قول الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (١) ، فليس بين الجملتين كما ترى رباط لفظى ، ونمثل للثانية بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً ﴾ (٢) ، فإن جملة (عملوا الصالحات) مرتبطة بما قبلها برباط لفظى هو الواو .

وليس معنى كون العلاقة معنوية أنها مبتورة الصلة بالألفاظ ، كما أنه ليس مقتضى كون الرابطة لفظية أنها منبتة الصلة بالمعنى ؛ إذ إن الصلة اللفظية موجودة ضرورة بين كل العبارات ، كما أن العلاقة المعنوية قائمة فى كافة الحالات . وأبسط صور الصلة اللفظية هذا « التواصل » بين الجمل ، فهى تتوالى متصلة ممتدة امتدادا مستمرا في الزمان والمكان . وأهون روابط العلاقة المعنوية صدورها عن متكلم واحد ، فى لحظة واحدة ، عن حال نفسية واحدة ، بغية تحقيق هدف بعينه ، فهى - فى مجموعها - دفقة معنوية مترابطة ، تستطيع أن تجد فيها عناصر تشابه شتى ، بوسعك أن تقف على مظاهرها فى البحث الاجتماعى للغة ، وأن تردها إلى أسبابها فى الدراسة النفسية لها .

وحسبنا أن نمثل لهذا التواصل بين الجوانب اللفظية والمعنوية بتحليل الآيتين السابقتين : ففى قول الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ نفى للبشرية عنه ، ومقتضى هذا النفى ضرورة انتمائه إلى جنس آخر بعينه ، ومن ثم كان إثبات كونه ملكا أمرا حتميا تفرضه الصياغة اللفظية فى هذا الموقف ونحدده فى هذا المقام ، حتى إن

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٢) من الآية (١٠٧) من سورة الكهف .

عبد القاهر الجرجاني جعل العلاقة بين الجملتين - برغم تعدد وجوهها عنده - تصدر عن هذه الصلة بينهما وتدور معها [1] . وهكذا تستطيع أن تجد وشائج قربى لفظية فيما يبدو أنه بعيد عنها . وكذلك الأمر في الآية الأخرى : فإن جملة (عملوا الصالحات) ليست مرتبطة بما قبلها بالواو فحسب ، بل إن المعنى ممتد بينهما ؛ إذ إن الإيمان ليس بمعزل عن العمل الصالح ، بل العمل الصالح نتيجة حتمية للإيمان ، ذلك أن الإيمان ليس موقفا فكريا يمكن أن ينفصل عن السلوك الإنساني ، بل هو عقيدة تصوغ كل سلوك . وبذلك لا يكون الرابط بين الإيمان والعمل في الآية محصورا في (الواو) وحدها، بل ممتدا عن المعاني أيضًا .

وهكذا يكون التقسيم الذي ذكرناه هنا للعلاقات والروابط إلى لفظية ومعنوية قائما على أساس التغليب ليس إلا ، فهو يشير إلى العامل الواضح ، أو السمة البارزة ، دون أن يهدف إلى حصر العوامل كلها أو استقصاء كافة السمات بأسرها.

وكما تتعدد الروابط وتتنوع العلاقات تتعدد العلوم التي تتناولها والمستويات التي تحللها . فإن دراسة الصلات بين الجمل ممكنة في علوم البلاغة ، وعلم الأسلوب ، والنقد الأدبي ، وعلم النفس اللغوي ، والبحوث الاجتماعية في اللغة . وذلك بالإضافة إلى علم النحو أيضًا .

(١) يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز (ص ١٦٥ ، ١٦٦) : « إن قوله : ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ مشابك لقوله : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه : وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ، ووجه هو شبيه بالصفة ». يفصل ذلك بقوله : « فأحد وجهي كونه شبيها بالتأكيد هو أنه إذا كان ملكا لم يكن بشرا ، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكا تحقيقا لا محالة وتأكيدا لنفي أن يكون بشرا . والوجه الثاني : أن الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل : ما هذا بشرا وما هذا أدمي - والحال حال تعظيم وتعجب مما يشاهد في الإنسان من حسن خلق أو خلق - أن يكون الغرض والمراد من الكلام أن يقال إنه ملك وإنه يكنى به عن ذلك حتى إنه يكون مفهوم اللفظ ، وإذا كان مفهوما من اللفظ قبل أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيدا لا محالة ... وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو أنه إذا نفى أن يكون بشرا فقد أثبت له جنس سواه ، إذ من المحال أن يخرج من جنس البشر ثم لا يدخل في جنس آخر ، وإذا كان الأمر كذلك كان إثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه ، وإغناء من أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : فإن لم يكن بشرا فما هو وما جنسه ؟ كما أنك إذا قلت : مررت بزيد الظريف : كان (الظريف) تبيينا وتعيينا للذي أردت من بين من له هذا الاسم، وكنت أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : أي الزيدين أردت ؟ » .

ولكن النحاة فى دراستهم للعلاقات بين الجمل اتخذوا نقطة بدء خاصة بهم ، دارت بحوثهم لهذه العلاقات من خلالها وفى هديها ، وبرغم أنه قد لمسوا جوانب متعددة لهذه العلاقات فى دراستهم فإنهم لم يغفلوا عن (الباب) الذين بدءوا منه ، فقد أسلمهم إلى (الطريق) الذى مضوا فيه، فخصوه وحده بالعناية ، ولم يكن التفاتهم إلى غيره إلا بقدر صلته به أو قربه منه .

وكانت نقطة البدء فى دراسة علاقات الجمل عند النحاة العرب هى تحديد مواقف هذه الجمل من الظاهرة الإعرابية . وهى بداية تتفق وطبيعة الدور الذى قامت به هذه الظاهرة فى التراث النحوى ، إذ كانت محور الرعاية فى هذا التراث ، بحيث كان تناول بقية الظواهر الخاصة بالجملة العربية يتم في إطار هذه الظاهرة وتحت إلحاح مقولاتها [1] . وهكذا يكون من الطبيعى أن يتجاوز تأثير الظاهرة مباحث تركيب الجملة العربية وحدها إلى البحوث المتصلة بعلاقات الجمل ببعضها.

وقد درس النحاة هذه العلاقات فى إطار مجموعة من المقدمات الأساسية أهمها ما يأتى :

أولا : أن الأصل فى الاستعمالات اللغوية ، والأساس فى القواعد النحوية ، أن يقتصر الإعراب على الكلمات المفردة ، لأنها هى التى يمكن أن يتغير آخرها بتغير علاقاتها ووظائفها ، أو يلزم حالة بعينها وإن تعددت علاقاتها ووظائفها ، ومن ثم قسم النحاة الكلمات إلى قسمين رعاية لهذا التغير أو الثبوت ، هما : الكلمات المعربة ، أى التى تتغير أواخرها بتغير مواقعها ووظائفها . وكلمات مبنية ، أى تلزم أواخرها حالة واحدة وإن تنوعت وظائفها .

ثانيا : أنه لابد من التفرقة فى الوظيفة النحوية بين الجملة والمصدر المؤول، برغم ما قد يبدو فى الشكل بينهما من تشابه، فإنك حين تقول مثلا : أن يؤدى الإنسان واجبه أفضل من أن يكون إمعة ، فإن الذى قد يتبادر إلى الذهن أن

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

(يؤدى الإنسان واجبه) جملة ، وأن (يكون إمعة) جملة أيضًا ، ولكنهما فى الحقيقة ليسا من قبيل الجمل ، لأن كلا منهما مسبوقة بحرف مصدرى ولذلك تسبك معه بمصدر، فكل منهما إذًا مصدر مؤول ، والمصدر كلمة مفردة بالفعل ، حتى وإن كان مؤولا ، ولذلك يمكن تحويله إلى مصدر صريح [1] وحينئذ يتحول المبنى إلى مركب إضافى لا جملة .

ثالثا : أن الأصل فى الاستعمالات اللغوية ، والأساس فى القواعد النحوية أن لا تحل الجملة محل الكلمة المفردة ، بل ينبغى أن يكون للجملة مواضعها كما أن للكلمة مواقعها ، ولا يصح أن توضع الجملة مكان الكلمة ، كما لا يصح أن تحل الكلمة محل الجملة ، حتى لا تختلط أساليب الأداء اللغوى ، فتضطرب التراكيب ، وتند عن القواعد .

وبضميمة هذه الأصول معا يستخلص النحاة قاعدة عامة تقرر أن المفروض أن لا يكون للجملة محل إعرابى ، بل يجب أن لا يكون لها محل من الإعراب ، وفى ذلك يقول أبو حيان : « أصل الجمل أن لا يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد ، لأن المعرب إنما هو المفرد ، والأصل فى الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد » [2] .

ولقد كان مقتضى هذه الأصول وما أسلمت إليه من قاعدة أن لا يفكر النحاة فى استقصاء الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ومحاولة حصرها فى أنماط لغوية بعينها ، إذ إن هذا الاستقصاء والحصر يعتمد على القول بثبات هذه الأنماط، وإذا كان من العسير تصور مثل هذا الثبات فى تشكيل اللغة لما تتسم به من مرونة ، فإن من الطبيعى أن تصبح محاولة الاستقصاء والحصر نوعًا من الحرث فى البحر ، بيد أن النحويين قاموا بهذه المحاولة بغية تصنيف علاقات الجمل ووضع إطارات كلية لها .

---

(١) فى تحويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح انظر : الجملة الفعلية ٧٣ - ٧٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ١٧.

رابعًا : قرر النحويون أنه – استثناء من تلك القاعدة العامة – يمكن أن تحل بعض الجمل محل الكلمة المفردة ، ومن ثم تأخذ الجملة حكمها من حيث الوظيفة النحوية ، وليس المعانى المعجمية أو الدلالية ، إذ إن هذه المعاني مرتبطة بالوحدات الداخلة فى تكوينها معجميًا وبمواقع هذه الوحدات ، وعلاقتها ، وخصائصها ، والمواقف اللغوية التى تقال فيها دلاليًا . ومن ثم لا سبيل فى المعجم لأن تحل جملة محل وحدة فيها كما لا مجال فى الدلالة لافتراض مثل هذا الحلول ، وبذلك يكون حلول الجملة محل الكلمة المفردة محصورًا عند هؤلاء النحاة في الوظيفة النحوية لا يتجاوزها إلى غيرها ، وهى تحل محل الكلم المفردة إذا كانت عنصرًا فى مبناها ، سواء أكان عنصرًا أساسيًا فيها أو إضافة مكملة لها . أى سواء أكانت طرفًا إسناديًا أم عنصرًا ممتدًا . ولكن النحاة فى تناولهم لعلاقات الجمل التى تحل محل الكلمات المفردة لم يدرسوا كافة جوانب الوظائف النحوية التي تؤديها ، وإنما حصروا أنفسهم فى إطار الحالات الإعرابية الأربع ومقتضياتها ، بحيث لم يتجاوزوا أحكام الجمل من حيث الحالة الإعرابية إلا عرضًا ، وانصبت جهودهم المباشرة على تبيان الحالات الإعرابية وحدها .

وهكذا تضمن التراث النحوى مبحثين متلازمين فيه : أولهما تحديد الجمل التي ليس لها محل إعرابى ، وثانيهما تفصيل الجمل التي لها محل منه . وقبل أن نبدأ فى عرض ما استقر من ضوابط فى التراث النحوى فى هذين الموضوعين ، لا نرى مناصًا من الإشارة إلى أن دعوي النحاة بوجود جمل لها محل إعرابى تستند إلي مقولة غير مسلمة ، وهى التى تربط مفهوم الجملة بالإسناد فحسب . أى توسع من دائرة الجملة بحيث تشمل ما اصطلحنا عليه بالتركيب الإسنادى أيضًا ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن ثمة اتجاهين آخرين فى تحديد مفهوم الجملة [1] ، الأمر الذى كان يجب أن يسم هذا البحث – منذ البداية – بخصوصية الاتجاه ومحدودية

---

(١) انظر ص ١٩ – ٣٠ من هذه الدراسة .

الموقف ، وإن وجدت - على عكس ذلك - دلائل عديدة تشير إلى أن النحاة الذين رفضوا هذا المفهوم للجملة وقعوا بدورهم - أيضًا - أسرى هذا التقسيم [١] .

أولا : الجمل التى ليس لها محل من الإعراب

من الثابت عن النحويين أن (الأصل) أن لا يكون للجمل محل إعرابى ، ولقد كان مقتضى ذلك اعتبار كافة الجمل غير ذات محل إلا ما يستثنى منها ، ومن ثم عدم حصرها اكتفاء بحصر ما له محل منها ، بيد أن النحاة رأوا سلك كافة العلاقات الجملية فى أطر متميزة لأسباب تعليمية ، وهكذا ذهبوا إلى تحديد الأنماط الجملية التى لا محل لها من الإعراب .

ويشيع فى التراث النحوى أن (الجمل) التى ليس لها محل إعرابى سبع [٢]، هى :

١- الجملة الاستئنافية .

٢- الجمل الاعتراضية .

---

(١) انظر مثلا : اللمع لابن برهان ورقة ١٦ ب ، وأيضًا من ٥٠ ب وكذلك شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١، ٦٥/٢ ، تجد كلا منهما يستخدم مصطلح «جملة الخبر » . والواقع أن مثل هذه المصطلحات أصبحت من الشيوع بحيث لا نجد فيما بين أيدينا من نصوص التراث النحوى ما يشير إلى توقف أحد من النحاة الذين اعتدوا بالفائدة التامة فى تحقق مفهوم الجملة فى استخدامها . وهكذا يلتقى أصحاب الاتجاهات النظرية المختلفة فى الجوانب العملية . وحسبك مثلا أن تقرأ نص ابن برهان : « خبر المبتدأ فى الأصل مفرد ... وإذا وقع المفرد جملة فلابد فيها من راجع إما ظاهر وإما مضمر ، والراجع وما رجع إليه اسمان مسماهما واحد ، والجملة من المبتدأ وخبره تكون خبرا للمبتدأ ... وقد تكون الجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ » . أو نص ابن يعيش : « اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد ، إلا أنها إذا وقعت خبرًا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد - الذى هو الأصل - موقعها لكان مرفوعًا » .

(٢) انظر مثلا : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٩ وما بعدها ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) ، ومغنى اللبيب ٥٣/٢ وما بعدها ، وشرح اللامية المجرادية ٤٩ وما بعدها .

٣- الجملة التفسيرية .

٤- جملة جواب القسم .

٥- جملة جواب الشرط غير الجازم ؛ أو الجازم الذى لم يقترن بالفاء أو إذا الفجائية .

٦- جملة الصلة .

٧- الجملة التابعة لما لا محل لها من الإعراب .

ولكن السيوطى ذكر نقلا عن أبى حيان أنها حصرت فى اثنى عشر قسما، هى [1] :

الأول : أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية ، أو نية لا لفظا ، نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وراكبا جاء زيد . فإن وقعت أول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الإعراب ، نحو : أبوه قائم زيد .

الثانى : أن تقع بعد أدوات الابتداء ، فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائية نحو : خرجت فإذا زيد قائم ، وهل ، وبل ، ولكن ، وألا، وأما ، وما ، النافية غير الحجازية ، وبينما ، وبينا ...

الثالث : أن تقع بعد أدوات التحضيض ، نحو : هلاّ ضربت زيدا .

الرابع : أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو جاء زيد أكرمتك ، ولما جاء زيدا أكرمتك على مذهب سيبويه فى لما ...

الخامس : أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل ، نحو المثل السابق .

السادس : أن تقع صلة لحرف أو اسم ، نحو : قام الذى وجهه حسن ، ونحو قول الشاعر :

يسر المرء ما ذهب الليالى   وكان ذهابهن له ذهابا

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٧ - ١٨ .

الســابع : أن تقع اعتراضية ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾(١) .

الثامن : أن تقع تفسيرية ، نحو قولك : أشرت إليه أن قم .

التاسع : أن تقع توكيدا لما لا محل له من الإعراب ، نحو : قام زيد قام زيد .

العاشر : أن تقع جواب قسم ، نحو : والله ما زيد قائما ...

الحادى عشر : أن تكون معطوفة على ما لا محل له من الإعراب ، نحو : جاء زيد ، وخرج عمرو .

الثانى عشر : الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه ، نحو قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، التقدير : إن فعلت فأنت ظالم ، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها ، نحو : والله إن قام زيد ليقومن عمرو .

ولنا على هذا التحديد الذى نقله السيوطى بعض الملاحظات التى نجملها فى أن النقاط الاثنتى عشرة التى ذكرها يمكن إعادة تصنيفها ، فإن منها ما يتفق مع الجمل السبع اتفاقًا مباشرًا ، ومنها ما يتفق معها اتفاقا غير مباشر ، وتبقى قلة قليلة منها تحتاج إلى بحث .

فمن **النوع الأول** - الذى يتفق مع الجمل السبع اتفاقا مباشرا - الجمل الابتدائية - إذ هى الاستئنافية - والاعتراضية ، والتفسيرية ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير العامل ، والصلة .

ومن **النوع الثانى** - الجملة الواقعة توكيدا لما لا محل له ، والمعطوفة على ما لا محل له ، فإنهما تفصيل للجملة التابعة لما لا محل له .

ومنه أيضًا الجملة الواقعة بعد أدوات التحضيض ، أدوات الابتداء ، إذ هما تفصيل للجملة الابتدائية أو الاستئنافية .

---

(١) من الآية (٧٥) من سورة الواقعة .

وهكذا لا يتبقى من النقاط الاثنتى عشرة إلا موضوعان فحسب ، هما :

١- بعد حروف الشرط غير العاملة .

٢- الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه ، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها ، أى فى حالة اجتماع الشرط والقسم .

وفيهما نظر :

- أما الواقع بعد أداة الشرط فليس جملة عند فريق من النحويين ، بل جزء منها ، إذ هو أحد مكونات أسلوب الشرط ، أو جملة الشرط كما سبق أن ذكرنا، وفى هذا يقول ابن برهان : « والشرط والجزاء جملتان فى الأصل ، فلما دخل عليهما حرف الشرط صارا جملة واحدة تقول : زيد إن أتانى أتيته ، فقولك : زيد مبتدأ ، وبقية الكلام خبره ... والدليل على ما قدمناه من أن الزيادة على الجملة تنقصها أنك لو قلت : زيد أتاني ، كان ذلك مستقلا ، وكذلك لو قلت : زيدا أتيته . أما لو قلت : زيد أتانى أتيته ، كان ذلك غير مستقل حتى تقول : إن أتانى أتيته ، وإن أتيته أتانى » [1] ، ومعنى هذا أن فعل الشرط وحده ليس جملة، إذ الجملة الشرطية التامة تتكون من ثلاثة أجزاء هى : الأداة ، والفعل ، والجزاء ،. وإذا كانت الأداة كلمة واحدة فإن كلا من الفعل والجزاء تركيب إسنادى ، وهكذا إذا حذف الفعل أو الجزاء لم يكن المحذوف جملة تامة ، بل بعض الجملة فحسب .

وحتى إذا أخذنا بوجهة النظر القائلة بأن كلا من الفعل والجزاء (جملة) تظل الإضافة التى ذكرها السيوطى غير مسلمة تمامًا ، لأنه لا مجال - عندنا - للتفرقة إعرابيا بين (الجمل) الواقعة فعلا أو جزاء بعد الأدوات العاملة أو الجازمة ، وتلك التى تقع بعد الأدوات غير الجازمة ، إذ العمل أو الجزم لا يتناول الجمل وإنما ينصب - أو يجب أن ينصب على وحداتها ، أى ينبغى هنا أن يتناول العناصر الإسنادية فيها إذا كانت أفعالا ، وهكذا يستوى فى هذا الموضع جملة الشرط وجملة الجواب دون تفرقة بين حروف الشرط فيها ، ونرجو أن نفصل القول فى هذا

---

(١) اللمع لابن برهان ، ورقة ١٧ - أ.

المـوضـوع حين نتناول آراء النحـاة فى جـملة الجـواب إذا اقـتـرنت بالـفـاء أو (إذا) الفجائية .

وإذا كان موضع السابق وجه عند بعض النحويين يمكن معه إضافة (الجملة) فيـه إلى (الجـمل) التي ليس لهـا مـحل إعـرابى ، فـإن المـوضع الثـانى وهو جـواب الشرط فى المثالين اللذين ذكرهما - لا وجه لقبوله ؛ ذلك أن الجواب فى المثال الثانى قد استغنى عنه لوجود ما يدل عليه ، وهو جواب القسم الذى أغنى عن جواب الشرط ، وبذلك لا يكون لجواب الشرط وجود حتى يصنف بين الجمل ويأخذ حكما لمحله الإعرابى ، وهو فى المثال الأول مختلف فيه، بيد أن الراجح عند النحاة أنه ليس للجواب وجود أيضًا استغناءً بما دل عليه ، وذلك إعمالا للحكم المقرر بعدم تقدم ما فى حيز أداة الشـرط عليها . وإذا كان من المقـرر أصـوليًا أن فيمـا هو موجود غنى عما ليس له وجود فإن الاشتغال بالبحث عن الموقع والحالة الإعرابية لجملة إذا افترض وجودها يعد مخالفة صريحة لهذا الأصل [1] .

وهكذا يمكن تناول ما قدمه التراث النحوى فى موضع : « الجمل التى ليس لها محل إعرابى » فى إطار المواضع السبعة ، مضافا إليها الموضع الأول من هذين الموضعين اللذين كانا من بين ما ذكر السيوطى - وهو (جملة) فعل الشـرط - (بعد حروف الشرط غير العاملة) ومن الممكن الجمع بين هذا الموضع ، والموضعين الاخرين اللذين ذكرهما ابن هشام فى (الجمل) السبع ، وهو « جملة جواب الشـرط غير الجـازم » ، أو الجازم إذا لم يقترن الجواب بالفاء أو إذا فى موضع واحد هو : «بعد حروف الشرط » يستوى فى ذلك الفعل والجواب وسنعرض أولا لهذه الجمل ، وفق مـا هو مقـرر عند جمهور النحويين ، قبل أن نتناول هذا الذى تقرر عندهم بالنقد والتحليل .

* * *

---

(١) الواقع أن دعوى حذف جواب الشرط إذا دل عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ولا يصح جعله جوابًا صناعة مذهب البصريين ، وقد خالفهم الكوفيون والمبرد ، الذين يرون أنه لا حذف فى هذه الحالة وأن المتقدم هو الجواب ، انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ - ٢٥٣.

١- الجملة الاستئنافية (١).

الجملة الاستئنافية هى الجملة التى يستأنف بها المتكلم حديثا ليس متصلا من الناحية اللفظية بماقبله ، سواء كان ثمة اتصال من حيث المعنى أو انقطاع ، ومن ثم يرى النحويون أن الجملة الاستئنافية تتناول مجموعتين من الجمل :

المجموعة الأولى : الجمل التى يفتتح بها الكلام ، ويمكن أن يصطلح عليها بالجمل المستأنفة استئنافا تاما ،أو كاملا ، كما يقول القائل : « هذا زمن الردة والمد الشعوبى القوى » فإن هذه جملة اسمية مستأنفة استئنافا تام ، لأنها بداية كلام ، وكذلك قوله : « لم أعد أفهم شيئا يا بنى » فإنها جملة فعلية قد افتتح بها الكلام ، ولذلك كانت مستأنفة استئنافا تاما .

وهكذا الجمل الأولى دائمًا فى كل ما تقرأ أو تسمع : من كتب وصحف ومجلات ونشرات وأحاديث وخطب وغيرها . فهى جميعا جمل مستأنفة استئنافا تاما ، وليس لها محل من الإعراب .

والمجموعة الثانية : الجمل المنقطعة عما قبلها لفظا ، أو معنى ، أو هما معا :

مثال الجملة المنقطعة عما قبلها لفظا ، نحو : مات فلان رحمه الله ، فإن جملة (رحمه الله) منقطعة عما قبلها من الناحية اللفظية ، لأنه لا يوجد حرف يربط بينها وبين جملة (مات فلان) . وإن كان ثمة رابطة معنوى لارتباط الموت برحمة الله فى وجدان المسلم . ومن هذا النوع عند جمهور النحويين جملة الفعل الملغى لتأخره ، نحو : زيد ناجح أظن ، فإن جملة (أظن) منقطعة لفظا عما قبلها .

ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها معنى قول الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٢) ، فإن جملة (ثم يعيده) مرتبطة بما قبلها

---

(١) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٩ - ٧٢ ، والمغنى ، وحاشية الدسوقى عليه ٢/٥٢ - ٥٨ ، وشرح اللامية المجرادية ٥٠ - ٥٢ .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة يونس .

لفظا بـ (ثم) ولكنها منقطعة عما قبلها - وهى جملة (قل الله يبدأ الخلق) - من حيث المعنى ، لأن مقتضى جملة (ثم يعيده) لم يتحقق بعد ، فإن إعادة الخلق بعد إفنائهم مرتبط بالبعث الذى لم يقع بعد ، ومن ثم لا سبيل إلى حملهم على الإقرار برؤيتها ، وهكذا يكون الموجود فى الآية من قبيل الانقطاع فى المعنى وأن وجد رابط فى اللفظ .

ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) ، فإن جملة (إن العزة لله جميعا) منقطعة عما قبلها لفظا ومعنى ، أما لفظا فظاهر لعدم وجود حرف يربطها بما قبلها ، وأما معنى فلأن هذه الجملة ليست مضمون قولهم . فهم لايقولون ذلك ، بل من المؤكدأنهم يرفضونه ، وهكذا لا اتصال بين هذه الجملة وبين ما قبلها فى اللفظ والمعنى معا .

ومن ثم يكون المقصود بالجملة المنقطعة عما قبلها عند النحاة عدم تعلق الجملة بما قبلها باتباع أو إخبار أو حالية أو نحوها ، سواء كان هناك انقطاع كامل فى المعنى أو فى اللفظ .

ومن اللغويين من يؤثر استخدام مصطلح : « الجملة الابتدائية » بدلا من «الجملة الاستئنافية» ، وقد آثر جمهور النحويين المصطلح الثانى لسببين :

الأول : أن تعبير « الجملة الابتدائية » قد يطلق على الجملة المكونة من مبتدأ وخبر ، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر ، سواء كان لهذه الجملة محل أو ليس لها محل . وذلك غير مقصود ويسلم إلى الخلط .

والثانى : أن مصطلح : « الجملة الاستئنافية » يتناول الجمل التى لا يبتدأ بها لانقطاعها عما قبلها . مما قد لا تتناوله « الجملة الابتدائية » .

---

(١) من الآية (٦٥) من سورة يونس .

ولهـذين السـببـين يؤثر جـمـهـور النحـويين اسـتـعـمـال مـصطلح «الجـملة الاستئنافيـة» للدلالة على نوعى الجملة : المفتتح بها الكلام ، والمنقطعة عما قبلها لفظا ، أو معنى ، أو لفظا ومعنى .

ومن اللغويين من يفرق بين المصطلحين ، ويرى أن « الجملة الاستئنافية » هى الجملة الواقعة فى جواب سؤال مقدر ، كما فى نحو قول الله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ ﴾ (١) . فإن جملة القول الثانية (سلام ، قوم منكرون) جواب لسؤال تقديره: فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى ولم تعطف عليها . وإلى هذا الرأى يميل البيانيون ، ولكن النحويين لا يرون مسوغا لهذه التفرقة ، وعندهم أن قصر اصطلاح « الجملة الاستئنافية » على هذه الجمل وحدها لا سند له . ومن ثم يظل استخدام هذا المصطلح مقصودا به النوعين كليهما : المفتتح به الكلام ، والمنقطع لفظا عما قبله ، أو معنى ، أو لفظا ومعنى . وإلى هذين النوعين أشار اليدون فى منظومته بقوله (٢) :

الجمل التى عرا محلها	من معرب سبع ، وهذا فصلها
أولهن الجمل المستأنفة	وهى نوعان بلا مخالفة
فجمل يفتتح النطق بها	وجمل قطعن عما قبلها

* * *

٢- الجملة الاعتراضية (٣) :

الجملة الاعتراضية هى الجملة التى تعترض بين أجزاء جملة أخرى لتحقيق فائدة لفظية أو فائدة معنوية أو الفائدتين جميعا . أما الفائدة اللفظية فتتجلى فى

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة الذاريات .

(٢) انظر : شرح اللامية المجرادية ٥١ .

(٣) انظر : شرح اللامية المجرادية ٦٣ - ٧٠ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٥٨/٢ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) .

إفادة الجملة شيئا من تزيين اللفظ وتحسين الإيقاع وإحداث قدر من التناسق الصوتى والأسلوبى فيها ، وأما الفائدة المعنوية فتمثل فى إفادة الجملة التي تقع بين أجزائها تقوية وتأكيدا، تطبيقا لتلك القاعدة التى قال بها النحويون من أن كل زيادة فى اللفظ تتضمن بالضرورة زيادة فى المعنى ، وهى القاعدة التى وضع بن جنى أصولها حين قرر أن كل زيادة فى المبنى تستلزم الزيادة فى المعنى [1] ، وكان يقصد بذلك بنية الكلمة ، ثم توسع فيها النحويون بحيث شملت مبنى الجملة أيضًا .

وقد وقعت الجملة الاعتراضية فى مواقع عديدة ، أهمها :

(أ) بين الفعل ومرفوعه :

نحو قول الشاعر :

شجاك - أظن - ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

فإن جملة (أظن) قد اعترضت بين الفعل (شجاك) وفاعله (ربع) .

ومنه قول الآخر :

وقد أدركتنى - والحوادث جمة - أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

فإن جملة (والحوادث جمة) معترضة بين الفعل (أدرك) وفاعله (أسنة) .

وقول الآخر أيضًا :

الم يأتيك - والأنباء تنمى - بما لاقت لبون بنى زياد

فإن جملة (والأنباء تنمى) قد اعترضت بين الفعل (يأتى) وفاعله المجرور بحرف جر زائد (مالاقت) .

(ب) بين الفعل ومفعوله :

نحو قول الشاعر :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيفا دبورا الصبا والشمأل

(١) انظر : الخصائص ، لابن جنى .

فقد وقعت الجملة (والدهر ذو تبدل) معترضة بين الفعل (بدل) المبنى للمجهول والمسند إلى الضمير المستتر وبين مفعوله (هيفا) أى الريح الحارة.

(جـ) بين المبتدأ وخبره :

نحو قول الشاعر :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادب لا يمللنه ونوائح

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) معترضة بين الخبر المتقدم (فيهن) والمبتدأ المتأخر (نوادب) .

ومن هذا النوع الاعتراض بجملة الفعل الملغى الواقع بين المبتدأ والخبر ، كما فى نحو : محمد - أظن - موفق . فإن جملة (أظن) معترضة بين المبتدأ (محمد) وخبره (موفق) .

ومن هذا النوع أيضًا عند النحويين أسلوب الاختصاص ، كما فى قول النبى (نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث) فإن (معاشر الأنبياء) المنصوب على الاختصاص مفعول عندهم لفعل محذوف ، وقد اعترضت بين المبتدأ (نحن) وخبره (لا نورث).

(د) بين ما أصله المبتدأ والخبر :

نحو قول الشاعر :

وإنى لرام نظرة قبل التى لعلى - وإن شطت نواها - ازورها

فإن جملة (وإن شطت نواها) قد اعترضت بين (لعل) واسمها وخبرها (أزورها) .

ومن ذلك أيضًا قول الآخر :

يا ليت شعرى - والمنى لا تنفع - هل اغدون يوما وامرى مجمع

فقد اعترضت جملة (المنى لا تنفع) بين (ليت) واسمها ، وجملة الاستفهام الواقعة خبرًا لها عند بعض النحاة ، على تأويل شعرى - (شعورى) والجملة الاستفهامية خبر لها دون رابط لكونها نفس المبتدأ فى المعنى .

ومن ذلك أيضًا قول الآخر :

لعلك - والموعود حق لقاؤه - بدا لك فى تلك القلوص بداء

فإن جملة : (الموعود حق لقاؤه) معترضة بين (لعل) واسمها ، وخبرها (بدا لك ... إلخ) .

ومنه قول ابن هرمة [1] ،

إن سليمى - والله يكلؤها - ضنت بشىء ما كان يرزؤها

فجملة (والله يكلؤها) فصلت بين (إن) واسمها ، وجملة (ضنت) الواقعة خبرا لها .

وقول كثير [2] ،

وانى - وتهيامى بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت -

لكالمرتجى ظل الغمامة كلما تبوا منها للمقيل اضمحلت

فإن جملة (وتهيامى بعزة بعد .. إلخ البيت الأول) معترض بين (إن) واسمها و(لكالمرتجى) الواقع خبرًا لها .

(هـ) بين الشرط وجوابه :

نحو قول الله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [3] فقد فصلت الجملة «ولن تفعلوا» بين فعل الشرط وجوابه ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ ﴾ [4] . فاعترضت جملة «فالله أولى بهما» بين الشرط والجواب . ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ [5] إذ فصل « والله أعلم بما ينزل » بين الشرط والجواب .

---

(١) البيت فى ديوانه ضمن الصحيح من شعره ، انظر : شعر إبراهيم بن هرمة ص ٥٥.

(٢) البيت فى ديوانه .

(٣) من الآية (٢٤) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (١٣٥) من سورة النساء .

(٥) من الآية (١٠١) من سورة النحل .

(و) بين القسم وجوابه :

نحو قول النابغة [1] :

لعمرى - وما عمرى على بهين -	**لقد نطقت بطلا على الأقارع**

فاعترضت جملة « وما عمرى على بهين » بين القسم والجواب ، ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2] . فجملة « والحق أقول » معترضة بين القسم - وهو قوله سبحانه : فالحق ، على تقدير فبالحق ، أى أقسم - وجوابه ، وهو « لأملأن .. الآية » .

وتقع الجملة الاعتراضية فى مواضع أخرى كثيرة ، منها : بين الموصوف وصفته ، وبين الموصول وصلته ، وبين أجزاء جملة الصلة ، وبين المتضايفين ، وبين الجار والمجرور ، وبين الناسخ والمنسوخ ، وبين الحرف وتأكيده اللفظى ،و بين قد والفعل ،وبين حرف التنفيس والفعل ، وبين حرف النفى ومنفيه ، وغير ذلك من المواضع . فإنها جميعًا يصدق عليها تعريف الجملة الاعتراضية لاعتراضها بين أجزاء جملة غيرها .

وقد نظم اليدون هذه المواضع فى قوله [3] :

والاعتراضية وهى الواقعة	**فى المتلازمين خذ مواضعه**
فى الفعل ، والفاعل ، والمفعول	**كما اتى ببعضه تمثيلى**
وبدلت - والدهر ذو تبدل -	**هيفا دبورا بالصبا والشمأل**
والمبتدأ والخبر الملاصق	**كقولها : نحن - بنات طارق -**
وبين ما أصله الابتداء	**ومثل ذاك الشرط والجزاء**
وبين موصوف وبين صفته	**وبين موصول وبين صلته**
وبين أجزاء الصلات اعترضت	**وفى جواب القسم قد عرضت**

---

(١) ديوانه ٣٤ .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة (ص) .

(٣) انظر : شرح اللامية المجرادية ٦٦ - ٦٧ .

والمتضايفين فرقتهما	والجار والمجرور فصلتهما
وبين ناسخ وبين ما دخل	عليه والتوكيل فى حرف حصل
وبين قد وسوف والفعل اعتر	ض وبين منفى ونافيه عرض
وجملتين مستقلتين	فافهم تصب فهاك جملتين

وذكر الزيانى فى منظومته :

وقد تتعرض جملتان فصاعدا	خلافا لقوم قد أبوه فاقبلا

وهو يشير فى البيت إلى موضع خلافى بين النحاة ، وهو هل يجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ؟ أجاز ذلك بعض النحويين ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا * مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١) . فإن (من الذين هادوا) بيان للذين أوتوا وتخصيص لهم ، إذ كان اللفظ عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود . وقد اعترضت بين المفسر بالكسر ، والمفسر بالفتح ثلاث جمل هى : (والله أعلم بأعدائكم ، وكفى بالله وليا ، وكفى بالله نصيرا) وأما قوله سبحانه : (يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل) فليس اعتراضًا وإنما تفسير .

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ (٢) ، فيمن قرأ بسكون التاء فى وضعت، إذ الجملتان المصدرتان يأتى من قولها ، وقد فصل بينهما جملتان معترضتان.

وقد ذهب فريق من النحاة إلى عدم جواز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، مؤولا ما استشهد به المجيزون .

* * *

(١) من الآية (٤٥) من سورة النساء .

(٢) من الآية (٣٦) من سورة آل عمران .

٢- الجملة التفسيرية [1] :

والجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب عند جمهور النحويين ، وإن زعم بعضهم أنها على حسب ما تفسره ، فيمكن أن تكون ذات محل من الإعراب ، كما يمكن أن تكون غير ذات محل ، وهذا رأى ضعيف لم يقل به أحد غير الشلوبين : عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدى ، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ.

والجملة التفسيرية هى « الجملة التى تكشف غموض جملة أخرى سابقة عليها» وقد عرفها بعض النحويين بقولهم : « هى الجملة الفضلة التى تكشف حقيقة ما تليه » بيد أن دخول كلمة « الفضلة » فى التعريف قد يدخل الجملة الحالية ، والجملة الحالية لها محل من الإعراب . وقد أخرج بعض النحويين الجملة الحالية من التعريف على تأويل أن القصد من الفضلة فى الجملة التفسيرية غير مصطلح الفضلة فى الجملة الحالية ، وأخرجها بقيتهم بأن الجملة التفسيرية هى التي تكشف « الحقيقة » فى الجملة السابقة عليها ، أما الجملة الحالية فإنها لا تكشف هذه الحقيقة وإنما تقتصر على توضيح «الحالة» فحسب . ولو عدلنا إلى التعريف الأول الذى ذكرناه وهو « أن الجملة التفسيرية هى الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة عليها » لربما نأينا عن هذا المزلق ، فإن جملة الحال كجملة الصلة لا تكشف غموض جملة بل حالة مفرد . وبذلك تخرج أصلا من التعريف .

والجملة التفسيرية نوعان :

النوع الأول : المجردة من حرف التفسير ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [2] فجملة (خلقه من تراب .. الآية) مفسرة للجملة السابقة عليها ، وليس القصد من ذلك أن عيسى قد خلق من طين كآدم ، بل المقصود أن مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل منهما مخالفا لما جرت به العادة المستمرة من ربط التوالد باجتماع الذكر والأنثى.

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ، وحاشية الدسوقى عليه ٧٢/٢ ، والإعراب عن قواعدالإعراب ٧٤ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وشرح اللامية المجرادية ٥٨.

(٢) من الآية (٥٩) من سورة آل عمران .

والنوع الثـــانى : الجملة المقترنة بحرف التفسير ، وهو حرفان : (أن) المفسرة، و (أى) المفسرة .

● مثال الجملة المقترنة بـ (أن) المفسرة قول الله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ (١) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ (٣) فإن الجملة الواقعة بعد (أن) فى هذه الآيات مفسرة لإبهام الجمل السابقة عليها ، إذ توافرت فيها شروط التفسير بها وهى :

١- أن تسبق (أن) بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٢- أن تقع بعدها جملة .

٣- أن تسبق بجار .

● ومثال الجملة المقترنة بـ (أى) المفسرة قول الشاعر :

وترمينني بالطرف : اى أنت مذنب ... وتقلينني لكن إياك لا اقلى

فجملة (أنت مذنب) مفسرة لجملة (وترمينى بالطرف) ، ومن ذلك أيضًا قولك : استكتمت الصديق حديثنا : أى طلبت منه كتمان ما دار فيه ، فإن الجملة الواقعة بعد (أى) مفسرة الجملة السابقة عليها . ويشترط فى (أى) المفسرة هنا ما اشترط فى (أن) سابقتها .

وقد نظم الزيانى أحكام هذه الجملة بقوله (٤) :

كذا جملة التفسير وهى تبين ما ... تلته كهل هذا ، وفى اقترب انجلى

مجردة تاتى مقرونة بـ (اى) ... و(أن) كأشرت للغلام أن افعلا

وقال الشلوبين المفسر مثل ما ... يفسر فى الإعراب ، والحق ما خلا

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية (٤٣) من سورة الأعراف .

(٣) من الآية (٦) من سورة (ص) .

(٤) شرح اللامية المجرادية ٥٨ - ٦٠ .

وقد أشار بقوله (كهل هذا) فى البيت الأول إلى قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (١) ، فجملة (هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ مفسرة لجملة (أسروا النجوى) .

* * *

٤- جملة جواب القسم (٢) :

يرى جمهور النحويين أن القسم « جملة تؤكد بها جملة أخرى » (٣) ، وأن الغرض من القسم توكيد المقسم عليه سواء أكان نفيًا أم إثباتًا نحو : والله لأسافرن، ووالله لا أسافر ، وإنما كان جواب القسم نفيًا أو إثباتًا ، وهما اللذان يقع عليهما القسم، وهى وإن كانت خبرا فى اللفظ فإنها إنشاء من حيث المعنى ، «لأنك إذا قلت : أحلف بالله – على سبيل الخبر – كان بمنزلة العدة كأنك ستحلف . وكذلك إذا قلت : حلفت ، فإنك إنما أخبرت أنك قد أقسمت فيما مضى . وهو بمنزلة النداء إذا قلت : يا زيد ، فأنت مناد غير مخبر ، ولو قلت : أنادى ، أو : ناديت كان على خلاف معنى يا زيد . فكذلك هنا فى القسم فكما أنك إذا قلت : أنادى ، ونويت النداء لم يكن النداء مخبرا فكذلك إذا قلت : أحلف بالله ، أو أقسم ، ونويت القسم كنت مقسما ، ولم تكن مخبرا . إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر – والجملة عبارة عن كل كلام مستقل – فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : أقسم بالله لأفعلن ، ولو قلت : أقسم بالله ، وسكت ، لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن ، وأكدته بقولك : أحلف بالله » (٤) .

---

(١) من الآية (٣) من سورة الأنبياء .

(٢) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٧٨ ، ومغنى اللبيب ، وحاشية الأمير عليه ، وحاشية الدسوقى عليه ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وشرح اللامية المجرادية ٧٧.

(٣) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١١ ومصادره .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩/٩٠.

نخلص من هذا إلى أن تركيب القسم يضم عددًا من الأجزاء ، هى :

- (جملة) القسم ، وهى فعلية أو اسمية ، نحو : أحلف ، أو لعمرك ، أو لعمر أبيك .

وثمة أفعال فيها معنى اليمين فتجرى مجرى (أحلف) ، ويقع الفعل بعدها .

- أداة القسم ، وهى الموصلة لمعنى الحلف إلى المحلوف به ، وتجر المقسم به .
- المقسم به ، وهو اسم الله تعالى ، وما جرى مجراه مما هو معظم عند الحالف .
- المقسم عليه ، وهو جواب القسم . وهو (الجملة) المؤكدة .

وقد حدث شيء من التطور فى أسلوب القسم ، صار بمقتضاه للقسم أسلوبان[1] .

فى **أولهما** تذكر كافة الأجزاء بما فى ذلك (جملة) القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [2] ، وقوله سبحانه : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ [3] .

وفى **ثانيهما** يستغنى عن (جملة القسم) اكتفاء بما بقى من أجزائه، ومن هذا الأسلوب فى الكتاب الكريم : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ * إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ [4] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[5] .

وسواء كانت جملة القسم مذكورة أو غير مذكورة ، فإن القسم لا يخلو من المقسم عليه، وهو (جملة) الجواب ، وتقع هذه الجملة إسمية ، أو ظرفية ، أو شرطية ، أو فعلية ، ولا تكون وصفية .

فإن كانت فعلية مثبتة صدرت بمضارع أكدت باللام والنون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [6] .

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٧٠ - ١٧٢ ومصادره .

(٢) من الآية (١٠٩) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (١٠٦) من سورة المائدة .

(٤) من الآية (٢) من سورة الليل .

(٥) من الآية (٢) من سورة العصر .

(٦) من الآية (٥٧) من سورة الأنبياء .

وإن كانت فعلية مثبتة صدرت بماض أكدت باللام وقد ، مثل قولك : والله لقد ضاعت الحقيقة وسط أكداس الزيف .

وإن كانت فعلية منفية وجب أن تكون أداة النفى (ما) أو (لا) أو (إن) دون غيرها .

وإن كانت اسمية أو ظرفية أكدت بإن واللام ، أو بإحداهما ؛ مثل : والله إن محمدا لناجح ، أو : إن محمدا ناجح ، أو : لمحمد ناجح ، أو : إن الإنسان لفى خسر ، أو : إن الإنسان فى خسر ، أو : للإنسان فى خسر .

وإن كان جملة شرطية أغنت عن جواب القسم .

وجلى أن الجواب فى هذه المواضع كلها ليس (جملة) تامة إلا فى اعتبار فريق من النحاة ، وهم الذين لا يشترطون تمام الفائدة ، ومن ثم يكون الاعتداد به ضمن (الجمل) التى ليس لها محل إعرابى هنا بهذا الاعتبار .

وقد سلك الزيانى هذه (الجملة) ضمن الجمل التى ليس لها محل فى قوله[1]:

وإن تقع أيضًا لليمين جوابه ... فحكمك فيها مثل حكمك أولا

* * *

٥- بعد أدوات الشرط [2] :

يتكون تركيب الشرط من أجزاء ثلاثة ، هى: أداة الشرط ، ثم (جملة) فعل الشرط ، ثم (جملة) الجواب ، وترتبط الجملتان معًا بالأداة بحيث لا سبيل إلى

(١) شرح اللامية المجزادية ٧٥ .

(٢) آثرنا هذا العنوان لصلاحيته لتناول الجمل التى يرى النحاة أنه ليس لها محل إعرابى وتقع كلها بعد أدوات الشرط ، وهذه الجمل هى : (جملة) جواب الشرط غير الجازم، و(جملة) جواب الشرط الجازم إذا لم يقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، أو إذا اقترن بأى منهما ، و(الجملة) فعل الشرط ، وبرغم وعى ابن هشام بما بين الجملتين الأوليين من اختلاف فإنه آثر أن يجمعهما معًا حرصًا على عدد (السبع) الذى جعله إطارًا لدراسة نوعى الجمل .

إغفال أى منهما دون خلل فى اللفظ والمعنى . الأمر الذى يجعلهما معًا بالإضافة إلى الأداة الرابطة (جملة) واحدة عند من يعتد بالفائدة التامة فى مفهوم الجملة ، كما سبق أن أسلفنا ، وهكذا يكون اعتبارهما (جملتين) رهنًا برأى بعض النحويين فحسب .

وتنقسم أدوات الشرط عند النحاة إلى مجموعتين : مجموعة الأدوات التى يجزم الفعل بعدها ، ومجموعة الأدوات التى لا يجزم الفعل بعدها .

والمجموعة الأولى اثنتا عشرة أداة ، هى : إن ، وما ، ومن ، ومهما ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وأين ، وحيثما ، وإذ ما ، وإذا ما ، وأنى .

وتنقسم من حيث التصنيف النحوى إلى أربعة أقسام :

١- حرف باتفاق ، وهو : (إن) .

٢- حرف على الأصح ، و هو : (إذ ما) و (إذا ما) .

٣- اسم باتفاق ، وهو : (من) ، و (متى) و (أى) و (أين) و (أيان) ، و(أنى) و(حيثما) .

٤- اسم على الأصح ، وهو : (مهما) .

والمجموعة الثانية خمس أدوات ، هى: لو ، ولولا ، ولما (الرابطة) ، وكيف (الشرطية) ، وإذا (الظرفية) [1] :

وتنقسم من حيث التصنيف النحوى إلى ثلاثة أقسام :

١- حرف باتفاق ، وهو : (لو) و (لولا) .

---

(١) فى (إذا) خلاف مرده إلى : هل تعمل الجزم أو لا ؟ ذهب جمهور النحويين إلى احتسابها ضمن أدوات الشرط غير الجازمة ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، وقول الشاعر (وهو أبو ذؤيب الهذلى) :

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع

ورأى بعضهم أنها لا تجزم فى النثر ولكنها تجزم فى الشعر مستشهدان بقول الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل

والحق ما ذهب إليه الجمهور ، والبيت من قبيل الضرورة .

٢- اسم باتفاق ، وهو : (إذا) الظرفية .

٣- مختلف فيه بين الحرفية والاسمية : وهو : (لما) و(كيف) .

وتقتضى هذه الأدوات جميعًا - عاملة أو غير عاملة - (جملتين) ، لا محل لهما من الإعراب ، يستوى فى ذلك الأداة العاملة والمهملة ، إذ إن عمل الأداة ينصب على الفعل وحده ولا يتناول الجملة كلها .

وبهذا التقرير تكون الجمل الواقعة فى إطار الشرط - فعلا أو جوابا - لا محل لها من الإعراب جميعًا ، وبهذا تشمل :

١- (جملة) فعل الشرط بعد الأداة الجازمة .

٢- (جملة) فعل الشرط بعد الأداة غير الجازمة .

٣- (جملة) جواب الشرط بعد الأداة الجازمة ، إذا لم يكن مقترنا بالفاء أو إذا.

٤- (جملة) جواب الشرط بعد الأداة الجازمة ، إذا اقترن الجواب بالفاء أو إذا.

٥- (جملة) جواب الشرط بعد الأداة غير الجازمة .

وهذا التحديد مجرد تفصيل يغنى عنه ما سبق أن ذكرناه ، وهو وقوع (الجملة) بعد أدوات الشرط ، دون تحديد للأداة عاملة أو مهملة ، ومن غير تفرقة بين الفعل والجواب .

* * *

٦- (جملة) الصلة [1] :

العلاقة بين (الموصول) و (الصلة) أوضح من أن يدور حولها خلاف ، فالصلة هى التى توضحه وتبينه وتحدده ، تكشف ما به من غموض وتزيل ما فيه من لبس

---

(١) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٧٢ - ٧٣ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ٨٤ - ٨٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) ، وشرح اللامية المجرادية ٥٥ - ٥٧.

وتضيء ما يكتنفه من ظلمات ، ولهذا يعتبر النحاة الصلة كالجزء من الموصول (1)، بل يذهب بعضهم إلى رد السبب فى كونها لا محل لها إلى هذا الاعتبار ، وليس إلى القاعدة العامة التى تربط بين المحل الإعرابى وصلاحية وقوع الجملة موقع المفرد طردًا وعكسا . إذ لو كان السبب فى عدم المحل الإعرابى عدم وقوع الجملة موقع الكلمة المفردة لوجب أن يكون للجملة محل إعرابى إذا وقعت صلة لأل ، كما فى قول الشاعر :

من القـوم الرسـول الله منهم لهم دانت رقـاب بنى معـد

وقول الآخر :

ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الراى والجدل

وبما أنه ليس للصلة محل من الإعراب فى الموضعين على الراجح من أقوال النحاة ، فيكون السبب إذًا كون الجملة (جملة الصلة) كالجزء من الموصول ، وليس عدم وقوع الجملة موقع المفرد .

من هنا يعتبر النحويون (جملة) الصلة لا محل لها مطلقا ، سواء وقعت صلة لاسم أو حرف ، بالرغم من أن صلة الحرف يمكن - كما هو مقرر - أن يحل محلها المفرد ، بل إن الأصل فى هذه الصلة أن تكون كلمة مفردة مشتقة ، وأن تظهر عليها العلامات الإعرابية .

وتقع (جملة) الصلة اسمية ، أو ظرفية ، أو فعلية كثيرًا ، وتقع شرطية قليلا ، ولم أعثر لها على نماذج تكون فيها وصفية ، وأحسب - وفقا لما سنعرضه فى قواعد الوصفية - أنها لا تكون وصفية مطلقا .

---

(1) كان هذا الاعتبار سببًا فى توهم بعض النحويين أن (الموصول وصلته ليس لهما محل إعرابى) وذلك غير صحيح . إذ إن للموصول محله الإعرابى باعتباره طرفا من أطراف التركيب ، أما (الصلة) فهى موضحة للموصول ومبينة له وهى التى ليس لها محل إعرابى ، انظر أيضًا : المغنى ٢/ ٩٤ ، شرح اللامية المجرادية ٥٥ - ٥٦ .

مثال وقوعها اسمية قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ (١) .

ومثال وقوعها ظرفية قوله سبحانه : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ (٢) :

ومثال وقوعها فعلية قوله سبحانه : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ﴾ (٣) .

ومثال وقوعها شرطية قولك : سأكافئ الذى إن حضر محمد أكرمه وأحسن وفادته .

واعتبار الصلة فى هذه المواضع جملة ليس مقصورا على النحاة الذين لا يعتدون بالفائدة التامة فى مفهوم الجملة وحدهم ، بل يشترك فى هذا الاعتبار النحاة على اختلاف اتجاهاتهم ، وإن كنا لا نشارك النحاة فى هذا الموقف ، أخذا بما سبق أن قررناه فى تحديد الجملة وبيان أنواعها ، من ضرورة توافر عنصرى : الفائدة التامة والإسناد فيها ، وليس من شك فى أن الموصول وصلته معا لا يقدمان فائدة تامة ، ومن ثم نعتبر الصلة هنا من قبيل التركيب الإسنادى فحسب .

* * *

٧- الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب (٤) :

أى الجملة الواقعة بعد ما لا محل له من الإعراب ، وقد تصور بعض النحويين فى هذا الموقف أن ثمة تعارضا بين كون الجملة تابعة ، وكونها لا محل لها ، لأن

(١) الآيات (١ – ٥) من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية (١) من سورة سبأ .

(٣) من الآية (٢٣) من سورة الأحزاب.

(٤) انظر : شرح اللامية المجرادية ٧٧ – ٧٨ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٨٥/٢ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ٨٠ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) .

الأصل فى التوابع أن تكون ذات محل إعرابية ، كما فى النعت والعطف والتوكيد والبدل ، وقد خلص بقية النحويين من هذا التعارض بأن القصد ليس « التبعية الاصطلاحية » التي تستلزم إثبات المحل الإعرابى بل « التبعية اللغوية » ، أى التبعية بمعناها العام ، وهى لا تستلزم محلا إعرابيا ، ومن ذلك قول المجنون :

وشغلت عن فهم الحديث سوى ... ما كان منك وحبكم شغلى

وأديم نحو محدثى نظرى ... أن قد فهمت وعندكم عقلى

فإن جملتى (وحبكم شغلى) و (وأديم نحو محدثى نظرى) تابعتان للجملة الأولى (وشغلت عن فهم الحديث) وهى لا محل لها من الإعراب ، ومن ثم تبعتها الجملتان فى عدم وجود محل إعرابى لأى منهما . ومن ذلك قول المجنون أيضًا :

لقد فضلت ليلى على الناس كالتى ... على الف شهر فضلت ليلة القدر

فيا حبها زدنى جوى كل ليلة ... ويا سلوة الأيام موعدك الحشر

وقول ذى الرمة :

جننا على ليلى وجنت بغيرنا ... وأخرى بنا مجنونة لا نريدها

وقول شاعر معاصر :

يا صلاح الدين باعوك وباعونا جميعًا فى المزاد العلنى

* * *

ثانيـا : الجمل التى لها محل من الإعراب

يشيع بين النحاة الذين رصدوا بصورة مباشرة علاقات الجمل الالتزام بعدد السبع أيضا فى عرضهم للجمل التى لها محل إعرابى . محددين الإطار العام لهذه الجمل بصلاحيتها للحلول محل المفرد ومن ثم أخذها حكمه (1) ، وهم يحـددون هذه الجمل - تفصيلا - فى :

١- الواقعة خبرا .

٢- الواقعة حالا .

٣- الواقعة مفعولا .

٤- الواقعة مضافا إليها .

٥- الواقعة جوابا لشرط جازم إذا اقترنت بالفاء أو إذا .

٦- التابعة لمفرد .

٧- التابعة لجملة لها محل إعرابى .

ولنا على هذا التحديد ملاحظتان أساسيتان :

الأولـــى : أن اعتبار التراكيب اللغوية فى هذه المواضع بأسرها من قبيل «الجمل» ينبغى أن يكون مرتبطا باستبعاد الفائدة التامة من الجملة ، أو بتعبير آخر : بعدم اشتراطها ضمن مقوماتها ، إذ لو اشترطنا تحقق الفائدة التامة فيها ما صح اعتبار التراكيب فى المواضع السابقة جملا ، وإنما يصدق عليها أنها تراكيب إسنادية ، وهذه التراكيب تختلف وظائفها فى الجملة - أو فى البنية الأساسية للجملة - على حسب

---

(١) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) ومغنى اللبيب ٢/ ٨٦ وحاشية الأمير على المغنى ،وحاشية الدسوقى عليه ، وشرح اللامية المجرادية ٧٨.

علاقتها بأطراف الإسناد فيها ، فهى فى الموضع الأول مثلا طرف إسنادى. فى حين أنها فى الموضع الثانى من قبيل الامتداد الزائد عن البنية الأساسية .

والثانية: أن احتساب «الجملة» الواقعة جوابا لشرط جازم إذا اقترنت «بالفاء» أو « إذا » ضمن « الجمل » التى لها محل إعرابى قائم على أساس أن التفرقة بين أدوات الشرط الجازمة والأدوات غير الجازمة ينتج عنه - بالضرورة - كون الجمل بعد الأدوات الجازمة لا تكون إلا مجزومة ، فإذا لم يظهر الجزم لفظا لسبب أو لآخر - كعدم صلاحية الفعل لقبوله ، أو عدم وجود الفعل أصلا - وجب تقديره، وهكذا تصبح الجملة ذات محل إعرابى .

وهذا تصور غير دقيق لوظيفة أداة الشرط وآثارها السياقية ؛ فإن الأداة لا تعمل فى الجملة بحال ، وليس الجزم إلا حالة إعرابية للمفردات لا للتراكيب ، ومن ثم فإن اعتبار «الجملة» فى محل جزم يمثل خلطا بين وظيفة الكلمة ووظيفة التركيب والجملة ، ومن ثم لا نجد مناصا من استبعاد هذه « الجملة » منذ البداية من بين ما له محل إعرابى .

وثمة محاولات أخر لتحديد عدد هذه الجمل فى طليعتها محاولات ثلاث:

- إحداها ذكرها ابن هشام نفسه فى صورة إضافة كمية إلى الجمل السبع ، أضاف فيها إليها موضعين آخرين ، هما [1] :

١- الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾ [2].

٢- الجملة المسند إليها ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [3] وقول العرب : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه .

وليس لأى من هذين الموضعين وجه ؛ فإن الموضع الأول ليس من قبيل الجملة على الحقيقة ؛ إذ المستثنى اسم موصول وهو « من » وما بعده صلته ،

(١) مغنى اللبيب ٢/ ١٠٦.

(٢) من الآية (٢٣) من سورة الغاشية .

(٣) من الآية (٦) من سورة البقرة .

فدعوى اعتبار المستثنى فى الآية جملة تخلط بين وظيفة الصلة ووظيفة الموصول وأما الموضع الثانى – وهو الجملة المسند إليها – ففى شاهديه تفصيل : إذ إن توجيه الآية لا يستلزم كون الجملة مسندا إليها ، ومن الثابت أنه متى جاز الاحتمال سقط الاستدلال ، ثم إن قول العرب المشار إليه من قبيل الأمثال ، وهى لا تغير ، ويجب أن يراعى فى تحليلها طبيعتها . ولو أنا أغفلنا هذا الاعتبار لكان التركيب أقرب إلى المصدر المؤول من غير أداة مصدرية – أو على تقديرها محذوفة – منه إلى اعتباره جملة تامة [1] .

– والمحاولتان الأخريان أقدم من محاولة ابن هشام ، وهما لا تبدآن من التحديد النوعى وإنما من الموقع الإعرابى ، وتعود أولاهما إلى عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١هـ ، وقد تناولها بالشرح ابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧ هـ ، وقد حصرت (الجمل) ذات المحل الإعرابى فى ست أو سبع ، هى [2] :

١- خبر المبتدأ .

٢- خبر كان وأخواتها .

٣- خبر إن وأخواتها .

٤- المفعول الثانى من باب ظننت وأخواتها .

٥- صفة النكرة .

٦- الحال .

أما السابعة فقد أضافها ابن الخشاب فى شرحه على جمل عبد القاهر ، وروى اختلاف النحاة فيها ، وهى الجملة الواقعة بعد «حتى» التى تسمى الابتدائية [3] .

وجلى أن هذه المحاولة محدودة القيمة ، إذ تغفل – عمليا – «جملا» كثيرة تقع مواقع إعرابية من وجهة نظر النحاة ، ولكنها برغم ذلك يمكن أن تعد الأساس

---

(١) ذهب الرضى فى شرح الكافية (٨٦/١) إلى جعل الشاهدين من قبيل المصدر المؤول .

(٢) انظر : الجمل ، لعبد القاهر الجرجانى ٤٠ – ٤١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤٠ – ٣٤٢.

(٣) المرتجل : ٣٤٤ .

الذى بنى عليه أبو حيان الأندلسى المتوفى ٧٤٥ هـ محاولته الشاملة التى نقلها عنه السيوطى ، والتى قسم فيها الجمل ذات المحل الإعرابى بحسب محالها الأربع رفعا، ونصبا ، وجرا ، وجزما [١] .

– فأما التى فى محل رفع فثمان : ست باتفاق ، واثنتان باختلاف ، وهى :

١– أن تقع خبرا للمبتدأ ، نحو : زيد أبوه قائم .

٢– أن تقع خبرا لـ « لا » النافية للجنس ، نحو : لا ريبئة قوم تجئ بخير .

٣– أن تقع خبرا بعد « إن » وأخواتها ، نحو : إن زيدا وجهه حسن .

٤– أن تقع صفة لموصوف مرفوع ، نحو : جاءنى رجل يكتب غلامه .

٥– أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع ، نحو : جاءنى رجل عاقل يكتب خطا حسنا .

٦– أن تقع بدلا من مرفوع ، نحو : أنت تأتينا تلم بنا فى ديارنا .

٧– أن تقع فى موضع الفاعل ، نحو : يعجبنى يقوم زيد .

٨– أن تقع فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [٢] .

والأخيرتان هما المختلف فيهما . « والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذى لم يسم فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيرها وإياه فى تقدير المفرد» [٣] .

– وأما التى فى محل نصب فثلاث عشرة ، عشر منها باتفاق ، وثلاث على خلاف ، وهى :

---

(١) الأشباه والنظائر ، للسيوطى ١٨/٢ – ٢٠ .

(٢) من الآية (١١) من سورة البقرة .

(٣) الأشباه و النظائر ١٩/٢.

١- أن تقع خبرا لكان وأخواتها ، نحو : كان زيد يخرج أخوه .

٢- أن تقع فى موضع المفعول الثانى لظننت وأخواتها ، نحو : ظننت زيدا يقوم أخوه.

٣- أن تقع فى موضع المفعول الثالث لأعلمت وأخواتها ، نحو : أعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه .

٤- أن تقع خبرا بعد « ما » الحجازية ، نحو : ما زيد أبوه قائم .

٥- أن تقع خبرا لـ « لا » أخت « ما » ، نحو : لا رجل يصدق .

٦- أن تقع فى موضع المفعول للقول الذى يحكى به ، نحو : قال زيد عمرو منطلق .

٧- أن تقع فى موضع المفعول للفعل المعلق ، نحو : علمت ما زيد قائم .

٨- أن تقع معطوفة على ما هو منصوب أو موضعه نصب ، نحو : ظننت زيدا قائما ويخرج أبوه .

٩- أن تقع فى موضع الصفة لمنصوب ، نحو : لقيت رجلا يشتم زيدا .

١٠- أن تقع فى موضع الحال ، نحو : قول امرئ القيس (١) :

وقد اغتدى والطير فى وكناتها — بمنجرد قيد الأوابد هيكل

١١- أن تقع فى موضع نصب على البدل ، نحو قولك : عرفت زيدا أبو من هو!

١٢- أن تقع مصدرة بمذ أو منذ ؛ نحو قولك : ما رأيته مذ خلقه الله .

١٣- أن تقع مستثنى بها ، نحو : قام القوم ليس زيدا .

وفى المواضع الثلاثة الأخيرة خلاف .

---

(١) البيت من معلقته المشهورة التى مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل — بسقط اللوى بين الدخول فحومل

- وأما التى فى محل جر فست ، ثلاث باتفاق ، والثلاث الأخيرة بخلاف ، وهى :

١- أن تقع مضافًا إليها أسماء الزمان ، نحو : جئتك يوم زيد أمين .

٢- أن تقع موضع الصفة ، نحو : مررت برجل يكتب مصحفًا .

٣- أن تقع معطوفة على مخفوض ، أو ما موضعه خفض ، نحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .

٤- أن تقع بعد (ذو) فى نحو قول العرب ، اذهب بذى تسلم .

٥- أن تقع بعد (آية) بمعنى علامة ، نحو قول الشاعر :

بآية قام ينطق كل شىء وخان أمانة الديك الغراب

٦- أن تقع بعد(حتى) الابتدائية ، نحو قول امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان

- وأما التى فى موضع جزم فثلاث ، هى :

١- أن تقع بعد أداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل ، نحو : إن قام زيد يقم عمرو .

٢- أن تقع جوابًا للشرط العامل ، نحو: إن يقم زيد فعمرو قائم .

٣- أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جزم ، نحو : إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتهما .

ولنا على هذا النحو من العرض بعض الملحوظات :

أولاهـا : أن (مفهوم) الجملة فيه يلتقى مع مفهوم الجملة عند ابن هشام وشراحه ، فى عدم اشتراط تمام الفائدة .

ثانيها: أن هذا العرض لا يضيف الكثير إلى ما ذكره ابن هشام ، بل هو - فى جوهره - نوع من التفصيل إذ تتردد الجملة الواحدة فيه أكثر من مرة تبعًا لحالتها الإعرابية ، وبرغم أن التفصيل - فى بعض الأحيان - قد يفيد فى التعرف

إلى أبعاد الظاهرة موضوع التفصيل ، فإن (الظاهرة) هنا لم تستفد جديدًا بتكرار ذكر (الجملة) الواحدة . ولنقارن مثلا بين (الجملة الواقعة خبرًا) باعتبارها عنوانًا لجملة ذات محل إعرابي كما ذكر ابن هشام ، وبين ما نقله السيوطي تعبيرًا عن الحقيقة نفسها .

إنه في الوقت الذي ذكر فيه ابن هشام هذه الحقيقة مرة واحدة ، اضطر أبو حيان إلى ذكر هذه الحقيقة نحو خمس مرات ، ثلاث منها في حالة الرفع ، وثنتان في حالة النصب ، هي على التوالي : خبر المبتدأ ، وخبر (لا) النافية للجنس ، وخبر (إن) وأخواتها ، وخبر (ما) الحجازية ، وخبر (لا) أختها . وهذا كله تفصيل هو بالتطبيق أشبه ، ولا جديد فيه يضاف إلى (العنوان) الذي آثره ابن هشام .

وهكذا بوسعك أن ترجع إلى ما ذكر السيوطي نقلا عن أبي حيان لتتأكد من أن ابن هشام قد وفق إلى حد بعيد في اختيار الإطار الذي عرض فيه لأحكام هذه الجمل بالقياس إلى نقل السيوطي ، الذي يعد - في معظمه - من قبيل التفصيل ،، وفي (إجمال) ابن هشام ما يغني عن هذا التفصيل ، فلم يند عنه منه شيء إلا مواضع محدودة كأنها غير موجودة هي التي نعرض لها في الفقرة التالية .

ثالثها : أن (الجمل) الثلاثين التي ذكرها السيوطي كلها من قبيل التفصيل الذي يحسن فيه الإجمال على نحو ما فعل ابن هشام . فيما عدا أربع جمل يبدو أنها لا تندرج في نطاق (السبع) التي ذكرها ابن هشام ، وهي :

١- أن تقع الجملة في موقع الفاعل .

٢- أن تقع الجملة في موقع المفعول الذي لم يسم فاعله .

٣- أن تقع مستثنى بها .

٤- أن تقع بعد أداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل .

وإضافة كل منها إلى (الجمل) التي لها محل إعرابي مثار خلاف :

فـ (الجملتان) الأوليان ليستا من قبيل الجمل في الحقيقة ، إذ لا تقع الجملة فاعلا ولا نائب فاعل، وإنما هما من قبيل المصدر المؤول الذي لم تذكر أداة السبك

فيه، ولقد اعترف السيوطى نفسه بذلك حين قرر أن « الصحيح أن الجملة لاتقع موقع الفاعل ولا المفعول الذى لم يسم فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيرها وإياه فى تقدير المفرد » [1] .

(والجملة) الثالثة ليست إضافة جديدة إلى النقاط السبع بل متضمنة فيها ، إذ إن توجيه تركيب الاستثناء نحويا مرهون بالسياق الذى يستخدم فيه، ولا تعدو (الجملة) فى هذه الحالة إعرابيًا كونها (جملة) وقعت بعد معرفة أو نكرة ، ومن ثم تعرب إعراب الجمل الواقعة بعد المعارف أو النكرات ، وهى - بذلك - لا تعدو كونها حالا أو صفة .

وأما (الجملة) الرابعة فشأنها شأن بقية الجمل الواقعة بعد أدوات الشرط ، وقد سبق ذكرها ، فإنها - حتى إن احتسبت جملة تامة - لا مجال للاعتداد بها فى نطاق الجمل ذات المحل الإعرابى ، لما سبق أن قررناه من أن أدوات الشرط لا تعمل فى الجمل ، وإنما تؤثر فى الأفعال .

وهكذا يتضح أن (الإطار) الذى قدمه ابن هشام يصلح - مع رعاية ما ذكرناه من ملاحظات - لعرض الآراء النحوية فى هذا النمط من العلاقات التركيبية ، وسنقدم بإيجاز خلاصة لهذه الآراء تمهيدًا لمناقشتها .

* * *

١- الجملة الواقعة خبرا [2] :

من المقرر عند النحويين أن الخبر فى الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر - أو ما كان أصله المبتدأ والخبر - يمكن أن يكون مفردًا كما يمكن أن يكون (جملة) . فإذا كان الخبر (جملة) وجب أن يكون له محل إعرابى .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٩/٢.

(٢) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٣ - ٦٤ ومغنى اللبيب ، وحاشية الدسوقى بهامشه ٨٦/٢، شرح اللامية المجرادية ٨٣ - ٨٥ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، والأشباه والنظائر ١٨/٢.

ومحل الجملة الواقعة خبرًا الرفع فى أبواب : المبتدأ ، وإن ، و (لا) النافية للجنس .

ومحلها النصب فى أبواب : (كان) و (كاد) و (ما) الحجازية و (لا) أختها .

– مثال (الجملة) الواقعة خبرًا للمبتدأ – فهى فى محل رفع – قول الشبلى(١):

الصبر يجمل فى المواطن كلها إلا عليك فإنه لا يجمل

فإن جملة (يجمل فى المواطن كلها) خبر عن المبتدأ (الصبر) فهى فى محل رفع .

– ومثال (الجملة) الواقعة خبرًا لإن قوله أيضًا (٢):

إنى لأحسد ناظرى عليكا حتى أغض إذا نظرت إليكا

فإن جملة : (لأحسد ناظرى) فى محل رفع خبر (إن) .

– ومثال (الجملة) الواقعة خبرًا لـ (لا) النافية للجنس قولهم : لا ربيئة قوم تجىء بخير ، فـ (تجىء بخير) وقعت فى محل رفع خبر (لا) (٣).

– ومثال (الجملة) الواقعة خبرًا لكان – فهى فى محل نصب – قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لا يَعْقِلُونَ ﴾ (٤) وقوله سبحانه : ﴿ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لا يُبْصِرُونَ ﴾ (٥) فإن «جملتى» : « لا يعقلون » و « ولا يبصرون » قد وقعتا خبرا لكان فى الآيتين ، فهما فى موضع نصب فيهما .

---

(١) هو أبو بكر جعفر بن يونس المشهور بدلف بن جحدر ، المتوفى ٣٢٤ هـ ، والبيت فى ديوانه ١١٩.

(٢) ديوانه ١١٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٨/٢.

(٤) من الآية (٤٢) من سورة يونس .

(٥) من الآية (٤٣) من سورة يونس .

– ومثال « الجملة » الواقعة خبرًا لكاد – فهى فى محل نصب أيضًا – قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ (١)، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ﴾ (٢)، فإن « جلمتى » : « ليستفزونك من الأرض» و« ليزلقونك بأبصارهم » قد وقعتا خبرًا لكاد فى الموضعين ، فهى فى محل نصب فيهما .

– ومثال « الجملة » الواقعة خبرًا لـ « ما » الحجازية قولك : ما زيد أبوه قائم، فأبوه قائم فى محل نصب خبر « ما » .

ومثال « الجملة الواقعة خبرًا لـ « لا » النافية للوحدة العاملة عمل ليس قولك: لا كاذب يصدق له صديق ، فيصدق له صديق فى محل نصب خبر « لا » .

٢- الجملة الواقعة حالا (٣) :

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ (٤) فإن « جملة » «تستكثر» فى محل نصب حال ، أى : لا تمنن مستكثرًا ، ونحو قوله سبحانه : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾(٥)، فيبكون فى محل نصب حال ، وقوله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ﴾(٦) فإن « جملة : «وأنتم سكارى» فى محل نصب حال ، أى : لا تقربوا الصلاة حال كونكم سكارى .

وقوله سبحانه : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ ﴾ (٧). فإن «اتبعك الأرذلون» فى محل نصب حال .

---

(١) من الآية (٨٦) من سورة الإسراء .
(٢) من الآية (٥١) من سورة القلم .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١٩/٢ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ٦٤ ، وموصل الطلاب ، وحاشية الدسوقى ٨٦/٢ – ٨٧ ، وشرح المفصل ، وشرح اللامية المجرادية ٧٨ – ٧٩ .
(٤) من الآية (٦) من سورة المدثر .
(٥) من الآية (١٦) من سورة يوسف .
(٦) من الآية (٤٣) من سورة النساء .
(٧) من الآية (١١١) من سورة الشعراء .

ومن ذلك قول الشبلى [1] :

عودونى الوصال ، والوصل عذب ورمونى بالصد ، والصد صعب

فإن جملتى : « والوصل عذب » و « والصد صعب » فى محل نصب حال ، ويمكن أن يجعل منه قوله أيضًا [2] :

إن المحبين أحياء وإن دفنوا فى الترب ، أو غرقوا فى الماء أو حرقوا

فإن جملة : « وإن دفنوا فى الترب » يمكن أن تكون حالا فتكون فى محل نصب .

بين الجملتين : المعترضة والحالية :

يحدث كثيرًا أن تتشابه الجملة المعترضة والحالية ، بالرغم من اختلافهما فى الإعراب ، فإن المعترضة كما سبق أن ذكرنا لا محل لها ، فى حين أن الحالية فى محل نصب ، وقد وضع النحويون بعض العلامات التى تميز بين الجملتين ، أهمها :

١- أن الجملة المعترضة يمكن أن تكون غير خبرية أى إنشائية ، فى حين يجب أن تكون الحالية خبرية ولا يصح أن تكون إنشائية .

٢- أن الجملة المعترضة يمكن أن تصدر بالسين أو سوف الدالتين على الاستقبال ، فى حين يمتنع ذلك في الجملة الحالية .

٣- أن الجملة المعترضة يمكن أن تقترن بالفاء ، ولا يجوز ذلك فى الحالية.

٤- أن الجملة المعترضة يجوز أن تقترن بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت ، وذلك غير جائز فى الحالية .

(١) البيت فى ديوانه ٨٥ .

(٢) البيت لأبى بكر الشبلى ، ديوانه ١١٢ .

وفى غير هذه المواضع لا سبيل إلى تمييز الجملتين إلا بالمعنى ، فإن الجملة المعترضة تدل على الاستمرار والدوام ، فهى تأكيد للمعنى العام المستفاد من الجملة التى تعترض بين أجزائها ، أما الحالية فلا دلالة فيها على الاستمرار بل تشير إلى الحالة التى عليها صاحبها وهى موقوتة بالضرورة .

* * *

٣- الجملة الواقعة مفعولا [١] :

ومحلها النصب إذا لم تكن نائبة عن الفاعل ، وإنما تنوب عنه إذا كان الفعل (قال) أو من مادته ، نحو قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[٢]، فجملة ﴿ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ فى محل ربع لأنها نابت مناب فاعل يقال .

وإنما تقع (الجملة) مفعولا - فيكون محلها النصب - فى مواضع :

أولها : فى باب الحكاية بالقول ، أو مرادفه .

- مثال الحكاية بالقول قول الله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾[٣].

وقول الفرزدق [٤] :

فقلت لها : إن البكاء لراحة ... به يشتفى من ظن أن لا تلاقيا

وقول الشبلى [٥] :

يقول خليلى : كيف صبرك عنهم ... فقلت : وهل صبر فيسأل عن كيف

بقلبى هوى أذكى من النار حره ... وأحلى من التقوى ، وأمضى من السيف

---

(١) انظر : مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٨٨/٢ - ٩٦، شرح اللامية المجرادية ٧٩ - ٨٣ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ٦٤ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، والأشباه والنظائر ١٩/٢ .

(٢) من الآية (١٧) من سورة المطففين .

(٣) من الآية (٣٠) من سورة مريم .

(٤) من إحدى نقائضه التى هجا بها جريرا والبعيث ، أنظر ديوانه ٨٩٥.

(٥) ديوانه ١١٢ .

- ومثال الحكاية بمرادف القول قوله سبحانه : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ ﴾(1)، وقوله : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾(2)، وقوله : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ ﴾(3)، وقول الشاعر :

رجلان من مكة أخبرانا ... أنا رأينا رجلا عريانا

وفى مرادف القول - كما فى هذه الأمثلة - اتفاق واختلاف ، أما الاتفاق بين عامة النحويين فعلى أن الجملة فى موضع نصب على المفعولية ، وأما الاختلاف ففى عامل النصب : يرى البصريون أنه قول مقدر ، ويرى الكوفيون أنه الفعل المذكور لإفادته معنى القول .

وثمة رأى ينفرد به الأخفش فى هذه الجمل المرادفة للقول ، وهو اعتبار الجملة الأولى إجمالا والثانية تفصيلا ، وذلك يقتضى أن تكون هذه الجمل مفسرة،ومن ثم لا محل لها من الإعراب »(4).

ثانيها : فى باب (ظن) و (أعلم) .

فإن (الجملة) تقع مفعولا ثانيا لظن ، ومفعولا ثالثا لأعلم .

- مثالها فى باب (ظن) قولك : ظننت الرجل يحسن القيام بواجبه ولا تقوده أهواؤه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾(5)، وقول أبى ذؤيب الهذلى (6) :

فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم ... فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل

---

(1) من الآية (١٣٢) من سورة البقرة .

(2) من الآية (٤٢) من سورة هود .

(3) من الآية (١٠) من سورة القمر .

(4) انظر المغنى ، وحاشية الدسوقى عليه ٢.

(5) من الآية (٩٩) من سورة الكهف .

(6) ديوان الهذليين ٣٦.

وقد وقع في البيت ثلاث «جمل» أخبارًا ، هى خبر « زعم » : «كنت أجهل فيكم»، وخبر « كان » : « أجهل فيكم » وخبر « إن » : « شريت الحلم بعدك بالجهل» ، والخبران الأولان فى محل نصب ، أما الثالث ففى محل رفع .

– ومثالها فى باب « أعلم » قولك : أعلمنى الصديق أمجد يتقدم فى عمله، ومنه قول النابغة [1] :

نبئت زرعة – والسفاهة كاسمها – يهدى إلى غرائب الأشعار

ثالثها : فى باب التعليق [2] :

والتعليق غير مختص بباب « ظن » ، بل يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ، وأشهرها فى باب « ظن » : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلم « بمعنى اعلم » بصيغة الأمر ، ومنها فى غير بابها : تفكر ، ونظر ، وسأل ، وعرف ، ونحوها ، ولذلك يقسم النحويون الجملة فيها أقسامًا ثلاثة :

١- ما كانت الجملة فيها فى موضع مفعول به مقيد بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [3] فما نافية ، وبصاحبهم خبر مقدم، وجنة مبتدأ مؤخر ، و « الجملة » فى محل نصب معمول ليتفكروا على معنى: « فى»، والتقدير : أولم يتفكروا فى عدم جنة صاحبهم .

٢- ما كانت الجملة فيها فى موضع مفعول به مسرح من حرف الجر ، أى غير مقيد به ، نحو : عرفت من أبوك ، فإن « جملة » : من أبوك ،وقعت مفعولا به لعرف دون تقدير حرف جر فيها .

٣- ما كانت الجملة فيها سادة مسد مفعولين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ [4] فأينا أشد عذابا (جملة) سدت مسد مفعولى «تعلمن» فهى فى

---

(١) ديوانه ٥٤ .

(٢) سنتناول موضع « التعليق » إن شاء الله حين ندرس قضية «النسخ » فى الجملة الاسمية ، فى القسم الخاص بالجملة المقيدة .

(٣) من الآية (١٨٤) من سورة الأعراف .

(٤) من الآية (٧١) من سورة طه .

محل نصب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[1] . فجملة : أى الحزبين أحصى ، سدت مسد مفعولى «نعلم» فهى فى محل نصب .

وقد تحتمل الجملة الأوجه الثلاثة حسب اللفظ الذى يقدر ملائما للمعنى، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ فإن «جملة» : أيهم يكفل مريم ، تحتمل الأوجه الثلاثة ، إذ لو قدرت أن المعنى : ينظرون أيهم يكفل مريم ، لكانت فى موضع نصب على أنها فى موضع مفعول به مقيد بفى ، ولو قدرت : يتعرفون أيهم يكفل مريم ، لكانت فى موضع نصب على أنها فى موضع مفعول به مسرح ، ولو قدرت : يقولون أيهم يكفل مريم ، لكانت فى موضع نصب على أنها سدت مسد مفعولى قال ، إذ هى مقول القول .

* * *

٤- الجملة الواقعة مضافا إليها [2] :

ومحلها الجر بانفاق ، لأن المضاف إليه مجرور دائما بالإضافة أو بالمضاف، على خلاف بين النحويين [3] .

وتقع الجملة مضافا إليها فى مواضع ثمانية :

الأول : إذا كان المضاف اسما من أسماء الزمان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [4] . فإن (ولدت) و(أموت) و (أبعث حيا) قد وقعت جملا مضافة إلى (يوم) السابقة عليها ، فهى فى محل جر لإضافتها إليها .

---

(١) من الآية (١٢) من سورة الكهف .

(٢) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٥ - ٦٩ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (مخطوط غير مرقم) ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٩٦/٢ - ١٠٠ ، وشرح اللامية المجرادية ٨٥ - ٩٠ .

(٣) فى عامل الجر فى المضاف إليه انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٣٣ - ١٣٥ .

(٤) من الآية (١٥) من سورة مريم .

والأصل من أسماء الزمان المضافة إلى الجمل (إذ) و (إذا) [1] . وتعرب كل منهما ظرفا ، و (إذ) - كما هو معلوم - ظرف للزمان الماضى ، تقول : زرتك إذ سافر الصديق . وأما (إذا) فظرف للمستقبل ، تقول : أزورك إذا سافر الصديق . وقد ألحق بـ (إذ) و (إذا) ما كان بمعناها ، مثل : حين ، و : وقت ، و : زمان ، و : يوم ، ونحوها من الظروف غير المحدودة ، فالجمل الواقعة بعدها - آنئذ - فى محل جر بالإضافة [2] .

الثانى : إذا كان المضاف (حيث) من أسماء المكان ، نحو : أجلس حيث أخوك جالس ، ونحو : اجلس حيث انتهى بك المجلس ، فإن جلمتى : (أخوك جالس) و (انتهى بك المجلس) قد وقعت كلتاهما مضافا إليها ، فهى فى محل جر .

وحيث واجبة الإضافة إلى الجمل عند جمهور النحويين [3] ، ويمكن أن تقع الجملة بعدها اسمية كما يمكن أن تكون فعلية كما مثلنا ، والأصل أن تكون دالة على المكان كما ذكرنا ، وقد تحتمل الزمان كما قال الأخفش ، ومن ذلك قول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدى ساقه قدمه

وقول الآخر :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا فى غابر الأزمان

الثالث : إذا كان المضاف كلمة (آية) بمعنى «علامة» ، فإنها قد تضاف إلى الجملة الفعلية عند بعض النحويين [4] ، مستشهدين بقول الشاعر :

الا من مبلغ عنى تميما ... بآية ما يحبون الطعاما

بآية يقدمون الخيل شعثا ... كأن على سنابكها مداما

---

(١) انظر : فى تصنيف (إذ) و (إذا) نحويا : الجملة الفعلية ٢٥٤ - ٢٦١ .

(٢) انظر : الجملة الفعلية ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٣) انظر : الجملة الفعلية ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٤) انظر حاشية الدسوقى على المغنى ٩٨/٢.

فإن « جملة » : « يقدمون الخيل » قد وقعت فى محل جر لإضافتها إلى آية ، و كذلك « جملة » : « ما يحبون الطعام » على اعتبار أن « ما » نافية وليست مصدرية، أما إذا اعتبرت مصدرية فإنها تكون من قبيل الإضافة إلى المفرد ، وهو المصدر المؤول .

الرابع والخامس : إذا كان المضاف كلمة « قول » أو كلمة « قائل » [1] - مثال الأول قول الشاعر :

قول : يا للرجال ينهض منا ... مسرعين الكهول والشبانا

فإن « يا للرجال » وقعت فى محل جر بالإضافة إلى « قول » .

- و مثال الثانية قول الآخر :

وأجبت قائل : كيف أنت ، بصالح ... حتى مللت وملنى عوادى

فـ « كيف أنت » جملة وقعت فى محل جر لإضافتها إلى « قائل » .

السادس والسابع : إذا كان المضاف كلمة « لدن » أو كلمة « ريث » . - وتدل « لدن » على مبدأ الغاية [2] ، وتضاف جوازا إلى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف مثبت ، نحو قول الشاعر :

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم ... فلا يك منكم للخلاف جنوح

فإن جملة « سالمتمونا » وقعت فى محل جر بإضافة « لدن » إليها .

- وأما « ريث » فهى مصدر « راث بمعنى أبطأ [3] ، وقد عوملت معاملة أسماء الزمان فى إضافتها إلى الجملة ، وإذا أضيفت إلى الجملة وجب كونها فعلية فعلها متصرف مثبت ، كلدن . والغالب كون فعلها ماضيا ، نحو لو قلت : أزورك ريث قام سعد ، وقد يكون الفعل مضارعا قليلا ومنه قول الحطيئة :

---

(١) انظر : مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى بهامشه ٢/١٠٠ .

(٢) فى تحديد معنى «لدن» ووظيفتها النحوية انظر : الجملة الفعلية ٢٧٣ - ٢٧٤ ومصادرها .

(٣) فى تحديد معنى «ريث» ووظيفتها نحويا انظر : الجملة الفعلية ٢٦٦، ومصادرها .

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه ولا يبيت على مال له قسم

وقول الآخر :

خليلى رفقا ريث أقضى لبانة من العرصات المذكورات عهودا

فإن جملة « أقضى لبانة » وقعت مضافا إليها ، فهى فى محل جر .

الثامن : إذا كان المضاف كلمة « ذو » ، فى نحو قول القائل :

اذهب بذى تسلم .

وقد خرج النحويون هذا المثال ونحوه على أن « الباء » ظرفية ، أى فى وقت ، وأن كلمة « ذى » صفة لزمن محذوف ، ثم اختلفوا فى « ذى » هذه : هل هى بمعنى صاحب ، أو هى اسم موصول .

أما القائلون بأنها بمعنى صاحب فقد ذهبوا إلى أن الزمن المحذوف الذى وقعت صفة له نكرة وليس معرفة ، والتقدير ، اذهب فى وقت صاحب سلامة ، أى فى وقت هو مظنة السلامة . فهى صفة لموصوف نكرة .

وأما القائلون بأنها اسم موصول بمعنى الذى فقد ذهبوا إلى أن موصوفها معرفة .

وبناء على هذا الاختلاف اختلفوا فى كون جملة (تسلم) ذات محل إعرابى أو ليست ذات محل .

فالقائلون بأن (ذى) - فى المثال ونحوه - بمعنى صاحب يجعلون الجملة مضافا إليها ثم يكون محلها الجر .

والقائلون بأنها اسم موصول بمعنى الذى يجعلون الجملة صلة ، فلا يكون لها محل من الإعراب .

* * *

٥- الجملة التابعة لمفرد [١] :

ويتحدد محلها حسب متبوعها ، ومن ثم يقسمها النحويون أقساما ثلاثة :

الأول : الجملة الواقعة نعتا ، ولا يكون منعوتها إلا نكرة . ويمكن أن تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حالة المنعوت :

- مثال وقوعها فى محل رفع قول الله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ ﴾ [٢] فإن (جملة) : (لا بيع فيه) فى محل رفع صفة ليوم . ومنه قول الشبلى[٣]:

لهـا فى طرفـهـا لحظات سـحـر تمـيت بهـا وتحـيى من تريد

فإن (جملة) (تميت بها وتحى من تريد) فى محل رفع صلة للحظات .

- ومثال وقوعها فى محل نصب قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٤] وقوله سبحانه : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لاَّ يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ ﴾[٥] فإن (جملة): (ترجعون فيه إلى الله) فى الآية الأولى ، و (جملة) : (لا يجزى والد عن ولده) فى الثانية ، قد وقعا صفة للمفعول به (يوما) فى الآيتين ، ومن ثم كانت كل منهما فى محل نصب .

- ومثال وقوعها فى محل جر قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٦] ، وقوله سبحانه : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٧] ، فإن (جملة) : (لا ريب فيه) فى الآيتين صفة ليوم المجرورة بحرف الجر فيهما ، ومن ثم كانت (الجملة) فى الموضعين فى محل جر .

---

(١) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٨ - ٦٩ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (غير مرقم) ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١٠٢/٢ - ١٠٤ وشرح اللامية المجرادية ٩٢ - ٩٤.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة إبراهيم .

(٣) ديوانه ٩٥.

(٤) من الآية (٢٨١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٢٣) من سورة لقمان .

(٦) من الآية (٩) من سورة آل عمران .

(٧) من الآية (٢٥) من سورة آل عمران .

الثانى : الجملة المعطوفة بالحرف ، ويمكن أن تكون فى محل رفع أو نصب أو جر أيضًا . فهى فى محل رفع فيما لو قلت مثلا : اليوم قائظ ، ورطوبته عالية ، على اعتبار أن الواو قد عطفت (رطوبته عالية) على (قائظ) ومن ثم كانت الجملة فى محل رفع ، ونحوه ما مثل به السيوطى : جاءنى رجل عاقل ويكتب خطا حسنا.

- وتكون فى محل نصب كما فى قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز [1] :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر

فقد عطفت (أو) جملة : (كانت له قدرا) على (الخلافة) ، ولذلك كانت الجملة فى محل نصب . كما قد يجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [2] على اسم (إن) ، ولذلك كانت الجملة فى محل نصب.

- وتكون فى محل جر فيما لو قلت : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، أو مررت برجل يكتب ويجيد ، فإن (يجيد) معطوف على مجرور أو ما محله الجر .

الثالث : الجملة المبدلة ، أى الواقعة فى باب البدل بدلا من مفرد ، وتقع فى محل رفع أو نصب أو جر أيضًا :

- فهى فى محل رفع فى نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [3] فإن (ما) فى (ما قد قيل) اسم موصول بمعني الذى ، وهو المتبوع المبدل منه ، وأما البدل فجملة إن واسمها وخبرها : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ ، ولذلك تعد هذه الجملة فى محل رفع على البدلية من (ما) الواقعة مبتدأ و (من قبلك) خبرها ، والجملة فى محل رفع نائب فاعل (يقال) .

---

(١) البيت فى ديوانه (٢١١) مع تغيير طفيف : نال الخلافة .

(٢) من الآية (١٨) من سورة الحديد .

(٣) من الآية (٤٣) من سورة فصلت .

- وفى محل نصب فى نحو قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى : كيف يلتقيان

فإن ابن جنى [1] ذهب إلى اعتبار (جملة) الاستفهام : (كيف يلتقيان) بدلا من (حاجة) و (أخرى) أى : أشكو إلى الله حاجتين تعذر التقاؤهما ، فنكون (جملة) الاستفهام فى محل نصب .

* * *

٦- الجملة التابعة لجملة لها محل إعرابى [2] :

ويتحدد محلها تبعًا لمحل الجملة التى تتبعها ، ومن ثم يقسمها النحويون إلى قسمين ، إذ لا تكون إلا فى بابين من أبواب التوابع فحسب :

الباب الأول : عطف النسق ، كما لو قلت : محمد عاد أبوه من السفر وسافر شقيقه ، إذا قدرت أن الواو قد عطفت (جملة) : (سافر شقيقه) على (جملة) : (عاد أبوه) ومن ثم تكون الجملة فى محل رفع .

ويمكن أن يجعل منه قول الشبلى [3] :

وأعجب شىء سمعنا به مريض يعاد فلا يوجد

على اعتبار أن الفاء قد عطفت الجملة التى بعدها على جملة (يعاد) الواقعة صفة لمريض قبلها ومن ثم تكون جملة (فلا يوجد) فى محل رفع أيضًا .

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [4] أى : وليسكن زوجك الجنة ، فهو من قبيل عطف (الجمل) ولا يصح أن يعطف على (أنت) إذ لا

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٢/١٠٤.

(٢) انظر : المغنى وحاشية الدسوقى بهامشه ٢/١٠٤ - ١٠٦ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ٦٩ ، وموصل الطلاب (غير مرقم) ، واللامية المجرادية ٩٤ - ٩٥.

(٣) ديوانه ٩٦.

(٤) من الآية (٣٥) من سورة البقرة ، و (١٩) من سورة الأعراف .

يقال : اسكن وزوجك ، ومنه أيضًا : ﴿ لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾ (٢) .

والباب الثانى : البدل ، ويشترط النحويون فى هذا الباب أن تكون الجملة الثانية – الواقعة بدلا – أو فى تأدية المعنى المقصود من الجملة الأولى – الواقعة مبدلا منه – ومن ذلك قول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

فإن (جملة) : (ارحل) مقول القول ، فهى فى محل نصب ، وجملة (لا تقيمن عندنا) بدل منها ، وهى أوفى من (ارحل) فى الدلالة على الكراهية ، ومن ثم كانت فى محل نصب أيضًا .

وقد جعل ابن مالك (٣) من هذا النوع نحو قولك : أقول لكم قوموا أولكم وآخركم ، على تقدير أن (أولكم) فاعل لفعل محذوف هو (ليقم) ، وأن الجملة بدل من جملة (قوموا) ، فإن جملة (ليقم أولكم وآخركم) أوفى فى الدلالة على المعنى المفرد – وهو فى الاستغراق والترتيب – من جملة (قوموا) التى وقت مبدلا منها .

* * *

مسألة ختامية :

من الممكن أن يتعدد تقدير إعراب الجمل ، ويشيع ذلك بصورة خاصة فى الجمل الواقعة بعد (الواو) ؛ إذ من الممكن أن تقدر الواو استئنافية فتكون الجملة الواقعة بعدها على حسب المعطوف عليه ، كما أن من الممكن أن تقدر عاطفة فتكون الجملة الواقعة بعدها على حسب المعطوف عليه ، كما أن من الممكن أن تقدر الواو حالية فتكون الجملة الواقعة بعدها فى محل نصب على الحالية . بيد أنه

(١) من الآية (٥٨) من سورة طه .
(٢) من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة .
(٣) انظر : المغنى ١٠٦/٢ .

يبقى أن يقرر أنه إذا كان من الممكن تعدد إعراب الجملة تبعًا لتعدد أوجه التقدير فيها ، فإنه ينبغى أن يراعى فى كل تقدير المعنى الذى يسهم به فى المعنى الكلى للتركيب ، أخذًا بتلك القاعدة الأصولية التى تقول : « إن الإعراب فرع عن المعنى».

ومن هذا النوع من الجمل التى يجوز فيها أكثر من وجه إعرابى قول الشبلى(1) :

إذا عـاتبـتـه أو عـاتبـوه	شكا فـعلى وعـدد سـيئـاتى
أيا مـن دهره غـضب وسـخط	أمـا أحـسنت يومـا فى حـيـاتى

فـإن (جملة) : (عـدد سـيئـاتى) قـد وقـعت بعـد الواو ، التى يمكن أن تعـد استئنافية ، فتكون الجملة لا محل لهامن الإعراب ، ويمكن أن تعد عاطفة ، فتكون الجملة معطوفة على جملة (شكا فعلى) الواقعة جوابا للشرط ، ويمكن أن تقدر الواو حالية ، فتكون جملة (عدد سيئاتى) فى محل نصب ، ولكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة ما يؤيده من حيث المعنى ، ومن ثم يكون المعنى العام فى كل وجه منها مخالفا للآخر فإنك إذا قدرت أن الواو استئنافية كان المعنى أن المحبوب يعد سيئات حبيبه لا شأن لذلك بالعتاب ، فسواء عوتب أو لم يعاتب فإنه يعد ما يفعله الحبيب من سيئات ، أما إذا قدرت أن الواو حالية فإن المعنى أن المحبوب إذا عوتب رد على ذلك بالشكوى التى تتمثل فى تعداد تلك السيئات التى يفعلها الحبيب، وأما إذا قدرت الواو عاطفة فإن المعنى أن المحبوب حين يعاتب يلجأ إلى أمرين : الشكوى مما يفعل الحبيب وتعداد ما يرى فيه من سيئات . وهذا التعدد - كما ترى - مرتبط بإغفال الظروف المصاحبة للموقف اللغوى مما ينتج حرية التحليل والتفسير ، إذ من المؤكد أن رعاية هذه الظروف تفرض وجها منها بعينه دون غيره. ومن ثم تلزم المحلل اللغوى بالوجه الملائم للموقف دون سواه.

* * *

(1) ديوانه ٩٢.

بعد هذا العرض للإطار الذى حكم تصور النحاة العرب للعلاقات بين الجمل، لا نرى مفرًا من الإشارة إلى عدد من الملاحظات فيه :

أولها : أن الخلط واضح فى هذا التصور بين (الجملة) و (التركيب الإسنادى)؛ فليست التراكيب التى عرض لها النحاة كلها من قبيل الجمل لفقدان بعضها عنصر الفائدة التامة ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الاعتراف بجملية هذه التراكيب شائع فى التراث النحوي حتى بين أولئك الذين اشترطوا فى مفهوم الجملة توافر الفائدة التامة ، الأمر الذى يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن ثمة قدرًا من الانفصال حدث بين البحث النظرى فى مفهوم الجملة والدرس التطبيقى لصورها .

ثانيًا : أن من الممكن موضوعيًا التفرقة فى التراكيب اللغوية السابقة – والتى حظيت كلها باستخدام مصطلح الجملة فيها – بين مجموعتين متميزتين ، هما : مجموعة (الجمل) ، ومجموعة (التراكيب الإسنادية) .

وتضم مجموعة الجمل : الافتتاحية أو الاستئنافية ، وجواب القسم ، وجملة الشرط بأسرها بما فى ذلك الأداة نفسها . وتتناول مجموعة التراكيب الإسنادية : الصلة ، والمعترضة ، والمفسرة ، وفعل الشرط ، وجوابه ، والخبرية ، والحالية ، ومقول القول ، والمضاف إليها ، والتابعة .

ثالثـــا : أن تحليل التراكيب الإسنادية المشار إليها فى الفقرة السابقة من حيث علاقاتها بأطراف الإسناد فى الجملة ينتهى إلى أنها تأخذ صورة من اثنتين : الأولى تقع فيها طرفًا إسناديًا أو تؤدى وظيفة الطرف الإسنادى ، وهى التراكيب التى تقع خبرًا ، أو فعلا للشرط ، أو جوابًا له . والثانية تقع فيها امتدادًا للبنية الأساسية للجملة ، وهى التراكيب التى تقع صلة ، أو معترضة ، أو مفسرة ، أو حالا، أو مقولة للقول ، أو مضافًا إليها ، أو تابعة .

رابعًا : أن وظائف الامتداد للتراكيب السابقة تتعدد نحويًا ودلاليًا ؛ إذ تتأثر بنوع العناصر الممتدة ، ومواقعها ، وعلاقاتها بسائر العناصر الموجودة فى الجملة ، برغم ما قد يوجد بينها أحيانًا من تشابه .

وعلى سبيل المثال فإن التراكيب الإسنادية الواقعة (صلة) أو (مفسرة) أو (حالا) أو (صفة) تلتقى جميعًا فى قيامها بوظيفة التوضيح لما فى الجملة من غموض ، ولكنها بعد ذلك تختلف باختلاف (ما) توضحه فيها ، وكيفية توضيحها إياه.

فالصلة - مثلا - توضح الموصول ، أى تكشف غموضًا ذاتيًا فى كلمة واحدة. وهى بذلك تمثل معه وحدة واحدة عند وقوعها فى النسيج التركيبى للجملة .

أما المفسرة فهى لا توضح غموضا ذاتيا لكلمة واحدة ، وإنما توضح غموضا إسناديا فى العلاقة بين الكلمات ؛ فهى تحدد المقصود من التركيب بكشف ما غمض فى هذه العلاقة القائمة بين مكونات الجملة .

وفى الحال بيان لكيفية وقوع الحدث مسندا إلى صاحبه ، وهو بيان - بطبيعته - موقوت بإطار زمن الفعل ، فلا غموض ثمة لمفرد ولا لتركيب ، بل جلاء لجوانب فى التركيب يمكن أن تعد - إلى حد ما - ثانوية الوجود من حيث علاقتها بأطراف الإسناد .

والأمر فى الصفة قريب من الحال ، بيد أن الحال - كما ذكرنا - موقوت بزمن لا يتجاوزه ، أما الصفة فالأصل فيها الثبات والاستمرار .

وليس (التوضيح) فى هذا المجال سوى مثال :

خامسًا : أنه بالإضافة إلى هذا القدر من التحديد لوظائف الامتداد التى تؤديها التراكيب الإسنادية فى الجملة يوجد قدر من التنوع والمرونة فى استخداماتها السياقية ، مما يتيح للنتاج اللغوى أن يحظى بقسط وافر من صلاحية

التوفيق بين ما هو عام وضرورى لصحة القواعد وما هو خاص ومتميز فى طرق استخدامها . ذلك أن اللجوء إلى (صياغة) بذاتها من بين كل ما يجوز من صورها تعبير من المنتج اللغوى عن موقف محدد إزاء (الموقف) الذى يتعامل معه ، والعناصر المؤثرة فيه ، والأسلوب الذى يتعامل معه به ، مما يجعل النتاج اللغوى فى النهاية ثمرة القواعد العامة والمؤثرات الخاصة معا . ومن هنا يكون التلاحم بين البحوث التقعيدية والجمالية ، إذ تتناول البحوث التقعيدية الضوابط العامة ، وتعرض الدراسات الجمالية لأساليب استخدام الإمكانات المتاحة فى إطارها .

* * *

كتب منشورة للمؤلـف

- أعمال نحوية ولغوية :

١- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

٢- أصول التفكير النحوى .

٣- تقويم الفكر النحوى .

٤- مقومات الجملة العربية .

٥- الجملة الفعلية .

٦- الجملة الإسمية .

٧- الجملة الشرطية .

٨- الجملة الوصفية .

٩- الجملة الظرفية .

١٠- إعراب الأفعال .

١١- الحذف والتقدير فى النحو العربى .

١٢- تاريخ النحو العربى .

١٣- المدخل إلى دراسة النحو العربى .

١٤- تعليم النحو العربى - دراسة فى المنهج .

١٥- قضايا ونصوص نحوية .

١٦- تصريف الأسماء .

١٧- التعريف بالتصريف .

١٨- خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية .

١٩- النحو الميسر (بالإشتراك) .

- أعمال أدبية :

١- الموت عشقا .

٢- العاشق ينتظر .

٣- أشجان العاشق .

٤- الساعة الأخيرة .

٥- سفر الغربة .

٦- زهرة البنفسج (تحت الطبع).

٧- كلمات على الهامش (تحت الطبع) .

الفهرس

الموضوع | الصفحة

- الإهـــداء ٧
- المقدمـة ٩

الفصل الأول
مفهوم الجملة فى التراث النحوى

- أهمية دراسة الجملة ١٥
- نشأة مصطلح « الجملة » ١٨
- دلالة المصطلح ومقوماتها ٢٠
- قضايا ، ونتائج ٣٨

الفصل الثانى
حجم الجملة فى التراث النحوى

- الحد الأدنى لحجم الجملة ٥٢
- اتجاهات دراسة الأشكال النمطية لحجم الجملة ٦٨
- العوامل المؤثرة فى حجم الجملة ٩١
- قضايا ، ونتائج ١٠١

الفصل الثالث
تقسيمات الجملة فى التراث النحوى

- أسس التقسيمات فى التراث النحوى ١٢٦
- الاعتبارات الموضوعية للتقسيم النوعى ١٢٦
- مقومات الأقســام وخصائصها ١٤٠
- نتائج ١٥١

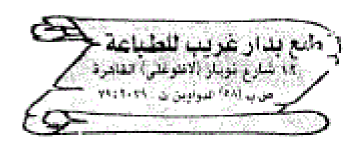
الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

علاقات الجمل فى التراث النحوى

- مقدمات ١٥٩
- ضوابط العلاقات بين الجمل فى التراث النحوى ١٦١
- الجمل التى ليس لها محل إعرابى ١٦٢
- الجمل التى لها محل إعرابى ١٨٥
- نتائج ٢٠٨


تم بحمد الله


طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين